الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(452)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	13
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	18
حقوق الانسان في العالم	88

المحاكم تنهي عضل 44 امرأة... في رمضان

المصدر: جريدة الحياة الاحد 7 شوال 1435هـ - 3 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الدمام - فاطمة آل دبيس

أنهت محاكم المملكة معاناة 44 امرأة عضلهن أولياؤهن ومنعنهن من الزواج بالكفء خلال رمضان، وذلك باعتبار أن ما يقوم به الولي من منع المرأة من التزوج بالكفء يعد من التعسف في اختيار الزوج، من دون السؤال عن دينه أو خلقه مستنداً على حق الرجل في الولاية، في الوقت الذي حفظ فيه القانون والشرع حق المرأة ومنعا من التعدي عليها.

ويعد العضل تعسفاً وتسلطاً من دون وجه حق، وشدد الشرع على أن الولاية تسقط إذا كان الرجل غير عادل، أو فاسقاً أو كافراً أو مجنوناً أو معتوهاً، كما تسقط الولاية بالغيبة الطويلة ونحوه، وهو ما منح المرأة الحق في طلب تغيير الولي في دعوى ترفعها إلى القضاء ليفصل بينها وبين والدها أو أخيها، ويضع ولياً آخر خلفاً له، فتنتقل الولاية إلى أول رجل فتنتقل إلى جدّها لأبيها أو جد جدّها من جهة الأب، فإن لم يكن فتنتقل إلى ابنها إن كان لها أولاد، وإلاّ تولى القاضي ولاية المرأة فيكون الزواج وما تحتاجه بإذن قضائي، لقوله عليه الصلاة والسلام: «فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له».

وأوضح الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان خالد الفاخري إجراءات تقديم الشكوى ضد من اتخذ التعسف ضدها، بأنه يجب عليها أن تتقدم بالدعوى إلى المحكمة التي في منطقتها، ويقوم القاضي أولاً بمحاولة الإصلاح والضغط على الولي، وإذا لم ينجح يقنعه بعمل وكالة إلى أحد أفراد العائلة، وإذا لم ينجح يقوم القاضي بإسقاط الولاية عن الولي، ويصبح القاضي هو الولي الشرعي، ويزوّجها عندما يتأكد من كفء المتقدم، مؤكداً إنّ إسقاط الولاية له تأثير على الولي وعلى المتقدم أيضاً، إذ إنه ليس كل المتقدمين يقبلون بالزواج منها بعد إسقاط ولاية والدها عنها، ولاشك إنّ إسقاط الولاية عن الأب أو الأخ يؤثر على الولي من الناحية النفسية والاجتماعية، إلا أنه لا يحق للولي أن يقف في طريق المرأة، وإذا حدث ذلك تعمل المحاكم على محاولة إقناعه أو تسقط ولايته.

وقال الفاخري إن الولاية هي أمانة نظمتها الشريعة لتسهيل أمور المرأة، وليست حقاً للولي ليتعسف في استعمالها ويمنع المرأة التزوج ممن تختار من الرجل الكفء، وعلى ذلك يحق للمرأة إسقاط ولاية من يتعسف في استعمال هذا الحق سواء أكان أباً أم ابناً أم أخاً أم غير ذلك.

وأشار إلى أن الشرع والقانون والاتفاقات الدولية ألغت جميع أشكال العنف ضد المرأة التي تمارس من أقربائها، ويعد العضل أحد أنواع العنف المحظورة دولياً، لذلك يفترض على كل امرأة تتعرض له ألا تتنازل عن حقها في ذلك بطلب مساعدة الجهات المختصة عبر التقدم بدعوى ضد من يمارس ضدها هذا العنف.

وأوضح أن أهم أسباب عضل المرأة هو طمع وليّها فيما تملك من مال، سواء أكانت موظفة أم لديها ميراث من أبيها أم غير ذلك، مؤكداً أن العضل يدلُّ على تخلف المجتمع، وهو ينقسم إلى قسمين: الأول عضل البنت من أبيها أو أخيها، والثاني هو عضل الأم من أبنائها، فالولي هنا يرفض تزويج هذه المرأة، ويمارس التحايل القانوني باستغلال اسمها وشخصيتها ومالها، فيعمل على كبت حريتها، ويمنعها من الزواج لحاجات وأغراض دنيوية تكمن في الرجل نفسه.

الأهالي: لا تجازفوا بأرواح الناس من أجل المعادن وتُوقظوا البركان النائم

"جمعية حقوق الإنسان": أعلنوا حجم خطورة "عكوة البركاني"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م
http://sabq.org/MMhgde

محمد المواسي- سبق- جازان:
طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الجهات المختصّة في وزارة البترول وهيئة المساحة الجيولوجية، بإعلان وتحديد الخطورة من عدمها رسمياً، حيال عمليات الحفر والتفجيرات في جبل عكوة البركاني، والتي تقوم بها شركات عدة في الجبل؛ في حين طالب أهالي القرى المحيطة بالجبل وسكان منطقة جازان والمنطقة الجنوبية التي وصلت إليها الهزات الأرضية، التي تنبع من محيط عكوة البركاني، الجهات المختصّة، بعدم المجازفة بالبيئة وأرواح الناس من أجل معادن.
وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، لـ "سبق"، أن الجمعية تلقت شكاوى عديدة من المواطنين، بخصوص تفجيرات، وحفر، في جبل بركاني، خوفاً من وصول تلك الحفريات إلى مرحلة تنشيط البركان النائم في الجبل، مرجعين أن الأعمال التي أحدثت به أخاديد، وتحفر بالعمق، هي سببٌ في الهزات الأرضية التي ضربت منطقة جازان منذ مطلع هذا العام.
وتابع: "يُفترض على الجهات المختصّة في وزارة البترول والثروة المعدنية، وهيئة المساحة الجيولوجية، تحديد الخطورة من عدمها من جرّاء ما يحدث في الجبل، وإبلاغ المواطنين بذلك، مؤكداً حرص الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، على هذا الموضوع، متابعتها له".
وأشار القحطاني إلى أن الجمعية ستستمر في متابعة القضية؛ كونها حلقة صلة بين المسؤول والمواطن.
وكانت قد خرجت مطالبات من مواطنين للجهات المختصّة تطالبها بعدم المجازفة، بالبيئة، وأرواح المواطنين، بعد حدوث عشر هِزات أرضية ضربت منطقة جازان، أول أمس وأمس، في إشارةٍ منهم إلى أن تفجيرات في جبل عكوة البركاني تتسبّب في تلك الهزات، ومخاوف من تنشيط البركان النائم.
ورصدت "سبق"، استمرار عمل الشركة والحفر به حتى مع وقوع الهزة القريبة منه أمس، وبعد ازدياد المخاوف من جرّائها؛ خلال جولةٍ ميدانيةٍ داخل مشروع استخراج المعادن، ورصدت من الداخل حجم الضرر الذي يتعرّض له الجبل.
وقال رئيس الجمعية السعودية لعلوم الأرض بجامعة الملك سعود العمري، في فقرات برنامج "صباح السعودية" على القناة السعودية الأولى، اليوم، إنه لا توجد أي براكين ثائرة في المملكة، وأكد أن العلماء عجزوا حتى الآن عن استطاعتهم في تحديد وقت وقوع الزلزال، بينما استطاعوا تحديد موقع حدوثه.
وأشار إلى أن منطقة جازان نشطة زلزالياً؛ قد تتعرّض للهزات كل عشرين سنة، وأن منطقة الرياض قد تتعرّض لها كل ثمانمائة عام، مبيناً أن تفادي الأضرار، هو في التصرف السليم من قِبل المواطنين، مستشهداً بحدوث سبعة آلاف زلزال يومياً في اليابان، وتأقلم مواطنيها معها بحسن التصرفات.

"العمل": لا نستطيع إجبار العمالة على ارتداء ملابس معينة للوقاية من أشعة الشمس

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/08/06/1199091

الرياض – منيرة المشخص

أوضحت وزارة العمل أنها لا تستطيع إلزام موظفي القطاع الخاص بارتداء ملابس معينة، أثناء عملهم تحت أشعة الشمس، مؤكدة أن اختيار الملابس شأن داخلي بين العامل والمنشأة، لا دخل للوزارة فيه، مبينة أن تطبيق قرار منع العمالة من العمل تحت أشعة الشمس، مستمر حتى منتصف شهر سبتمبر المقبل.

وأعلن تيسير المفرج مدير المركز الإعلامي في الوزارة، استمرار الحملات التفتيشية للتأكد من التزام الشركات بتطبيق القرار. وقال لـ«الشرق» إن الشركات والمؤسسات التي لا تطبق القرار، تعرض نفسها للعقوبات المقررة». وأضاف أن «القرار يشمل جميع القطاعات الخاصة، وجميع العمالة من الجنسين، الذين تتطلب ظروف طبيعة عملهم الوجود تحت أشعة الشمس». ويقضي القرار، الذي أصدره مجلس الوزراء، بمنع العمل تحت أشعة الشمس من الساعة الثانية عشرة ظهراً وحتى الساعه الثالثة عصراً، اعتباراً من 15 يونيو، ولمدة ثلاثة أشهر.

وأوضح المفرج أن «حملات التفتيش تشمل منشآت العمل بقسميها الرجالي والنسائي». وقال إنه «تم تطبيق عديد من العقوبات على منشآت مخالفة للقرار، تضمنت فرض غرامة مالية، مقدارها 5 آلاف ريال، وفي حال تكرار المخالفة، يتم إيقاف الخدمات عن المنشأة».

وأكد رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن الجمعية لاحظت التزام نسبة كبيرة من الشركات بتطبيق منع العمل تحت أشعة الشمس، مبيناً أن «بعض العمالة غير المسلمة، ترغب في العمل تحت أشعة الشمس طوعاً، دون إجبار من شركاتهم».

وأكد القحطاني أن «الجمعية على استعداد للتجاوب مع أي شكوى تصلها بخصوص رفض أرباب العمل تطبيق القرار». وقال: «تلقينا حالات عدة في هذا الشأن، وكانت لنا مبادرات وتحركات مع شركات مخالفة، ولمسنا منها تجاوباً طيباً من أرباب العمل»، مشيراً إلى حرص جمعيته «على المشاركة في الحملات التفتيشية التي تقودها وزارة العمل للتفتيش على الشركات».

1.3 سرير لكلِّ 1000 نسمة من السكان.. وتحرُّك جديد لمعالجة سيل من الشكاوى

• حقوق الإنسان" تشنُّ نقداً لاذعاً على • الصحة": أسرَّة المستشفيات لا تكفي المرضى

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/08/06/1199158

أبها – عبده الأسمري

انتقدت الجمعية السعودية لحقوق الإنسان استمرار مشكلة نقص الأسرَّة في المنشآت الصحية الحكومية، خاصة في وزارة الصحة. وقالت الجمعية على لسان رئيسها الدكتور مفلح القحطاني إن «الجمعية لاحظت تكرار تأخير علاج حالات مصابة» بسبب نقص الأسرَّة، مرجعاً المشكلة إلى «عدم التنظيم الجيد والمتابعة من قبل المعنيين بأمور الصحة في البلاد».

مفلح القحطاني

وقال القحطاني إن الجمعية تتلقَّى شكاوى متلاحقة حول المشكلة ذاتها، متوقفاً عند آخر شكوى تلقتها ـ قبل أيام ـ من أُسرة عسكري في منطقة جازان، أصيب في حادث مروري ولم يحصل على الإسعاف المتوقع، حتى توفي، مؤكداً أن الجمعية لديها ملفٌّ حول الواقعة واعداً بالمتابعة.

واستهجن القحطاني استمرار المشكلة، وفي تصريح لـ «الشرق» قال: «ليس من المعقول ولا المقبول في ظل توجيهات خادم الحرمين الشريفين ودعمه للقطاع الصحي، أن يُطلب من المريض أو أقربائه البحث عن سرير أو تأمين العلاج له».

وطالب القحطاني بـ «إيجاد إدارة إلكترونية على مستوى المملكة للتعامل مع الاحتياجات الطبية من الأسرَّة والأدوية، وضمان حصول المريض على العلاج المناسب في الوقت المناسب، في منطقته أو خارجها بشكل مفعَّل إلكترونياً ودون مطالبات من ذويه».

وألمح القحطاني إلى تحرُّك حقوقي في الجمعية للتعامل مع قائمة طويلة من الشكاوى المرتبطة بخدمات وزارة الصحة، من بينها شكاوى حول سوء تعامل منشآت صحية مع حالات مرضية. وقال إن الجمعية لا تزال تتلقى الشكاوى عبر فروعها في المناطق عبر موظفين ومناوبين على مدار الساعة. وقال إن الجمعية على تواصل مستمر مع الأجهزة المعنية لحل القضايا العالقة.

وطبقاً لما أعلنته وزارة الصحة في يناير الماضي، فإن أعداد الأسرَّة في منشآت الوزارة بلغت هذا العام نحو 38970 سريراً في 296 مستشفًى، وهو ما يخصص 1.3 سرير فقط لكل 1000 نسمة من السكان.

في حين يصل عدد أسرَّة القطاعات الصحية الحكومية الأخرى إلى 11.043 سريراً، وفي القطاع الخاص بلغت نحو 14165؛ ليكون مجموع الأسرَّة اليوم في المملكة في مختلف القطاعات الصحية نحو 64.188 سريراً، وهو ما يمثل نسبة 1.3 لكل ألف من السكان.

ووعدت الوزارة بزيادة الطاقة الاستيعابية لأسرَّة منشآتها الصحية ليرتفع، عام 1440هـ - 2020م، إلى 73678 سريراً في 357 مستشفى، بإضافة 22330 سريراً في المستشفيات الجديدة، ونحو 6168 سريراً في مستشفيات الإحلال؛ ليصبح المجموع 28498 سريراً، بالإضافة إلى أسرَّة المدن الطبية وهي 6200 سرير.

حقوق الإنسان لـ"الحصين": أعد "الشقيق3"

القحطاني يدعو لمساءلة وزارة المياه حول أسباب إلغائها المشروع

المصدر: جريدة الوطن الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/local/News_Detail.aspx?ArticleID=196380&CategoryID=5

أبها: سلمان عسكر، سعيد آل ميلس

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وزير المياه والكهرباء المهندس عبد الله الحصين، بإعادة مشروع "الشقيق 3" والخاص بتوفير المياه لمنطقة عسير، الذي ألغته الوزارة دون إبداء أية مبررات واضحة.

وأبدى رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني استغرابه وتعجبه في تصريح إلى"الوطن" من إلغاء وزارة المياه مشروع "الشقيق 3" الذي أدى غيابه لظهور بعض السلبيات في الأزمة الأخيرة التي ضربت المنطقة.

وأكد القحطاني على هامش افتتاح فرع الجمعية بمنطقة عسير أن وزارة المياه يجب أن تساءل عن مبررات إلغاء مشروع ضخم كهذا، لأن هذا الأمر غير مبرر من الناحية الحقوقية، وتمت مناقشة هذا الملف تحديدا خلال اجتماع وفد من الجمعية مع أمير المنطقة الأمير فيصل بن خالد.

ورأى رئيس جمعية حقوق الإنسان أن من غير المنطقي التعذر بأعمال الصيانة، وجعلها حجة الانقطاع في كل موسم صيف، مؤكدا تحمل الجهات المعنية مسؤولية جدولة أوقات الصيانة في غير أوقات الذروة".

وأضاف "يجب على الوزارة إعادة المشروع واعتماده مجددا لنضمن حصول المنطقة على حقوقها من المياه، مشيرا إلى أن فرع الجمعية رصد خلال أزمة المياه الأخيرة بعض التجاوزات، وتم إبلاغ إمارة المنطقة بها.

أبدى رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني استغرابه وتعجبه من إلغاء وزارة المياه لمشروع "الشقيق 3" بعد استفحال أزمة مياه التحلية بمنطقة عسير الفترة الماضية. وأكد في حديثه إلى "الوطن" ظهر أمس على هامش افتتاح فرع الجمعية بمنطقة عسير أن وزارة المياه يجب أن تساءل عن مبررات إلغاء مشروع ضخم كهذا لأنه غير مبرر حقوقيا، وتمت مناقشة هذا الملف تحديدا خلال اجتماعنا مع أمير عسير الأمير فيصل بن خالد. وأضاف أن تكرار أزمات المياه كل موسم صيف بحجة أعمال الصيانة أمر غير منطقي أيضا والجهات المعنية تتحمل جدولة أوقات الصيانة في غير أوقات الذروة خصوصا أن منطقة عسير منطقة سياحية.

وأوضح القحطاني أنه يجب على الوزارة إعادة المشروع واعتماده مجددا لنضمن حصول المنطقة على حقوقها من المياه، كما أن فرع الجمعية رصد خلال أزمة المياه الأخيرة بعض التجاوزات، وتم إبلاغ إمارة المنطقه بذلك لأنها ضمن اختصاصاتنا وهي تحت باب وجوب توفير الحق في العيش الكريم.

وعلق على وجود أزمات في أسرة المرضى في مستشفيات المنطقة بقوله "اجتمعنا مع وزيري الصحه السابقين حمد المانع وعبدالله الربيعه بهذا الخصوص، وسنلتقي قريبا بالوزير الحالي عادل فقيه لمناقشة هذا الخلل، وكذلك خلل توفر الأدوية لاسيما أن وزارة الصحة من أكبر الوزارات التي تتلقى دعما من الدولة".

وقال "نعلم أنه يتم الاعتذار أحيانا عن عدم وجود أسرة في المستشفيات بينما هي موجودة فعليا، فأين الخلل؟ هل الخلل في الإدارة؟ أم الخلل أن الأسرة تقع تحت سلطة الاستشاريين؟ ولماذا لا يكون هناك نظام تتم متابعته من الوزارة لجميع المستشفيات لكشف الأسرة المشغولة والخالية من المرضى؟"

وحول تعاون الجمعية مع الجهات الأمنية ومتابعة أوضاع السجون أشار إلى أن للجمعية مكاتب في سجون المباحث للتواصل مع السجناء وذويهم والرفع للجهات العليا إذا لزم الأمر، مشيرا إلى أن السجون العامة هي التي تحتاج إلى مزيد من الجهد من حيث الاكتظاظ بالسجناء، متأملا أن يكون القادم أفضل من خلال بناء بعض الإصلاحيات في بعض مدن المملكة.

وكشف القحطاني أن الجمعية نشرت ثقافة حقوق الإنسان، وتم إدخال مواد لحقوق الإنسان في مناهج التعليم العالي، كما أن مقترح إدخال مواد حقوق الإنسان في التعليم العام مازال يسير ببطء بسبب إعتذار الوزارة بحجة أن المواد كثيرة على الطلاب، وهناك مقترح بدمجها كدروس في بعض المواد.

كما أكد أن منطقة عسير ليست الأكبر في قضايا العنف الأسري، وهي تأتي في منطقة متأخرة بين المدن التي يتواجد فيها مثل هذا السلوك، مطالبا بأن ينفذ الجميع التبليغ عن أي حالة عنف خصوصا أن القرار أصبح إلزاميا على كل من يرصد مثل هذه الأمور وأي جهة لا تتجاوب مع البلاغ ستتم مساءلتها لأنها مخالفه للنظام.

افتتاح فرع جديد لجمعية حقوق الإنسان في عسير

المصدر: جريدة الشرق الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م

http://www.alsharq.net.sa/2014/08/07/1199666

أبهـا – الشرق

قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني إن الجمعية وضعت خطة لإنشاء فروع لها في مختلف مناطق المملكة لتسهيل قيامها بالدور الرقابي لحماية حقوق الإنسان والحد من انتهاكها، ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الندوات والمحاضرات وورش العمل.

وافتتح القحطاني، أمس الفرع السابع للجمعية بعسير، وذلك بمدينة أبها، موضحاً أن افتتاح الفرع في منطقة عسير يأتي من أجل تسهيل التواصل مع المواطنين والمقيمين والجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل متابعة تنفيذ ما ورد في النظام الأساسي للحكم والأنظمة الداخلية ذات العلاقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وأبان رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن الجمعية قامت بتنفيذ عديد من الزيارات الميدانية واستقبال الوفود الزائرة التي شملت السجون والمديريات ومراكز التأهيل ودور الرعاية ومراكز الشرط والمستشفيات والمدارس وغيرها من الجهات.

وكان أمير عسير الأمير فيصلبن خالد استقبل في مكتبه بالإمارة أمس، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني يرافقه المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة الدكتور علي الشعبي وعدد من أعضاء الجمعية.

أمير عسير يستقبل قضاة ومسؤولين

المصدر: جريدة الوطن الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م

http://www.alwatan.com.sa/local/News_Detail.aspx?ArticleID=196378&CategoryID=5

أبها: زايد الأسمري

استقبل أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد في مكتبه بالإمارة أمس رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني يرافقه المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة الدكتور علي الشعبي وعدد من أعضاء الجمعية، الذين قدموا للسلام عليه بمناسبة افتتاح فرع الجمعية بالمنطقة. من جهة أخرى استقبل الأمير فيصل بن خالد رئيس محاكم عسير الشيخ خالد الغامدي يرافقه عدد من القضاة، الذين قدموا للسلام عليه. كما التقى أمير عسير باللجنة المكلفة ببحث موضوع إنشاء (الاستاد الرياضي) والمكونة من شركة أرامكو السعودية المنفذة للمشروع وعدد من الجهات الحكومية الخدمية.
ورفع شكره لمقام خادم الحرمين الشريفين لهذه اللفتة الكريمة، التي تدل على الاهتمام بفئة الشباب وتلبية احتياجاتهم، مؤكدا أن إمارة المنطقة وجميع الجهات العاملة ذات العلاقة يضعون كل إمكاناتهم للمساهمة في تنفيذ هذا المشروع الحيوي.

مهرجان ثقافي تراثي في احتفالية "أدبي مكة" بعيد الفطر

المصدر: جريدة المدينة الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
اضغط هنا

عبدالله الزهراني - مكة تصوير- منصور السندي
بحضور عدد من أهالي وأعيان مكة المكرمة وكوكبة كبيرة من الشعراء والكتّاب والمفكرين والمثقفين والأدباء، أقام نادي مكة الثقافي الأدبي مساء أمس الأول بمقره حفل معايدة لمحبيه، وكان في استقبال الضيوف رئيس وأعضاء إدارة النادي ومنسوبيه، وتبادل الحضور التهاني والتبريكات بمناسبة العيد.
وتضمّنت فقرات الحفل جزءين، اختص أحدهما بالتراث وأقيم في فناء النادي تحت عنوان «حاراتنا حلا» ويحاكي الصورة النمطية المكية القديمة ومن ذلك عمل دكاكين بأسماء حارات مكة القديمة قُدم من خلالها بعض المأكولات المكية القديمة وعلى المركاز المكي القديم ولوحات لأسماء الحارات والأسر والبيوت المكية القديمة، فيما اشتمل الجزء الثاني على حفل ثقافي تضمّن قصيدة شعرية للشاعر المكي عبدالله محمد جبر ولوحة إنشادية من أداء فرقة الأطفال بعنوان «بين يدي العيد» أعقبها عرض مسرحي بعنوان «العيد خارطة عربية» استعرض أبرز مظاهر العيد في 18 دولة عربية.
من جانبه، أشاد المشرف على مكتب جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة سليمان الزايدي بالحفل وما حمل من فقرات ذات معان هادفة وأفكار سامية، مقدما شكره لرئيس مجلس إدارة النادي الدكتور حامد الربيعي وأعضاء النادي وكافة منسوبيه على ما قدموه من جهود مضنية في سبيل الرفع من مستوى الثقافة والفكر لدى المجتمع المكي.
فيما عبّر الشيخ أجواد الفاسي عن سعادته بحضور هذا الحفل، وقال إن نادي مكة الأدبي نجح في أن يبرز جوانب التراث المكي بصورة جيدة.
من جهته هنأ رئيس نادي مكة الثقافي الأدبي الدكتور حامد الربيعي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد، وسمو أمير منطقة مكة المكرمة -حفظهم الله- بمناسبة عيد الفطر المبارك، كما هنأ وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة بالعيد السعيد، داعيًا الله العلي القدير أن يعيد هذه المناسبة على الوطن والأمتين العربية والإسلامية في خير وأمان.

القحطاني: خطة لإنشاء فروع جديدة لـ "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140807/Con20140807716481.htm

عكاظ (أبها)
أوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن الجمعية وضعت خطة لإنشاء فروع لها في مختلف مناطق المملكة لتسهيل قيامها بدورها الرقابي لحماية حقوق الإنسان والحد من انتهاكها، ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الندوات والمحاضرات وورش العمل.
جاء ذلك لدى افتتاح القحطاني أمس الفرع السابع للجمعية في منطقة عسير، حيث أشار الى أن افتتاح هذا الفرع في مدينة أبها يأتي من أجل تسهيل التواصل مع المواطنين والمقيمين والجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل متابعة تنفيذ ما ورد في النظام الأساسي للحكم والأنظمة الداخلية ذات العلاقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وأشار أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد بدأت مباشرة نشاطها بصدور الموافقة السامية بإنشائها بتاريخ 18 / 1 / 1425هـ، حيث حظيت بأهمية بالغة في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والمحلي، وحرصت على حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم والأنظمة الفرعية والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي انضمت لها المملكة، بهدف دعم مبادئ العدالة ومساعدة الأجهزة الحكومية في الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين والمقيمين.
وأبان أن الجمعية قامت بتنفيذ العديد من الزيارات الميدانية واستقبال الوفود الزائرة التي شملت السجون والمديريات ومراكز التأهيل ودور الرعاية ومراكز الشرط والمستشفيات والمدارس وغيرها من الجهات. كما نظمت العديد من المحاضرات التثقيفية والندوات وورش العمل. وأصدرت الجمعية 3 تقارير عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة، إضافة إلى ما تصدره من تقارير إحصائية سنوية تشتمل على إعداد القضايا الواردة للجمعية وتصنيفاتها وكذلك توثيق أنشطتها.
وأشار إلى أن الجمعية تصدر العديد من المطبوعات والكتيبات والمطويات التي لها علاقة بالجانب الحقوقي مثل نشرة حقوق التي تصدر شهريا عن الجمعية، وسلسلة حقوق مثل حقوق المتهم والسجناء والسجينات والمرضى والطفل، بالإضافة إلى إصدار بعض المطويات مثل تشغيل الأحداث والعنف ضد الأطفال والأخطاء الطبية وحقوق المرضى وحقوق المرأة العاملة، حيث بلغت هذه الإصدارات أكثر من 30 إصدارا. بدوره أشار المشرف على فرع الجمعية بمنطقة عسير الدكتور علي الشعبي إلى أن افتتاح الفرع السابع للجمعية بالمنطقة يأتي ضمن خطة لافتتاح فروع جديدة للجمعية في مناطق المملكة، مبينا أن الفرع بدأ فعليا باستقبال الشكاوى والمراجعين وتقديم خدماته للمنطقة والمناطق القريبة منها بالتعاون في ذلك مع إمارة المنطقة والجهات والإدارات الحكومية الأخرى، بما يحقق رؤية الجمعية في حماية حقوق الإنسان. وسيتم التركيز على نشر الثقافة الحقوقية على مستوى المنطقة.

فيصل بن خالد: قضاة إضافيون لحسم القضايا بالمنطقة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140807/Con20140807716367.htm

عبدالله القحطاني (أبها)، محمد العمودي (بيشة)
ثمن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير، الجهود المبذولة لتطوير أداء الجهات العدلية بما يخدم المنطقة وأهلها، مشيدا بما سمعه من رئيس محاكم عسير الشيخ خالد الغامدي، من أن المنطقة ستحظى بإضافة عدد من القضاة إليها؛ لتسهيل أمور المواطنين والإسهام في تطوير أداء العمل. وكان سموه استقبل في مكتبه بالإمارة الشيخ الغامدي يرافقه عدد من القضاة، الذين قدموا للسلام على سموه.
من ناحية أخرى، أعرب سمو أمير عسير، عن تمنياته للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بالتوفيق والنجاح في مهمتها، وذلك في أعقاب افتتاح فرع الجمعية بعسير. واستقباله لرئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني . من جهة ثانية، وجه الأمير فيصل بن خالد رئيس مجلس التنمية السياحية بالمنطقة، بتنظيم مهرجان تمور بيشة «الصفري»، ضمن الفعاليات والبرامج السياحية الصيفية في المنطقة. لى ذلك، استقبل أمير منطقة عسير في مكتبه بالإمارة، اللجنة المكلفة

ببحث موضوع إنشاء (الاستاد الرياضي) والمكونة من شركة أرامكو السعودية المنفذة للمشروع وعدد من الجهات الحكومية الخدمية.
ورفع سموه شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله) على هذه اللفتة الكريمةمؤكدا أن الامارة وجميع الجهات العاملة ذات العلاقة يضعون كل إمكاناتهم للمساهمة في تنفيذ هذا المشروع الحيوي.

"القحطاني": خطة لانتشار نشاط الجمعية بالمملكة للتواصل مع المواطنين

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يفتتح فرع الجمعية السابع بعسير

المصدر: جريدة سبق الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
http://sabq.org/mUhgde

سبق- الرياض:
قال الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة افتتاح فرع للجمعية بمنطقة عسير، اليوم الأربعاء العاشر من شوال للعام 1435هـ، ولقائه بأمير المنطقة أن اللقاء تطرق لبعض الموضوعات الحقوقية في المنطقة، وأضاف القحطاني أن افتتاح فرع الجمعية بعسير جاء بهدف تسهيل التواصل مع المواطنين والمقيمين والجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل متابعة تنفيذ ما ورد في النظام الأساس للحكم والأنظمة الداخلية ذات العلاقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.
ونوه رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن الجمعية وضعت خطة لانتشارها في مختلف مناطق المملكة بحيث لم يكتف بمقرها الرئيسي في العاصمة الرياض بل سعت لأن يكون لها فرع في كل منطقة لتسهيل قيامها بدورها الرقابي لحماية حقوق الإنسان والحد من انتهاكها، مع التركيز على نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الندوات والمحاضرات وورش العمل.
وأشار القحطاني إلى أن الجمعية افتتحت الفرع الأول في جدة، ثم فرع جازان، ثم فرع المنطقة الشرقية بالدمام، ثم فرع منطقة الجوف وتلاه مكتب العاصمة المقدسة ثم تم افتتاح فرع المدينة المنورة، وها نحن اليوم نفتتح الفرع السابع في منطقة عسير والذي يحظى بدعم أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد آل سعود، وستستمر الجمعية في السعي لأن يكون لها فرعاً في كل منطقة إدارية من مناطق المملكة الثلاثة عشر.
من جانبه أكد المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة الدكتور علي الشعبي على أن افتتاح فرع للجمعية بمنطقة عسير يأتي ضمن خطة الجمعية في افتتاح فروع للجمعية في مناطق المملكة وأن فرع الجمعية بدأ فعلياً باستقبال الشكاوى والمراجعين وتقديم خدماته للمنطقة والمناطق القريبة منها بالتعاون في ذلك مع أمارة المنطقة والجهات والإدارات الحكومية الأخرى بما يحقق رؤية الجمعية في حماية حقوق الإنسان وسيركز على نشر الثقافة الحقوقية على مستوى المنطقة.

يشار إلى أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد بدأت مباشرة نشاطها بصدور الموافقة السامية بإنشائها رقم 24/ 2 وتاريخ 18/ 1 / 1425هـ، تلك الموافقة التي حظيت بأهمية بالغة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي والمحلي، وقد حرصت الجمعية على حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم والأنظمة المرعية والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي انضمت لها المملكة، بهدف دعم مبادئ العدالة ومساعدة الأجهزة الحكومية في الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين والمقيمين.

وقد بلغ عدد القضايا الواردة للجمعية منذ التأسيس وحتى تاريخه أكثر من (40000 قضية) ما بين قضايا مكتوبة واستشارات هاتفية شرعية ونظامية.

اليوم

أمير عسير يستقبل جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4005595

واس ـ أبها

استقبل الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير في مكتبه بالإمارة أمس، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، يرافقه المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة الدكتور علي الشعبي وعدد من أعضاء الجمعية، الذين قدموا للسلام على سموه بمناسبة افتتاح فرع الجمعية بالمنطقة. ورحب سموه بالدكتور القحطاني خلال زيارته للمنطقة، متمنياً للجمعية المزيد من التوفيق والنجاح في مهام عملها. من جهته ثمن الدكتور القحطاني دعم سموه لأنشطة الجمعية التي سيكون افتتاح فرعها الجديد بالمنطقة، استكمالاً لجهودها في المجال الإنساني. في ذات السياق أكد المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة الدكتور علي الشعبي أن افتتاح فرع الجمعية بمنطقة عسير، يأتي ضمن خطة الجمعية في افتتاح فروعها بمناطق المملكة، موضحاً أن الفرع الجديد بدأ فعلياً باستقبال الشكاوى والمراجعين، وتقديم خدماته للمنطقة والمناطق القريبة بالتعاون مع إمارة المنطقة والجهات الحكومية الأخرى.

هيئة حقوق الإنسان

متحدث هيئة حقوق الإنسان : كلمة خادم الحرمين رسالة لكل العالم أن الإسلام براءٌ من الإرهاب

المصدر: جريدة الوئام الجمعة 5 شوال 1435هـ - 1 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - الوئام - نواف الحنتوشي:
أكد الدكتور إبراهيم عبدالعزيز الشدي -عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان والمتحدث الرسمي للهيئة- في تعقيبه على كلمة خادم الحرمين الشريفين بأنها أكدت الدور الإسلامي الرائد الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية في الدفاع عن الإسلام، حيث فضح الممارسات الإرهابية التي تتستر بالإسلام وتدعي نصرته وتطبيقه.
وأوضح الشدي أن كلمة خادم الحرمين الشريفين تضمنت شجب المملكة واستنكارها لجرائم إسرائيل ضد الأشقاء الفلسطينيين، وصمت العالم عن هذه الجرائم، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان الدولية.
وفى تصريح لـ(الوئام) أشاد الدكتور الشدي بالكلمة واعتبرها رسالة توضح براءة الإسلام مما ينسب إليه من أفعال الإرهابيين وقال: عندما ينطلق هذا الإيضاح من مهبط الوحي ومنطلق الإسلام، فهو رسالة لكل العالم أن الإسلام براءٌ من هذه التنظيمات الإرهابية، ومن كل ما تقوم من جرائم وقتل ووحشية شوهت وجه الإسلام المُشرق دين السلام والتسامح.
وأشار الشدي إلى أن تأكيد خادم الحرمين -حفظه الله- على أهمية التسامح ونبذ العنف والإرهاب يُظهر حرص المملكة على أهم قواعد التعايش الإنساني وحقوق الإنسان.

خادم الحرمين يبحث "إيقاف دماء" غزة مع ولي عهد "أبو ظبي"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=196124&CategoryID=5

جدة، الرياض، أبها، بيروت، تونس، القاهرة: واس
استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، في قصره بجدة مساء أول من أمس، ولي عهد "أبو ظبي" نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، الشيخ الفريق أول محمد بن زايد آل نهيان.
وفي بداية الاستقبال نقل ولي عهد "أبو ظبي" لخادم الحرمين الشريفين تحيات وتقدير أخيه رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، فيما حمله الملك عبدالله تحياته وتقديره له.
بعد ذلك جرى بحث مجمل الأحداث في المنطقة، وفي طليعتها القضية الفلسطينية والسبل الكفيلة بإيقاف ما يشهده قطاع غزة حاليا من سفك لدماء الأبرياء، وهدم لممتلكاتهم، إضافة إلى آفاق التعاون بين البلدين الشقيقين.
حضر الاستقبال وزير الحرس الوطني الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز، كما حضره من الجانب الإماراتي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير شؤون الرئاسة الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، ووكيل ديوان سمو ولي العهد محمد مبارك المزروعي وسفير دولة الإمارات لدى المملكة محمد سعيد الظاهري، والمدير التنفيذي بديوان سمو ولي العهد سلطان راشد الشامسي.
تواصلت الإشادات العربية والإسلامية بكلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، التي وجهها للأمتين الإسلامية والعربية والمجتمع الدولي، عندما وضح حقيقة الإرهاب. مجددين التأكيد على دعوة الملك عبدالله لعلماء الأمة ومفكريها لأداء واجبهم بما تتطلبه المرحلة الحالية، وأن يقولوا كلمة الحق، وأكدوا أن الكلمة شخصت ظاهرة الإرهاب في المنطقة.
في الوقت ذاته، دعا الأزهر لتفعيل مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لإنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب بصوره وأشكاله كافة.
وأعرب الأزهر في بيان له أمس، عن تقديره البالغ لدعوة خادم الحرمين الشريفين لقادة وعلماء الأمة الإسلامية لتحمل مسؤولياتهم في هذه اللحظات الحرجة من تاريخ الأمة العربية والإسلامية، لمواجهة من يحاولون اختطاف الإسلام وتحريف رسالته السامية وأهدافه النبيلة.
وعبر أيضا، عن إدانته لسفك الدماء والجرائم ضد الإنسانية في فلسطين، وسط تخاذل وتهاون المجتمع الدولي.
أبشع الإرهاب
وقال مفتي جبل لبنان الشيخ محمد علي الجوزو: "إن خادم الحرمين الشريفين أصاب عندما وضع يده على حقيقة الإرهاب"، مضيفا "نرى دماء أشقائنا في فلسطين تسفك في مجازر جماعية لم تستثن أحدا وجرائم ضد الإنسانية دون وازع إنساني أو أخلاقي حتى أصبح للإرهاب أشكال مختلفة".
وأبدى استغرابه من صمت العالم عما يحدث على أرض فلسطين، وما تقوم به العصابات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني. وقال إن إسرائيل أظهرت أمام العالم كله أبشع الإرهاب.
مواقف ثابتة
من جهته، قال رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ، إن كلمة خادم الحرمين الشريفين تأكيد للموقف الثابت للمملكة تجاه دعم إخواننا في فلسطين المحتلة، في ظل ما يتعرضون له من إرهاب لم تردعه أي مواثيق أو مبادئ، وفي ظل التخاذل الدولي ضد الحق الفلسطيني في العيش الكريم.
وأكد تأييد مجلس الشورى لدعوة خادم الحرمين علماء الأمة ومفكريها لأداء واجبهم بما تتطلبه المرحلة الحالية، وأن يقولوا كلمة الحق، وأن يقفوا في وجه من يحاولون اختطاف الإسلام وتقديمه للعالم على أنه دين التطرف، والكراهية، والإرهاب، وتبيان خطر تبني الأفكار المنحرفة على حاضر الأمة ومستقبلها، مشيرا إلى أن هذه الدعوة نابعة من القلب ومنطلقة من حرصه ـ يحفظه الله ـ على مصلحة الأمة الإسلامية، والحفاظ على مقدراتها ومكتسباتها وأبنائها، الذين بات بعضهم اليوم وقودا لحروب وفتن وأفكار مضللة.
عدوان صهيوني
ومضى يقول: "إن ما تضمنته الكلمة من دعم للإخوة الفلسطينيين ضد العدوان الصهيوني خير رد على المزايدات السياسية التي تشكك في مواقف المملكة تجاه قضية فلسطين، إذ يحفظ التاريخ المواقف التي تبنتها قيادات هذه البلاد المباركة على مر العصور من دعم للمقاومة الفلسطينية، وحرصها على توحيد الصفوف لمواجهة العدو الصهيوني الغاصب"، لافتا إلى أن خادم الحرمين الشريفين عندما حذر في كلمته من خطر الجماعات الإرهابية التي تدعي تمثيلها للإسلام، أبلغ رسالة عظيمة مفادها براءة الإسلام من جماعات القتل والتكفير التي شوهت الإسلام وأساءت إلى أهله.

كلمة معبرة
من جهته، أثنى الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب الدكتور محمد كومان، على حرص الملك عبدالله بن عبدالعزيز، على قضايا الأمة مشغولا بهمومها، وقال: "جاءت كلمته القيمة التي وجهها إلى الأمتين الإسلامية والعربية في مستوى التحديات التي تعيشها، معبرة عن هواجس العرب والمسلمين في كل مكان".
وتابع: "والكلمة عبرت بوضوح عن الاستنكار الشديد لقتل الأنفس البشرية والتنكيل بالجثث والتباهي بذلك وكشف زيف دعاوى الإرهابيين خدمة الدين، مبينة الإساءة الكبيرة التي ألصقها الإرهاب بالإسلام، والصورة التي ركزها في ذهن من لا يعرف هذا الدين السمح دين المبعوث رحمة للعالمين".
وأشار كومان إلى أن الحديث عن إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل في غزة احتل حيزا كبيرا من الكلمة، مؤكدا أنها جاءت معبرة عن موقف المملكة الثابت من القضية الفلسطينية، ودعمها الموصول لكفاح الشعب الفلسطيني، وإدانتها الحازمة للإرهاب الإسرائيلي الذي يضرب عرض الحائط بكل المبادئ الإنسانية والأعراف والمواثيق الدولية، محملة المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان تبعات صمتها إزاء ما يحدث من مجازر مروعة.
مواقف تاريخية
وبين رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، أن كلمة خادم الحرمين الشريفين تعكس وعيا وإدراكا عميقين لحال الأمة، وتتسم بمصداقية ومسؤولية عهدها العالم منه، كما أنها تعبر عن موقف المملكة حكومة وشعبا مما يجري على الساحة العربية والإسلامية في هذه الأيام، فضلا عن أن مضامين الكلمة جسدت المواقف التاريخية للمملكة، وحرصها الدائم على حفظ الأمن والسلم الدوليين، وحقوق الإنسان والعمل على حمايتها والذود عنها.
وأشار إلى أن الملك عبدالله بما يتمتع به من حكمة وحنكة في مثل هذه الظروف والأزمات العصيبة، تحدث للأمتين العربية والإسلامية والمجتمع الدولي منبها لوضع لا يمكن قبوله أو غض النظر عنه، ومحذرا من خطورة الإرهاب بكل أشكاله وصوره، التي تتنافى مع قيم ديننا العظيم.
تهنئة جامايكا بذكرى الاستقلال
هنأ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، في برقيتي تهنئة لحاكم عام جامايكا الرئيس الدكتور باتريك ألين بمناسبة ذكرى يوم الاستقلال لبلاده.
وأعرب الملك عبدالله والأمير سلمان، عن أصدق التهاني وأطيب التمنيات بالصحة والسعادة للرئيس الدكتور باتريك ألين، ولحكومة وشعب جامايكا الصديق اطراد التقدم والازدهار.

العيبان: كلمة خادم الحرمين أكدت المواقف التاريخية للمملكة في حماية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م
اضغط هنا

قال رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان: إن الكلمة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - للأمتين العربية والإسلامية والمجتمع الدولي حملت في مضامينها الدور التاريخي على الدول والمنظمات في حفظ حقوق الإنسان والضرورات التي تكفل له العيش في أمن وسلام دون إرهاب أو ترويع أو قتل أو تهجير، فقد تناول - أيده الله - حال افتقاد الاستقرار والأمن والأمان جراء ما يجري من إرهاب وما يشكله ذلك من انتهاك لحقوق الإنسان وهدر لكرامته وعدم تمكينه من العيش بأمن وسلام خاصة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عدوان وقتل وتدمير وتهجير.

وأضاف أن كلمة خادم الحرمين الشريفين تعكس وعيًا وإدراكًا عميقًا لحال الأمة وتتسم بمصداقية ومسؤولية عهدها العالم منه - حفظه الله - كما أنها تعبر عن موقف المملكة حكومة وشعبًا مما يجري على الساحة العربية والإسلامية في هذه الأيام فضلًا عن أن مضامين الكلمة جسدت المواقف التاريخية للمملكة وحرصها الدائم على حفظ الأمن والسلم الدوليين وحقوق الإنسان والعمل على حمايتها والذود عنها.
وبين أن كلمة خادم الحرمين الشريفين جاءت في وقت يشهد فيه قطاع غزة في فلسطين المحتلة عدوانًا شرسًا وظالمًا من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية لم تستثن أحدًا من المدنيين الأبرياء، خاصة الأطفال والشيوخ والنساء والمدنيين العزل الذين يتعرضون للقتل الجماعي والترويع والتهجير، مما دفع خادم الحرمين الشريفين إلى التنديد بالصمت العالمي لما يجري بحق الشعب الفلسطيني الشقيق.

حقوق الإنسان تحقق في وفاة 130 جنينا الشهر الماضي في حائل

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2014/20140806/25317

حائل - عبد العزيز العيادة
تحقق هيئة حقوق الإنسان في حائل في ظاهرة تزايد عدد وفيات الأجنة. وقال لـ(الجزيرة أونلاين) المشرف على فرع الهيئة الدكتور محمد بن عبد الكريم السيف إن "هيئة حقوق الإنسان تفاعلت مع ظاهرة الأعداد اللافتة لوفاة الأفراط (الأجنة) في المنطقة".
وأشار إلى أن فريقا من الباحثين والباحثات في الهيئة يدرس ويتابع وفاة 209 جنين خلال الأربعة أشهر الماضية.
وأضاف أنه تتم حاليا زيارات ميدانية إلى المستشفيات وعيادات النساء والولادة وعيادات الأطفال والأجنة حديثي الولادة في المنطقة لمعرفة مستوى الرعاية والعناية التي يتلقاها الأطفال في ظل هذه النسبة المرتفعة من الوفيات.
وكانت مديرية الشؤون الصحية في حائل أصدرت بيانا في وقت سابق أشارت فيه إلى فقد 130 جنينا في حائل الماضي.
وأجمل البيان عدد وفيات الأجنة خلال الثلاثة أشهر الماضية في مستشفى النساء والولادة في مدينة حائل التابع لوزارة الصحة وحده بـ 151 وفاة، منها 83 حالة إجهاض، و 31 وفاة داخل الرحم، فيما توفي 15 جنينا خلال الولادة، و 22 توفوا بعد الولادة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أمير "الرياض" يوجه بتشكيل لجنة للتحقيق في هروب العمالة المخالفة من مقر الإيواء

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 5 شوال 1435هـ - 1 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
وجه أمير منطقة الرياض الأمير تركي بن عبدالله بتشكيل لجنة من جميع الجهات المعنية للتحقيق في حادثة هروب سبعة وسبعين موقوفًا من العمالة المخالفة من مقر الإيواء التابع للإدارة العامة للسجون في حي المربع بمدينة الرياض بعد إحداثهم فتحة في جدار التوقيف، وتحديد ملابساتها.
أوضح ذلك المتحدث الرسمي بإمارة منطقة الرياض إبراهيم بن عبدالله الشثري، وقال إن اللجنة في مراحلها الأخيرة لإنهاء أعمالها ورفع تقريرها النهائي.

"المحاكم الجزائية" تفصل في 78 قضية جريمة إلكترونية خلال 6 أشهر.. والدمام تتصدر

المصدر: جريدة الحياة السبت 6 شوال 1435هـ - 2 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي

رصدت المحاكم السعودية 78 قضية مختصة بالجرائم الإلكترونية خلال ستة أشهر فقط في النصف الأول من العام الهجري الحالي، وفقاً لتقرير عدلي حديث (حصلت «الحياة» على نسخة منه).
ويأتي ذلك في الوقت الذي تصنّف الجرائم الإلكترونية ضمن القضايا الجنائية التي تنظرها المحاكم الجزائية بالمملكة، وفي حال عدم وجود محكمة جزائية تنظرها المحاكم العامة في أية منطقة من المناطق السعودية.
وبحسب الإحصائية العدلية، نظرت المحكمة الجزائية في الدمام أعلى نسبة في قضايا الجرائم الإلكترونية بالمملكة، بلغت 46.2 في المئة، بمعدل 36 قضية، تلتها المحكمة الجزائية في الرياض بنسبة 12.8 في المئة، بمعدل 10 قضايا، ثم المحكمة الجزائية في خميس مشيط التي نظرت في 10.3 في المئة، بمعدل ثماني قضايا.
وسجلت أدنى نسب قضايا الجرائم الإلكترونية في كل من مكة المكرمة والطائف وعنيزة، إذ بلغت 1.3 في المئة، بمعدل قضية واحدة في كلّ محكمة، بينما سجلت المحكمة العامة في عرعر خمس قضايا، بنسبة 6.4 في المئة، وأربع قضايا في المحكمة الجزائية بالمدينة المنورة 5.1 في المئة، وثلاث قضايا في كل من المحكمة العامة في عيون الجواء، والمحكمة الجزائية في القطيف، وقضيتين في كل من المحكمة الجزائية في حائل والخبر والخرج.
وتخضع قضايا الجرائم الإلكترونية لنظام مكافحة جرائم المعلوماتية، الذي يستهدف الحد من وقوع جرائم المعلوماتية بتحديد هذه الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها، وبما يحقق المساعدة في تحقيق الأمن المعلوماتي، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية، وحماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة وحماية الاقتصاد الوطني، وذلك وفقاً للمادة الثانية من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الصادر عام 1428هـ.
وقننت خمس مواد في النظام (3، 4، 5، 6، 7) عقوبات مرتكبي الجرائم المعلوماتية، مبتدئة من السجن عاماً واحداً مع غرامة تبلغ 500 ألف ريال أو بإحداهما، وتصل إلى السجن 10 أعوام مع غرامة خمسة ملايين ريال أو إحداهما.
وحدد النظام أشكال وصور الجرائم المعلوماتية لكل عقوبة نصّت عليها تلك المواد، وتمثلت تلك الصور في التنصت على ما هو مرسل من طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي من دون مسوغ نظامي صحيح، أو التقاطه أو اعتراضه الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه، لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعاً، والدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، أو الدخول إلى موقع إلكتروني لتغيير تصاميم هذا الموقع أو إتلافه أو تعديله أو شغل عنوانه، أو المساس بالحياة الخاصة من طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها، والتشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة، تبعاً للمادة الثالثة.

م. الهويمل يشيد بتعاون الجميع ويؤكد حرص الأمانة على تنوع الفعاليات

أمانة الرياض ترسم الفرحة على وجوه ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 7 شوال 1435هـ - 3 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/957729

الرياض - نايف ال زاحم
البهجة، الحبور، السرور، الفرح.. كلها معاني سعت إلى غرسها أمانة منطقة الرياض في قلوب ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم من سكان وزوار مدينة الرياض من خلال الاحتفالات والفعاليات الممتعة والشيقة التي وفرتها الأمانة للاحتفال بعيد الفطر المبارك هذا العام في مواقع مختلفة من العاصمة وتضمنت العديد من الأنشطة والبرامج المتنوعة التي لاقت استحسانا وإقبالا جماهيريا كبيرا من كافة فئات المجتمع بمختلف الأعمار والاهتمامات بفضل تنوعها وتميزها

وكذلك الاحترافية العالية في تنفيذها وخاصة فيما يتعلق بتنظيم وتجهيز تلك المواقع لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة من المعوقين والصم والبكم والمكفوفين. وقد شهدت احتفالات الرياض بالعيد هذا العام تطوراً نوعياً ملحوظاً ليس فقط فيما يتعلق بتخصيص مواقف ومصاعد وأماكن لذوي الاحتياجات الخاصة في كافة الفعاليات، بل أيضاً في تنفيذ فعاليات مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة سواء من خلال المشاركة فيها مثل المسابقات والألعاب أو من خلال المشاهدة والاستماع للفقرات والمسرحيات الخاصة بالصم والبكم والمكفوفين والتي نالت إعجاب وإشادة ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم وكذلك المواطنين أقرانهم الأصحاء ممن شاهدوا واستمعوا لتلك العروض التي تميزت بمضمونها التوعوي الهادف وتنفيذها الاحترافي المتميز بمشاركة عدد من النجوم من ذوي الاحتياجات الخاصة. وأعرب الشاب "عبدالله المحمد" -من ذوي الإعاقة البصرية- عن سعادته بما استمتع به برفقة أسرته في موقع "الكلية التقنية" الذي خصصته أمانة الرياض للمرة الأولى ضمن احتفالات العيد لإقامة فعاليات خاصة للمكفوفين شملت مقاطع تمثيلية وإنشادية ومسابقات تنافسية طرحت البسمة على وجوه المكفوفين وأسرهم

وعلى صعيد متصل أشاد المواطن "نايف الدوسري" - من ذوي الاعاقة البصرية - بالفعاليات التي حضرها برفقة أسرته في موقع "مدارس دار العلوم" المخصصة للمكفوفين، والتي شملت مسرحية "غريب" التي يؤديها فريق من ذوي الإعاقة البصرية إلى جانب المنولوجات الإنشادية التي شارك فيها المنشد "عبد المجيد الفوزان"، بالإضافة إلى مسابقات للعائلات، ومجموعة من العروض الترفيهية والمسرحية.

ومن ناحية أخرى أكد والد طفل معوق -طلب عدم ذكر اسمه- أن مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين في المناسبات والاحتفالات تعزز من مفهوم تواصل المعاق مع المجتمع، ومساواته بالأصحاء، خصوصاً الأطفال منهم وأثنى على اهتمام أمانة منطقة الرياض بمشاركة العيد هذه الفئات في الاحتفالات، ووضع المعوق ضمن أجندتها وحرصها على توفير مخارج ومداخل ومصاعد للمعوقين في كافة الاحتفالات الأمر الذي ساهم في إتاحة الفرصة للمعاق المشاركة مع باقي أفراد أسرته في الاحتفالات وحضور الفعاليات المختلفة.

وفي نفس السياق تؤكد شقيقة الفتاة "فاطمة العامري" -من ذوات الإعاقة الجسدية- أن المعوق لا يجد قبولاً ممن هم حوله ولذلك تتولد لديه بعض الآثار السلبية التي قد تصل إلى عدم ثقته بالآخرين والانطواء وعدم تقبل الآخرين، وبالتالي فإن الشعور النفسي يؤثر على صحته، وقالت العامري: رأينا الجوانب الإيجابية في عدد من المناسبات التي يكون المعوق جزءا منها ورأينا مضامين هادفة ضمن تلك الفقرات التمثيلية والمسرحية التي تحث المجتمع على قبول المعوق وتبني القيم الإيجابية في التعامل معهم.

وعلى صعيد أخر أشادت (أم أنس) - من ذوات الإعاقة السمعية - بما شاهدته في موقع "صوامع الغلال" من مشاهد مسرحية يشارك بها عدد من الممثلين جميعهم من الصم تُعبر عن واقع المجتمع وتفاعله مع معاناة الصم في سياق مسرحي فني اجتماعي، وكذلك الفقرات الإنشادية بلغة الإشارة وعروض الألعاب الحركية، بالإضافة إلى المسابقات الرياضية والثقافية التي تم خلالها السحب على العديد من الجوائز القيمة للحضور، والتي أتاحتها الأمانة بالمجان للعائلات.

من جانبه أكد مدير عام إدارة الخدمات الاجتماعية بأمانة منطقة الرياض المهندس إبراهيم الهويمل أن الأمانة حرصت على توفير أعلى معدلات الراحة لذوي الاحتياجات الخاصة في برامج الاحتفال بالعيد، بما يدعم تواصلهم مع كل فئات المجتمع، ويعزز من مواهبهم ويفرغ طاقاتهم عن طريق المشاركة الإيجابية في العديد من الفعاليات ليس فقط الخاصة باحتفالات عيد الفطر المبارك هذا العام، بل على مدار العام وفي جميع فعاليات الأمانة في كافة المناسبات، مشيراً إلى أن الأمانة تقدم هذا العام العديد من العروض المسرحية المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم في أكثر من موقع، تشتمل على عدد من الأنشطة التي تناسب قدرات هذه الفئة الغالية تشمل عروضاً مسرحية للصم وفقرات إنشادية ومجموعة من الألعاب الحركية والمسابقات الرياضية والثقافية التي تلاءم كل هذه الفئات. وأشاد الهويمل بتعاون كافة الجهات وخاصة الجمعيات الإنسانية مثل جمعية "كفيف"، والجمعية السعودية للإعاقة السمعية "سمعية"، وجمعية "حركية" و"مركز التأهيل الشامل للرجال"، و" مركز التأهيل الشامل للإناث"، و"جمعية أسر التوحد الخيرية"، و"جمعية سند الخيرية لدعم الأطفال المصابين بالسرطان" والتي شاركت في إنجاح العديد من الفعاليات المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة وساهمت في نجاحها وخروجها بالشكل الذي يلبي احتياجات هذه الفئة الغالية من أبناء الوطن. وأبان الهويمل أن العديد من تلك الفعاليات أبهرت ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم مثل مسرحية غريب للمكفوفين، وفقرات الصم بلغة الإشارة على مسرح صوامع فضلاً عن العديد من التجهيزات والترتيبات التي أقامتها الأمانة في كافة مواقع

الفعاليات العائلية والنسائية والرجالية التي تراعي أماكن مخصصة تسهل مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في كافة المواقع.

÷ المدينة × تزور مركز إيواء جدة وتفك طلاسم عالم "المتسولين"

2000 لتهريب المتسول من اليمن إلى جدة

المصدر: جريدة المدينة السبت 6 شوال 1435هـ - 2 أغسطس 2014م
اضغط هنا

عبدالرحمن السيالي- جدة

حرصت «المدينة» على زيارة مركز إيواء الأطفال المتسولين، التابع لجمعية البر بجدة، لتقف على عالم المتسولين الغامض وآثرت أن تفتش على حقيقة أطفال التسول مرتكزة على لغة الأرقام، حيث يحتضن المركز 9255 متسولا ومتسولة تتراوح أعمارهم ما بين 2 – 16 سنة، رحل منهم 7528 طفلا وطفلة وأطلق سراح 1656، ويقطن المركز هذه الأيام 100 متسول ومتسولة منهم 61 ذكورا و39 إناثا موزعون على عدد من الجنسيات.

التهريب بـ 2000 ريال

محمد صالح الغروي قال عمري 16 عاما دخلت إلى المملكة تهريبا من محافظة حرض اليمنية بمبلغ 2000 ريال، بداية الإتفاق كانت مع أشخاص يحملون الجنسية اليمنية في حرض باليمن، تم تسليمهم المبلغ، ومن ثم عبروا بناء الحدود في منتصف الليل وبعد ذلك سلمونا إلى أشخاص آخرين يحملون الجنسية السعودية، واستغرقت الرحلة من الحدود إلى مدينة جدة ثلاثة أيام كنا نسير في كل ليلة ما يقارب الساعتين فقط عبر خطوط ترابية، نقيم في استراحات وأحواش وتتغير السيارة في كل رحلة بأخرى.. فبعد أن وصلت إلى جدة اتفقت مع نفس الأشخاص وقلت لهم أريد الذهاب إلى المدينة المنورة فسلموني إلى شخص آخر أنا ومعي 6 أشخاص وقام يسير بنا على الطريق العام ولم نتعرض لأي سؤال من أي جهة بمقابل 250 ريالا لكل شخص، فبعد أن وصلت إلى المدية المنورة عملت مع شخص سعودي في بيع ماء زمزم على طريق الرياض القصيم بأجر 100 ريال كل يوم، وكنا نكسب ما يزيد على 3000 ريال في اليوم الواحد، وكنت مؤجرا غرفة بـ 150 ريالا شهريا. عملت مع هذا الشخص عدة أيام وطلبت منه أن أزور المسجد النبوي، فبعد زيارتي للمسجد النبوي والصلاة فيه قبض على حول المسجد النبوي من قبل الدوريات الأمنية، وتم إرسالي إلى جدة.. وعن الأسباب التي دفعت به إلى هنا قال أتيت إلى المملكة هربا من الجماعات الإرهابية التي تجندنا لصالحها بالقوة، وذكر أنه جُند لإحدى هذه الجماعات وتدرب معها على حمل السلاح والقتال.

زوج عمتي
أما رفيق كامل يمني الجنسية فقال عمري 14 سنة دخلت المملكة مع زوج عمتي السعودي، الذي دخلني باسم ابنه الموجود في كرت العائلة، وحصل مني زوج عمتي على مبلغ وقدره 700 ريال قال لي إنها قيمة بترول السيارة، وأنكر أنه دخل المملكة لغرض التجارة أو العمل إلى أن تدخل المشرف في مركز الإيواء الأستاذ هاني جميل، وقال له تحدث بالحقيقة ولا تكذب فهذا الشخص يستطيع إخراجك من هنا إذا قلت الحقيقة فبعدها اعترف أنه كان يخرج كل يوم ليتسول ويتقاسم المبلغ مع زوج عمته، وكان يحصل في اليوم على مبلغ يتجاوز 400 ريال.
من أجل التهريب
فيما أنكر أحمد محسن الذي يبلغ من العمر 15 عامًا يمني الجنسية، أنه دخل المملكة لغرض التسول لكن مشرف المركز حكى لنا أنه رحل وعاد مرة أخرى من أجل التسول، فبعد أن سمع مشرف المركز يحكي لنا الحقيقة اعترف أنه دخل المرة الأولى تهريبا وقبض عليه وعاد مرة أخرى تهريبا بـ 1500 ريال، وأنه عبر الحدود بعد صلاة الظهر، وأنه عاد لأنه وجد في المرة السابقة مبالغ كبيرة جدا، ورفض أن يعترف بقيمة المبالغ التي حصل عليها وعن سكنه فذكر أنه مؤجر غرفة من شخص سعودي الجنسية بـ 200 ريال شهريا.
وقال أنصار أفغاني الجنسية عمري 9 سنوات، أعمل في بيع المناشف بشارع صحاري أنا وأختي وعن كيفية دخوله للمملكة قال دخلنا المملكة مع والدتي بتأشيرة زيارة لزيارة أختي المقيمة هنا، وكل يوم أحصل على مبلغ يتجاوز 500 ريال لأنني أعمل من الساعة 7 صباحا إلى 12 مساءً.
قصة الشقيقين
صدمنا ولم نكن نصدق أن عمران وعبدالرحمن شقيقان فلا ملامحهم ولا لون بشرتهما تتشابه، لكن مشرف المركز أكد لنا أنهما شقيقان، كما أننا حضرنا تسليمهما لشعبة الترحيل واطلعنا على أوراقهما، التي تثبت أنهما شقيقان وأن أباهما وأمهما في مركز الترحيل، حكى لنا عبدالرحمن قصتهما، وقال دخلنا الحدود تهريبا أنا وأبي وأمي وأخي بمبلغ 10 آلاف ريال قبل عامين وعملنا جميعا في التسول ورفض ذكر المبالغ، التي حصلوا عليها، وعن سكنهم قال لا أعلم فأبي كان هو المسؤول عن ذلك.
أما مشرف المركز الأستاذ هاني جميل فذكر لنا أن جمعية البر تقدم لهم أفضل الخدمات وأنها مبرمة اتفاقيات مع عدد من شركات الأغذية لتوفير الغذاء لهم، وأن طبيب جمعية البر يزور المركز كل يوم للاطمئنان على صحتهم، وأنهم يقدمون لهم عددا من البرامج الرياضية والثقافية والترفيهية والتدريبة ويستضيفون عددا من الدعاة وطلبة العلم لإلقاء بعض الدروس، وأن داخل المركز برنامج لحفظ القرآن الكريم، ويحضا بدعم مباشر من وزارة الشؤون الاجتماعية وإشراف ومتابعة من قبل المسؤولين في جمعية البر، وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة مازن بن محمد بترجي.

اللواء اليحيى: تجنيد نساء للعمل في الجوازات وتمييزهن بـ "بدل حاسب"

3 ملايين مشترك في أبشر.. وبوابات إلكترونية في المطارات قريباً

المصدر: جريدة المدينة الاحد 7 شوال 1435هـ - 3 أغسطس 2014م
اضغط هنا

سعد العنيني - جدة تصوير - منصور البلوي

كشف مدير عام الجوازات اللواء سليمان بن عبدالعزيز اليحيى عن أن عدد المشتركين في خدمة «أبشر» يقترب من 3 ملايين حتى الآن، مشيرًا إلى أنه سيتم تطبيق «البوابات الإلكترونية» على جميع المطارات قريبًا منها 20 بوابة لمطار الملك عبدالعزيز في جدة وهذه البوابات لا يمكن تجاوزها لأي مسافر لديه مخالفة في الأوراق الخاصة بالسفر.

وقال خلال تفقده مطار الملك عبدالعزيز الدولي مؤخرًا: إنه تم تخصيص عدد من النساء في الجوازات لتقديم خدماتهن للمسافرات حيث يقمن باستقبال الراغبات في السفر والقادمات ومطابقة معلوماتهن عبر الجهاز والتأكد من صحة البيانات وفق الضوابط الشرعية، مؤكدًا أنه سوف يتم منحهن بدل جديد وهو «بدل حاسب» للعاملات على أجهزة الحاسب الآلي في المطارات.

وأكد أنه تم استحداث 13 قسمًا لسفر السعوديين في عدد من المحافظات. وطالب المواطنين بضرورة تسجيل بصماتهم الحيوية في الأحوال المدنية لتكون معلوماتهم مدونة في أجهزة الحاسب الآلي للجوازات أثناء رغبتهم في السفر ما يسهل على موظف الجوازات سرعة إنجازهم .

وأشار إلى أن كل ما تقوم به الجوازات من جهود تقنية إنما هو بدعم وإشراف وتشجيع من صاحب السمو الملكي الأميرمحمد بن نايف وزير الداخلية، والذي يدعو الى التشرف بخدمة المواطن والمقيم وبمشاركة من قبل مركز المعلومات الوطني الذي له فضل كبير في تذليل كل ما قد يواجه الجوازات من عوائق في خدماتها الإلكترونية، فنحن مستمرون في التطور الإلكتروني وهدفنا أن نصبح إدارة بلا مراجعين ويكون عملنا إلكترونيًا، فخدمات الجوازات الإلكترونية (أبشر) يسرت على المواطنين والمقيمين إنهاء إجراءات معظم معاملاتهم اليومية إلكترونيًا دون حاجة الذهاب لإداراتها من أجل إنهاء هذه الإجراءات.

بوابات إلكترونية

واوضح أن البوبات الالكترونية تم الانتهاء منها في مطار الملك خالد الدولي ومطار الملك فهد من خلال 4 بوابات في كل مطار بوابتان في المغادرة ومثلها في القدوم، بينما سيضم مشروع مطار الملك عبدالعزيزأكثر من 20 بوابة، موكدًا انه سيتم تطبيقها على جميع المنافذ الجوية قريبا، لتسهل سرعة دخول وخروج المسافرين من وإلي المملكة وهي بوابات أمنية ذات تقنية حديثة لا يمكن تجاوزها لاي مسافر لديه مخالفة في الاوراق الخاصة بالسفر.

واكد جاهزية كافة المنافذ لاستقبال المسافرين وتقديم أفضل الخدمات لهم بكل يسر وسهولة، مشيرا الى ان جميع المنافذ والمطارات على أهبة الاستعداد لاستقبال المسافرين وتقديم أفضل الخدمات لهم على وجه السرعة من خلال كونترات الجوازات،موكدًا أن تسخير كافة الإمكانيات البشرية والآلية في المنافذ الجوية والبرية والبحرية لتقديم أفضل الخدمات.

مكاتب مفتوحة

وعن العمل خلال إجازة عيد الفطر المبارك أكد أنه وإنفاذًا لتوجيهات سمو وزير الداخلية ستواصل إدارات الجوازات بالمناطق والمحافظات خلال إجازة عيد الفطر المبارك استقبال وإنهاء إجراءات الحالات الطارئة والضرورية والتى لا يمكن تأجيلها أو تنفيذها عبر خدمات الجوازات الإلكترونية .

ودعا جميع المواطنين والمقيمين للتسجيل والاستفادة من خدمات الجوازات الإلكترونية (أبشر، مقيم) والتي يمكن عن طريقها تنفيذ معظم الخدمات دون الحاجة للمراجعة التقليدية للإدارات كما أوضح أن المديرية العامة للجوازات تسعد باستقبال الاستفسارات والملاحظات على البريد الالكتروني الرسمي للجوازات.

بدل حاسب لمجندات الجوازات

وعن التوظيف النسائي للجوازات قال: إن الادارة بدأت في تجنيد عدد من النساء في الجوازات لتقديم خدماتهن للمسافرات حيث يقمن باستقبال الراغبات في السفر والقادمات ومطابقة معلوماتهن عبر الجهاز والتأكد من صحة البيانات وذلك وفق الضوابط الشرعية وحسب توجيهات سمو وزير الداخلية، وسوف يتم منحهن بدل جديد وهو بدل حاسب للعاملات على أجهزة الحاسب الألي في المطارات.

تسجيل البصمة

وطالب المواطنين بضرورة تسجيل بصماتهم الحيوية في الاحوال المدنية وذلك لتكون معلوماتهم مدونة في أجهزة الحاسب الآلي للجوازات أثناء رغبتهم في السفر مما يسهل على موظف الجوازات سرعة انجازهم، وحفاظ لسرية معلوماتهم كما تساهم كذلك في عدم انتحال شخصياتهم من قبل الغير في حال تسجيل البصمة.

وعن منسوبي الجوازات قال إن الدورات التدريبية مستمرة ونحن نركز على الدورات التطويرية والتثقيفية لمنسوبي الجوازات والتي من خلالها نجني تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين،كما أن لدينا دورات إلكترونية يتم إلحاق منسوبينا بها من فترة لأخرى لتطوير العمل الإلكتروني.

وأوضح اللواء اليحيى أنه تم استحداث 13 قسمًا لسفر السعوديين في عدد من المحافظات بمناطق المملكة، وتتولى هذه الأقسام إصدار وتجديد جواز السفر السعودي للمواطنين بكل محافظة وترتبط بجوازات المنطقة التابعة لها،وذلك لتطوير عمل قطاع الجوازات بمختلف الأصعدة بما يتواكب مع توجيهات سمو وزير الداخلية والحكومة الرشيدة.
كما أنها ستساهم بشكل كبير في تخفيف الازدحام في إدارات جوازات المناطق كما أنه من المنتظر أن تخفف على المواطنين عبء السفر والتنقل نظرًا لقرب هذه المحافظات من المواطنين والتي تم اختيارها وفق معايير دقيقة، وكانت هذه الاقسام في كل من محافظة وادي الدواسر، القويعية ، الدوادمي ،المجمعة،الرس، القريات،العلا،شرورة،بيشة،رفحاء،طريف ،القنفذه ورابغ.
مواعيد إصدار الجواز السعودي
وأوضح أن نظام المواعيد المسبقة لإصدار جواز السفر السعودي بالمديرية العامة للجوازات الذي تم تطبيقه هذا العام، لتقديم خدمات إصدار وتجديد جواز السفر قد أسهم وبشكل فاعل في سرعة إنهاء إجراءات المواطنين الذين استفادوا من النظام والتزموا بالمراجعة في الموعد الذي قاموا بتحديده خاصة وأن جميع متطلبات الخدمة قد تم إيضاحها لهم عند تحديد الموعد كما تم طباعتها على تذكرة الموعد مما سهل للجميع إرفاق تلك المتطلبات معهم وعدم تحمل المراجعة مرة اخرى لأي سبب.
وأكد أن المديرية العامة للجوازات تقوم بتقديم خدمات جواز السفر من إصدار وتجديد بدون موعد مسبق للمواطنين الذين لديهم ظروف طارئة كالمسافرين للعلاج او الابتعاث.
واشار الى أن الهدف من نظام المواعيد هو ضمان حسن الأداء وسرعة الإنجاز وهي إحدى الخطوات التي تأمل منها الجوازات أن تحوز بها على رضا المستفيدين من خدماتها كما هو الحال في خطوة إصدار جواز السفر السعودي عبر خدماتها الإلكترونية (أبشر) والذي تم عن طريقة إصدار أكثر من خمسة عشر ألف جواز وبمعدل 10% من الإصدار الكلي.
كما قامت الجوازات بمضاعفة أعداد المستفيدين من حجز المواعيد في كل ساعة وذلك لاستقبال أكبر عدد ممكن من المواطنين، وعملت كذلك على زيادة عدد الموظفين بالاستقبال خلال هذه الفترة وذلك لإنهاء اجراءاتهم بكل يسر وسهولة كما أننا نعمل حاليا على زيادة عدد فروعنا التي تقدم خدمات اصدار وتجديد جواز السفر السعودي في مناطق المملكة وذلك عبر استحداث اقسام خاصة للسعوديين في شعب الجوازات في العديد من المحافظات.
ودعا جميع المواطنين للتسجيل في خدمات الجوازات الالكترونية (أبشر) والاستفادة من الخدمات الموجودة حاليا والخدمات التي سيتم اطلاقها مستقبلا حيث أن الجوازات ساعية في تحقيق هدفها بأن تكون إداراتها بلا مراجعين.
وأضاف إن خدمات الجوازات الإلكترونية (أبشر) يسرت على المواطنين والمقيمين إنهاء إجراءات معظم معاملاتهم اليومية إلكترونيًا دون حاجة الذهاب لإداراتها من أجل إنهاء هذه الإجراءات فهي بذلك قدمت خدمة أمنية إلكترونيًا للمستفيدين.
مراقبة المطارات والمنافذ عبر «الجوال»
رصدت «المدينة» الخدمة التي أدخلها اللواء اليحيى عبر هاتفه الشخصي والتي تمكنه على الاطلاع على العمل في الصالات الجوية والمنافذ البرية وإدارة الجوازات من خلال كاميرات تقوم ببث صور حية للمطار والمنفذ الذي يرغب في الاطلاع على سير العمل به من أي مكان،ولتأكيد ذلك طلبت «المدينة»منه وهو في مطار الملك عبدالعزيز الدولي بالاطلاع على سير العمل في جسر الملك فهد ليقوم بالتجاوب مع طلبها واطلاعها على سير العمل في المنفذ والذي كانت حركة المسافرين فيه انسيابية.
وفي حال وجود ملاحظات يتم على الفور توجيه الضابط المناوب عبر جهاز البرافو وذلك خلال ثواني معدودة لتسريع وتيرة العمل.

964 قضية منازعات نسوية تنظرها مكاتب العمل

المصدر: جريدة المدينة الاحد 7 شوال 1435هـ - 3 أغسطس 2014م
اضغط هنا

أنور محمد ـ جدة
كشفت وزارة العمل في تقرير لها صدر مؤخرًا أن عدد قضايا المنازعات العمالية النسائية المنتهية وديا التي وردت الى الفروع النسوية التابعة للوزارة خلال العام الماضي 1434هـ بلغت 428 من أصل 964 قضية واردة للوزارة من عاملات نساء.
وأشارت الوزارة في تقريرها الى أنها أولت اهتمامًا خاصًا في التسوية الودية للمنازعات النسائية التي تنشأ بين طرفي العمل بنسبة بلغت 44% من مجموع القضايا الواردة لها حرصًا منها على استقرار العلاقة بين كل الأطراف وإنهاء القضايا العمالية في كافة المنشآت والمؤسسات من خلال الفروع النسوية لمكاتب العمل في كافة المدن والمحافظات.
وذكر التقرير أن مجموع قضايا النزاعات العمالية النسائية في عام 1434 بلغت 964 قضية نزاع، استحوذت الرياض على 428 قضية بنسبة 44% من إجمالي المنازعات العمالية الخاصة بالنساء حيث بلغ عدد القضايا المنتهية وديا نحو 128 قضية ومازال 290 قضية قيد المداولة. وبلغت القضايا النسائية الواردة من محافظة جدة نحو 278 قضية بنسبة بلغت نحو 28 % حيث أوضح التقرير أن عدد القضايا التي تم الانتهاء منها وديا بلغ 158 قضية فيما حلت الدمام بأقل عدد من القضايا النسائية بمجموع 68 قضية حيث أنهت نحو 25 قضية بالتسوية الودية.
وقد اعتمدت وزارة العمل الإجراءات والقواعد المنظمة للتسوية الودية في الخلافات العمالية، وتشتمل هذه الإجراءات والقواعد على 28 مادة الهدف منها تقليل الإجراءات والمدة التي تستغرقها الدعاوى.
وكان وزير العمل المهندس عادل فقيه قد اصدر في وقت سابق قرارًا وزاريًا باعتماد الإجراءات والقواعد المنظمة للتسوية الودية، لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذ هذه الإجراءات والقواعد، بعد أن كانت القضايا العمالية تمر بأكثر من جهة.
وبحسب النظام لا يجوز قيد الدعاوى ولا السير في التسوية الودية إذا كان مكان العمل غير واقع في مقر الهيئة الابتدائية أو في دائرة اختصاصها، مضيفًا أن القرار تضمن التزام إدارة التسوية الودية بعد قيد الدعوى بمحاولة تسويتها وديًا قبل إحالتها إلى الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية.
إلى ذلك بلغ عدد الزيارات التفتيشية التي قامت بها فرق التفتيش التابعة لوزارة العمل في عام 1434 نحو 7028 جولة تفتيشية شملت الرياض وجدة والدمام والمدينة المنورة وابها، حيث بلغت الجولات التفتيشية في شهر رمضان نحو 1051 جولة يليه شهر شوال بـ 948 جولة وتصدرت جدة مدن المملكة فى عدد الجولات التفتيشية بـ 2389 جولة على مدار العام ثم الدمام بـ 2123 جولة.

2040 زائرا يعايدون أبناءهم الموقوفين في قضايا أمنية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 5 شوال 1435هـ - 1 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140801/Con20140801715402.htm

منصور الشهري (الرياض)
مكنت وزارة الداخلية ممثلة في المديرية العامة للمباحث 2040 زائرا من معايدة أبنائهم الموقوفين في قضايا أمنية وحيثيات أخرى تمس الأمن الوطني في سجون المباحث الخمسة في المملكة وذلك ضمن برنامج معايدة النزلاء. وأعلنت المديرية العامة للمباحث عبر بوابتها الإلكترونية «نافذة تواصل» الخاصة بتواصل ذوي الموقوفين في سجون المباحث مع ذويهم عبر الاتصال المرئي أن عدد الزائرين من ذوي الموقوفين لأبنائهم في سجون المباحث الخمسة في كل من الرياض وجدة والدمام وبريدة وأبها بلغ 2040 زائرا وذلك في اليوم الأول من عيد الفطر المبارك وذلك ضمن برنامج المعايدة.
وأشارت إلى أن عدد الزائرين للموقوفين في سجن المباحث بالحائر في الرياض بلغ 554 زائرا، فيما زار الموقوفين في سجن مباحث جدة 386 زائرا، وفي سجن مباحث الدمام زار 149 شخصا من ذوي الموقوفين أبناءهم، بينما قام 813 شخصا بزيارة أبنائهم في سجن مباحث بريدة، وفي سجن مباحث أبها زار 138 شخصا أبناءهم الموقوفين، وجميع هؤلاء قاموا بزيارة أبنائهم في اليوم الأول من عيد الفطر المبارك.

وكانت جميع سجون المباحث الخمسة وفرت مواقع مناسبة لالتقاء الزوار بأبنائهم في أجواء عائلية مناسبة، إضافة لتوفير كافة متطلبات ضيافة العيد لكي يقدمها الموقوف لذويه خلال زيارتهم من مشروبات وحلويات وخلافه. يذكر أن تلك الزيارات جاءت بتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية باستمرارية تمكين ذوي الموقوفين من الزيارة خلال أيام عيد الفطر المبارك، في خطوة إنسانية دأبت عليها وزارة الداخلية في تيسير التقاء الأسر والأهالي مع أبنائهم الموقوفين في قضايا تمس الأمن الوطني والإرهاب طوال العام، للاطمئنان عليهم والوقوف على أوضاعهم باستمرار.

52٪ ليس لديهن سائق خاص في ظل غياب مخصصات مالية

إلزام أصحاب الأعمال بتوفير وسائل نقل للسعوديات العاملات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 7 شوال 1435هـ - 3 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140803/Con20140803715710.htm

عبد الرحيم بن حسن (جدة)

كشفت مصادر مطلعة عن رغبة لدى وزارة العمل تتضمن إلزام أصحاب العمل بتوفير وسائل نقل للموظفات السعوديات العاملات في القطاع الخاص سواء بالتعاقد مع شركة سيارات أجرة لتوفير وسيلة النقل أو تخصيص ذلك في الراتب الشهري لتخفيض نسب الغياب أو التأخير عن وصول الموظفة إلى موقع العمل؛ وذلك في إطار دفع توسيع عمل المرأة في المحال التي تم الإلزام بتأنيثها.

يأتي هذا في الوقت الذي أكدت فيه دراسة على عدم وجود سائق خاص للكثير من السعوديات، الأمر الذي أسهم بشكل مباشر وغير مباشر في التأثير على انخراطهن في العمل أو الاستمرار فيه، الأمر الذي يقلل من حجم إنتاجيتهن المتوقعة منهن.

وبحسب الدارسة التي أعدها مركز السيدة خديجة بنت خويلد التابع لغرفة تجارة وصناعة جدة، فإن أبرز طرق المواصلات التي تستخدمها السعوديات تظهر في استخدام السائق الخاص بنسبة 48 في المئة، بينما تستعين 26 في المئة من النساء بأفراد الأسرة لإيصالهن. وفيما يتعلق بسيارات الأجرة؛ فإن 12 في المئة يلجأن إلى سيارات الأجرة المعروفة محليا بـ (اليموزين)، و 9 في المئة يتفقن مع ملاك سيارات خاصة بالساعة، بينما تحصل 4 في المئة فقط على حافلات خاصة من جهة العمل، وواحد في المئة دخلن تحت إطار طرق أخرى للإيصال.

وطبقا للنتائج التي تم التوصل إليها، فإن مشاكل النساء في المواصلات تظهر خلال التنقلات اليومية، ويكون تأثير المواصلات على أفراد المجتمع من النساء أكثر منه بالنسبة للرجال إذ تواجه 46 في المئة من النساء هذه المشكلة بينما لا يواجهها سوى 27 في المئة من الرجال، وفي المقابل لا تواجه حوالى 54 في المئة من الإناث أي مشكلة مواصلات، وتزداد هذه النسبة لدى الذكور لتصل إلى 73 في المئة.

وتعاني الموظفات السعوديات بشكل عام من أزمة مواصلات واضحة يكمن أبرزها في عدم توفير جهة العمل للمواصلات، وقصور رب الأسرة في تنفيذ مهمة التوصيل، بالإضافة إلى عدم القدرة على استخدام المواصلات الخاصة لأسباب مادية أو غير ذلك، وارتفاع كلفة المواصلات التي عادة ما تشمل سيارة الأجرة، وكذلك ارتفاع كلفة استقدام السائق الخاص أو الاستخدام المتعدد من أفراد الأسرة في حال وجود سائق وحيد.
يشار إلى أن تقريرا يوجد في مجلس الغرف السعودية، كشف عن وجود معاناة لدى الموظفات السعوديات في الوصول إلى مقار عملهن بسبب غياب المواصلات العامة في ظل مطالب ملحة بضرورة توفير باصات لنقل الموظفات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

قصر تطبيقه على الوظائف الإدارية للشركات الكبرى

"العمل" تدرس إعفاء العمالة الزراعية من "نطاقات"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 7 شوال 1435هـ - 3 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/03/article_873023.html

محمد العوني من الرياض
أبلغ "الاقتصادية" المهندس عيد الغدير رئيس اللجنة الوطنية الزراعية في مجلس الغرف السعودية أن وزارة العمل تدرس إصدار تنظيم جديد للعمالة الزراعية، من أهم ملامحه إعفاء العمالة الزراعية الحرفية من نسبة السعودة في برنامج "نطاقات"، وتطبيقها على الوظائف الإدارية والفنية في الشركات والمجاميع الزراعية الكبرى.
م. عيد الغدير
وقال إن وزارة العمل أبلغت اللجنة بإعداد هذا التنظيم وتشكيل فريق عمل لدراسة مقترحات أعدتها اللجنة بعنوان «واقع العمالة الزراعية في الاقتصاد السعودي ورؤية وزارة العمل في نسب التوطين»، وأشار إلى أن الدراسة تم إعدادها بناء على بنود محضر اتفاقية بين اللجنة الوطنية الزراعية ووزارة العمل والزراعة، وتم تسليمها للدكتور فهد بالغنيم وزير الزراعة قبل نحو خمسة أشهر، كما تم رفعها لوزارة العمل.
وأوضح المهندس الغدير أن الدراسة تتضمن تنظيما جديدا للعمالة الزراعية ومربي الماشية والدواجن والأسماك، واقترحت أن تعفي العمالة الزراعية الحرفية من السعودة في برنامج "نطاقات"، مشيراً إلى أنها تشكل 80 في المائة من العاملين في القطاع الزراعي، واقترحت الدراسة أن يتم تطبيق السعودة في البرنامج على الوظائف الفنية والإدارية في الشركات والمجاميع الزراعية الكبرى، لافتاً إلى أن "نطاقات" لم يستثن أي نشاط زراعي منه، "ولابد أن يكون للأنشطة الزراعية تصنيف آخر في البرنامج لاختلافه عن باقي القطاعات".
وبين المهندس الغدير أن وزارة العمل فتحت المجال أمام مزارعي البطاطس لاستقدام عمالة موسمية عن طريق شركات الاستقدام المرخص لها، بعد أن تم خلال الفترة الماضية السماح لمزارعي النخيل باستقدام احتياجهم من العمالة الزراعية الموسمية لموسم خراف النخيل، وأوضح الغدير أن الوزارة وافقت على طلب اللجنة بفتح الاستقدام للزراعات الموسمية التي تحتاج لعمالة مكثفة مثل البطاطس والبصل وخراف النخيل، حيث يؤمن خلال مواسم هذه المحاصيل الزراعية عمالة

موسمية بين ثلاثة وستة أشهر لكل محصول، مشيراً إلى أن العمل تشترط أن يكون المزارع مرخصا من قبل وزارة الزراعة، وأن يتم تقدير أعداد العمالة من "الزراعة" حسب حجم المحصول.
وكشف رئيس اللجنة الوطنية الزراعية عن دراسة تعدها اللجنة تدعم إيجاد جمعيات تعاونية للأنشطة الزراعية ذات رأسمال قوي حيث تستطيع أن تغطي احتياج التخصص الزراعي من ناحية العمالة ومدخلات الإنتاج الزراعي، وقال إن أكبر معوق يواجهها هو عدم التخصص مثل الجمعيات متعددة الأغراض، مشيراً إلى أن تلك الجمعيات تدخل في عدة زراعات بدون أن يكون لديها تخصص وتفشل في النجاح في ذلك.
وأضاف أن المعوق الآخر هو ضعف رؤوس أموال الجمعيات، مشيراً إلى أن ذلك يحول دون تحقيق رغبة القطاع الزراعي في توفير عمالة كافية للقطاع، لافتاً إلى أن اللجنة اقترحت أن يوكل استقدام العمالة الزراعية للقطاع والموسمية للجمعيات.
وتحدث المهندس الغدير عن وضع النشاط الزراعي العام حالياً، ووصفها المقبول نظراً لاتجاه المزارعين للزراعة المستدامة في البيوت المحمية والأشجار والمحاصيل غير الحقلية ذات المساحات الصغيرة، ومازال الوضع جيدا للمنتجات الأساسية والاستهلاكية ولا زال إنتاجها محلياً بشكل جيد والأسعار مقبولة بالنسبة للمزارعين.

اليوم

"التأمين ضد التَعَطُل عنْ العمل" يعطي المنشأة حرية في استبدال العامل السعودي بعامل آخر

بعد 22 يوما.. إلزام 1،5 مليون موظف بدفع 2٪ لحمايتهم من "البطالة"

المصدر: جريدة اليوم الاحد 7 شوال 1435هـ - 3 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4004659

عبدالله العماري - الرياض
تبدأ الجهات الرسمية في المملكة بعد 22 يوما، بتطبيق نظام ساند «التأمين ضد التَعَطُل عنْ العمل» الذي أقره مجلس الوزراء قبل نحو ستة أشهر. ويهدف النظام الذي سيتم تطبيقه اعتباراً من الأول من ذي القعدة المقبل، للمنشآت التي تتبع التقويم الهجري، واعتباراً من 2014/9/1م للمنشآت التي تتبع التقويم الميلادي، إلى تحقيق الحماية الاجتماعية للعاملين المواطنين المشتركين في فرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية وتوفير مصدر دخل شهري خلال فترة فقد وظيفته..
ويعتبر البرنامج أحد برامج المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الرامية إلى تعزيز الأمان الوظيفي لدى موظفي القطاع الخاص، الذين يبلغ عددهم نحو مليون ونصف المليون موظف، ويُضاف إلى منظومة الحماية الاجتماعية بجانب برامج تأمين المعاشات (التقاعد، العجز غير المهني، الوفاة)، والتأمين ضد الأخطار المهنية (العجز المهني)، الأمر الذي مِنْ شأنه تحفيز التوطين وزيادة مُعدلات التوظيف.
وفي سياق متصل، أكد وزير العمل رئيس مجلس إدارة التأمينات الاجتماعية المُهندس عادل بن محمد فقيه، على أنَّ إقرار هذا النظام يأتي في ظلِّ الدعم المتواصل مِنْ القيادة الرشيدة لكلِّ ما مِنْ شأنه مصلحة المواطن ونماء اقتصاد الوطن.

مضيفاً أن النظام يأتي لسد الفجوة الانتقالية بين الوظيفة السابقة وفرصة الحصول على وظيفة جديدة لموظفي القطاع الخاص والقطاع الحكومي، المشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية، الذين فقدوا وظائفهم لأسباب خارجة عن إرادتهم، وذلكَ وفق شروط استحقاق معينة.

ووفقا للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، فإن «النظام سيكون من ضمن البرامج الفعالة في معالجة البطالة، إذ أنه منطقيا يصعب على موظف على رأس العمل يتقاضى أجراً كاملاً ويحظى بفوائد أخرى، ناهيك عن تدرجه الوظيفي، أن يقوم بترك عمله الحالي طوعاً والذهاب الى المجهول رغبة في الحصول على تعويض مؤقت، لقد تم وضع البرنامج فقط؛ ليعالج حالة عرضية طارئة ومؤقتة خارجة عن ارادة الموظف وصاحب العمل».

ويهدف البرنامج -بحسب التأمينات الاجتماعية- إلى إعطاء الموظف نوعا من الأمان الوظيفي، علما بأن حصول المستفيد على التعويض لا يعني تمتعه بإجازة مدفوعة الأجر، بل على المستفيد البحث بجدية عن عمل؛ لضمان استمرارية صرف التعويض، كما أنه على المستفيد سرعة قبول أي عرض وظيفي مناسب، علما بأن صندوق الموارد البشرية سيقوم بدعم ومتابعة برامج التوظيف والبحث عن عمل من خلال مراكز طاقات.

وقال وزير العمل: إنَّ نظام «ساند» يمثل إضافةً نوعيةً متميزةً لمنظومةِ خدماتِ التأمين الاجتماعي في المملكة، حيثُ سيكفل النظام رعاية المُشترك خلال فترة تعطله عنْ العمل، وذلك بتوفير الدخل اللازم لمساعدته على تأمين متطلباته المعيشية، وفق أحكام مُحدَّدة، بدلاً مِنْ دخوله في دائرة البطالة المُزمنة، كما سيُسهم النظام بتحسين كفاءة سوق العمل بما يكفله مِنْ تأهيل وتدريب للمُتعطلين عنْ العمل وإيجاد فرص العمل التي تتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم بالتنسيق مع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، الذي يُعد الذراع المُنفذة لرفع جاذبية المواطنين بما يُقدمه مِنْ خدمات تدريبية وتأهيلية و خدماتِ توظيف عبر مراكز «طاقات».

وبينت المؤسسة أن هناك حالات غير الفصل، تمكن المستفيد من الاستفادة من البرنامج، مثل: إفلاس المنشأة واقفالها، وبالتالي تسريح جميع عمالتها أو تسريح المنشآت لبعض عمالتها عند الدخول في الأزمات الاقتصادية.

وقالت المؤسسة: «صحيح أن النظام الحالي لا يسمح للمنشأة بفصل السعودي إلا من خلال شروط معينة، ولكن قد يكون هذا البرنامج خطوة في طريق إعطاء المنشأة حرية أكثر في استبدال العامل السعودي بعامل سعودي آخر أكثر كفاءة، مما يحقق نوعا من الحرية في الحركة المطلوبة داخل سوق العمل، والتي تخدم أصحاب الأعمال بطريقة مباشرة، وتحقق نوعاً من التنافس المحمود بين العاملين السعوديين، والذي يبني قدرات الكوادر الوطنية وبالتالي يخدم المواطن والمجتمع كافة، أيضاً صرف التعويض خلال الفترة الانتقالية، سيعمل كأداة تسهل وتيسر على العامل السعودي الانتقال الى فرصة وظيفية جديدة».

وأوضح محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان القويز، أنَّ نسبة الاشتراك في النظام هي (2%) مِنْ الأجر يدفعها صاحب العمل والمشترك مُناصفةً، ويُصرف التعويض بواقع (60%) مِنْ متوسط السنتين الأخيرتين للأجور الشهرية، الخاضعة للاشتراك عنْ كلِّ شهر مِنْ الأشهر الثلاثة الأولى، بحدٍ أعلى لمبلغ التعويض قدره 9000 ريال، وبواقع (50%) مِنْ هذا المتوسط عنْ كل شهر يزيد على ذلك بحد أعلى لمبلغ التعويض قدره 7500 ريال، بشرط ألا يقل المبلغ المصروف عنْ مقدار إعانة الباحث عن العمل والمحددة بألفي ريال.

وتبلغ المدة القصوى لصرف التعويض اثني عشر شهراً متصلة أو متقطعة عنْ كلِّ مرة مِنْ مرات الاستحقاق.

وأوضح محافظ التأمينات الاجتماعية أنَّ صدور الموافقة على نظام ساند «التأمين ضد التَعَطُّل عنْ العمل»، يأتي امتدادًا للدعم والرعاية التي يحظى بها قطاع العمل والعاملين مِنْ الدولة.. وقال: إنَّ النظام يكفل تقديم التعويض للمشتركين الذين فقدوا عَملَهُم، وسيطبق بصورة إلزامية على جميع الموظفين السعوديين الذين يخضعون لنظام المعاشات المعمول به في التأمينات الاجتماعية، دون تمييز في الجنس، بشرط أن يكون سِنُ الموظف عند بدء تطبيق النظام عليه دون التاسعة والخمسين، ويشترط للاستفادة مِنْ النظام أنْ يكون المُشترك قد أمضى مدةً لا تقل عن 12 شهراً في نظام التأمينات، وألا يكون قد ترك العمل بإرادته، و ألا يكون له دخلٌ مِنْ عمل أو نشاط خاص، كما أنّه لا يقتصر على موظفي القطاع الخاص فقط بل يشملْ العاملين في القطاع الحكومي المشتركين في نظام التأمينات.

وأكدت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن ضوابط البرنامج لها مقاييس عالمية، ومعمول بها في العديد من دول العالم، وهو أحد برامج الحماية المنتشرة في المجتمع الدولي، وقد تم تطويره بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، بعد دراسة تجارب مماثلة معمول بها عالمياً، كما تم الأخذ في الاعتبار مرئيات أصحاب الأعمال والمستفيدين في السعودية، وذلك بهدف الخروج بمعادلة تحقق التوازن المالي بين الاشتراكات والمصروفات، علماً بأن الحكومة ستقوم بضمان دفع التعويض وجميع مستحقات المستفيدين، حتى ولو فاقت مصروفات البرنامج مساهمات المشتركين. ويطمح البرنامج الى تحقيق الفائدة لجميع الأطراف، وذلك بتيسير الفترة الانتقالية على الموظف الذي فقد عمله لأسباب خارجة عن إرادته،

وذلك من خلال صرف تعويض مالي، كما أن البرنامج سيخفف من التخوف من عدم الاستقرار الوظيفي في القطاع الخاص وبالتالي اقبال مزيد من الكوادر الوطنية للقطاع الخاص.
وحول مساهمة الحكومة في تغطية جزء من التكلفة، بينت المؤسسة ما يلي:
أولا: تقوم الحكومة بضمان دفع التعويض حتى ولو فاقت مصروفات البرنامج مساهمات المشتركين.
ثانيا: جميع خدمات دعم التوظيف والتدريب التي يقدمها الصندوق يتم تقديمها بدعم كامل من الحكومة.
وأشارت التأمينات الاجتماعية إلى ان برنامج التأمين ضد التعطل عن العمل تم إجازته من قبل الجهات التشريعية في المملكة، لافتة الى انه سيتم إنشاء حساب مستقل خاص بهذا النظام في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، باعتباره فرعاً من فروع التأمينات الاجتماعية.
وقالت المؤسسة إن الهدف من المشاركة توزيع نسبة التحمل، حيث إن كلا الطرفين سيستفيد من النظام الجديد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. حيث إن صاحب العمل يعتبر في النهاية مسؤولا عن جميع موظفيه، وانهاء تعاقدهم يعد من مسؤوليات صاحب العمل، كما أن أصحاب العمل في القطاع الخاص سيتمتعون بإقبال الكوادر الوطنية عليهم بكم أكبر كنتيجة لتحقق مزيد من الأمان الوظيفي لموظفي القطاع الخاص.
وأوضحت المؤسسة أن اختصاصات وزارة العمل ممثلة في صندوق تنمية الموارد البشرية هي:
• تسجيل المشتركين المتعطلين عن العمل.
• تحديد الاحتياجات التدريبية وتوفيرها.
• التحقق من توفر شروط الاستحقاق للمستفيدين المتعلقة بالتدريب والتأهيل وتحديد فرص العمل.
أما اختصاصات مؤسسة التأمينات الاجتماعية فهي:
• تسجيل المشتركين وتحصيل الاشتراكات.
• دفع التعويض للمستفيدين.
• إدارة واستثمار الحساب الخاص بهذا النظام.
• التحقق من توفر شروط الاستحقاق للمستفيدين الأخرى.
وحول ما إذا كان الموظفون على عقود التشغيل سيدخلون في البرنامج؟ أشارت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الى ان النظام سيطبق على عموم العمال السعوديين الخاضعين لفرع المعاشات، بموجب نظام التأمينات الاجتماعية سواءً في القطاع الخاص او القطاع العام.
وعن إمكانية استرجاع المبالغ التي تم استقطاعها بعد التقاعد، في حال لم يتعرض الموظف للفصل خلال سنوات عمله؟.. بينت المؤسسة بأنه لايمكن استرجاعها، حيث إن مبالغ الاشتراكات التي تؤدى عن انظمة التأمين الاجتماعي بما فيها هذا النظام، هي لتوفير الحماية الاجتماعية للعامل بما يضمن صرف التعويض له و لغيره من المشمولين بأحكامه في حال توافر شروط الاستحقاق المحددة بموجبه.
وعادت المؤسسة لتؤكد أن البرنامج سيطبق النظام بصورة إلزامية على جميع السعوديين دون سن التاسعة والخمسين والخاضعين لفرع المعاشات بموجب نظام التأمينات الاجتماعية. وإذا بلغ المشترك الذي على رأس العمل سن الستين يوقف اشتراكه في النظام.
وشددت على أنه لا يحق للموظف رفض الاشتراك، فالنظام سيطبق بصورة إلزامية على جميع السعوديين دون تمييز بالجنس، بشرط أن يكون سن العامل عند بدء تطبيق النظام عليه دون سن التاسعة والخمسين.
وبينت بأنه سيتم تلقائياً تسجيل جميع المشتركين في فرع المعاشات بموجب نظام التأمينات بنظام التأمين ضد التعطل، ولا يتطلب أي إجراءات جديدة.
وعن مدد الاشتراك المؤهلة للاستحقاق؟.. أشارت التأمينات الاجتماعية إلى ما يلي:
١- يستحق المستفيد التعويض للمرة الأولى إذا عمل في عمل خاضع لهذا النظام مدة لا تقل عن 12 شهرا خلال الستة والثلاثين شهرا التي تسبق المطالبة الأولى.
٢- يستحق المستفيد التعويض للمرة الثانية إذا عمل مرة أخرى في عمل خاضع لهذا النظام مدة لا تقل عن ١٨ شهرا خلال الستة والثلاثين شهرا التي تسبق المطالبة الثانية.
٣- يستحق المستفيد التعويض للمرة الثالثة إذا عمل مرة أخرى في عمل خاضع لهذا النظام مدة لا تقل عن ٢٤ شهرا خلال الستة والثلاثين شهرا التي تسبق المطالبة الثالثة.

٤- يستحق المستفيد التعويض في أي مرة لاحقة إذا عمل مرة أخرى في عمل خاضع لهذا النظام مدة لا تقل عن ٣٦ شهرا، خلال الثمانية وأربعين شهرا التي تسبق المطالبة الأخيرة.
وأشارت المؤسسة إلى أن مدة صرف التعويض ١٢ شهرا متصلة أو متقطعة عن كل مرة من مرات الاستحقاق.وحول الإجراءات المطلوبة من أصحاب العمل أو العمال للاشتراك؟.. قالت المؤسسة «لا يتطلب الأمر أي إجراء، حيث إن جميع العمال السعوديين الخاضعين لفرع المعاشات سيخضعون لتأمين البطالة، بشرط أن يكون سن المشترك دون سن التاسعة والخمسين».
ولفتت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى أن التعويض لا يقل عن مقدار الإعانة التي يتم تقديمها للباحثين عن عمل، على ألا يتجاوز ذلك متوسط الأجر الشهري للمشترك قبل تركه للعمل.
وأشارت الى ان شروط استحقاق التعويض هي:
- أن يكون سعودي الجنسية.
- توفر المدة المحددة نظاماً.
- ألا يكون مفصولا من العمل بسبب راجع للمشترك.
- ألا يكون له دخل من عمل أو نشاط خاص.
- ألا يكون ترك العمل بمحض إرادته.
- أن يكون قادرا على العمل.
- ألا يكون قد بلغ سن الستين.
- التسجيل في الوزارة (من خلال صندوق تنمية الموارد البشرية) .
- يبحث بنشاط وجدية عن العمل.
- الالتزام بالتدريب وفقا ما تحدده الوزارة.
- التقيد بالتعليمات والتوجيهات الصادرة من الوزارة؟

وقالت التأمينات الاجتماعية: إن صرف التعويض للمستفيد يبدأ اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ توافر شروط الاستحقاق، وتم التسجيل لدى الوزارة ممثلة بصندوق تنمية الموارد البشرية خلال ثلاثة أشهر من ترك العمل، وانه سيتم الصرف من اول الشهر التالي لتوافر شروط الاستحقاق ومن ضمنها التسجيل لدى الوزارة ممثلة بصندوق تنمية الموارد البشرية خلال الثلاثة الأشهر من ترك العمل.
فيما أوضحت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن ايقاف صرف التعويض عن المستفيد لكل مرة من مرات الاستحقاق في أي من الحالات الآتية:
- الوفاة.
- إذا كان له دخل شهري من عمل أو نشاط خاص.
- إذا أصبح المستفيد غير قادر على العمل.
- إذا لم يعد مسجلا لدى الوزارة.
- إذا لم يعد يبحث بجدية ونشاط عن عمل.
- إذا لم يلتزم بالتدريب دون مسوغ مقبول.
- إذا لم يتقيد بالتعليمات والتوجيهات التي تصدرها الوزارة.
- إذا غادر المملكة.
- إذا بلغ سن الستين وكان مستحقا لمعاش وفقاً لأحكام نظام التأمينات.
- في حال زوال أي من شروط الاستحقاق.

إذا توقف الصرف لسبب ما يمكن المطالبة بالتعويض مجددا؟
إذا زال المانع الذي أوقف الصرف بمقتضاه يستأنف الصرف من أول الشهر التالي لتاريخ اشعار الوزارة بذلك، بشرط أن يكون هذا الاشعار خلال ثلاثة اشهر من تاريخ زوال المانع.
وقالت التأمينات إنه لا يخل عدم دفع صاحب العمل الاشتراكات باستحقاق المستفيد للتعويض، في حال عدم دفع صاحب العمل الاشتراكات.
وبينت المؤسسة انه يحق للمستفيد الجمع بين هذا التعويض وتعويضات التأمينات الاجتماعية الآتية:
التعويض المقطوع وتعويض الدفعة الواحدة المستحقة له طبقا لفرعي الأخطار المهنية والمعاشات.
العائدات المستحقة له طبقا لفرع الأخطار المهنية.
المعاشات المستحقة له كفرد من أفراد العائلة طبقا لفرع المعاشات.

ذوقالت التأمينات الاجتماعية إن تطبيق البرنامج يراقب من قبل مفتشي الوزارة والمؤسسة حسب النظام.. ويقوم المفتشون بتقديم تقارير المخالفات إن وجدت إلى الوزارة والمؤسسة؛ لاتخاذ ما يلزم بشأنها.
وحول العقوبة في حال عدم تقيد المشاركين بأحكام النظام.. بينت المؤسسة أنه مع عدم الاخلال بأي عقوبة أشد يقررها نظام آخر، يفرض على كل شخص يقدم متعمدا بيانات غير صحيحة؛ لأجل إفادة غيره من التعويضات، غرامة لا تزيد عن ٢٠٠٠ريال ويضاعف المبلغ في حال التكرار.
ويفرض على الشخص الذي يقدم بيانات غير صحيحة لأجل الاستفادة من التعويضات غرامة لا تتجاوز قيمتها قيمة التعويضات التي دفعت له من دون وجه حق، بالإضافة إلى إلزامه برد ما دفع من تلك التعويضات.
أما العقوبة في حال عدم تقيد أصحاب العمل بالأنظمة والأحكام، فقد بينت المؤسسة انه يفرض على صاحب العمل الذي لا يتقيد بأي حكم من أحكام النظام واللائحة غرامة لا تزيد على 10000، ويضاعف المبلغ في حال التكرار، وتتعدد الغرامة بتعدد العمال المشتركين الذي ارتكب صاحب العمل بصددهم مخالفة أو أكثر.

•هدف" لمستفيدي • حافز": لا تفشوا البيانات الشخصية للغير

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
حذّر صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) المستفيدين من «حافز» من إفشاء المعلومات الشخصية، وبيانات السجلّ المدني، وبيانات الملف الشخصي، لأي طرف ثالث، قد يدفع بعض ضعاف النفوس إلى التلاعب باستحقاق المستفيد، أو لاستخدام المعلومات كستار لعمليات غير نظامية.
وأوضح المتحدث الإعلامي لصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، تيسير المفرج، في بيان صحافي، اليوم (الأحد)، أن الصندوق يجدّد تحذيراته من التعامل مع الجهات أو الأفراد أو حسابات «تويتر» التي تعرض على المستفيدين الدخول نيابة عنهم، وحضور الدورات، وغير ذلك من الممارسات التي تُعدّ تحايلاً على الأنظمة، نظير مبلغ مالي، متوعداً مقدمي الخدمات الزائفة بالملاحقة النظامية والقانونية، وإيقاع العقوبات.
وحثَّ المفرج المستفيدين من «حافز» على العودة لإجراء الدخول الأسبوعي للموقع الإلكتروني، بدءاً من غد (الإثنين)، وذلك بعد انتهاء فترة الإعفاء من تسجيل الدخول الأسبوعي، بمناسبة إجازة عيد الفطر، التي بدأت قبل أسبوعين.
وأكد عدم دقة استخدام مصطلح «التحديث الأسبوعي»، باعتبار أن ما يتم حالياً هو إجراء أسبوعي، يتمثل في دخول المستفيد على الموقع الإلكتروني للبرنامج، كإحدى آليات التواصل المباشر للبرنامج، والتي تمكّن المستفيد من الاطلاع على المعلومات والإرشادات الخاصة بالبرنامج من جهة، والخدمات المُساندة من دورات تدريبية وتأهيلية، ومساعدته في البحث عن فرصٍ مناسبة للعمل في القطاع الخاص من جهة أخرى.

وقال إن هذا الإجراء الأسبوعي يُعدّ مؤشراً لجدية المُستفيد في بحثه عن عمل، وبالتالي استحقاقه خدمات التوظيف والتأهيل والمُخصص، مؤكداً أن استخدام التقنيات الرقمية في «حافز» ساهم بالتسهيل على المتقدمين والمتقدمات، كونه لم يطلب منهم التوجه إلى مكتب معين، أو تقديم أوراق شخصية، أو طلب أي مسوغات خاصة، طوال مراحل التسجيل في البرنامج.
وأشار إلى اعتماد «حافز» على الوسائل التقنية، من خلال الرسائل النصية القصيرة، والبريد الإلكتروني، في التواصل مع المستفيدين.

الطائف: إعادة فتاة إلى أسرتها بعد تعنيفها ·صبيحة" العيد

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الطائف - عائض عمران
أعـادت لجنة الحمايـــة الاجتماعية في محافظة الطائف فتاة عشرينية إلى أحضان أسرتها أمس، عقب إقامتها في دار الحماية لمدة سبعة أيام، جراء تعنيفها من والدها صبيحة يوم عيد الفطر.
وقال رئيس لجنة الحماية الاجتماعية في محافظة الطائف صالح اليزيدي لـ «الحياة»: «إن الفتاة تعرضت إلى اعتداء وعنف واضح تم رصده من الأخصائيات النفسيات والاجتماعيات العاملات في الحماية، عقب لجوء الفتاة إلى الشرطة التي أحالتها إلى دار الحماية الاجتماعية، واتهمت الفتاة والدها بتعنيفها غرة شوال الجاري إثر خلافات أسرية».
وبيّن أن القسم النسوي في دار الحماية تسلم الحالة وتم درس ملف القضية من زوايا عدة، واتضح خلال ذلك أن المشكلة تكمن في حادثة عنف عانت منها الفتاة أول أيام عيد الفطر المبارك، ما دفعها حينها إلى الاستعانة بالشرطة.
وأوضح أنه تمت استضافتها لمدة سبعة أيام في الدار التي تعد بيئة آمنة مع تقديم السبل كافة التي أسهمت في استقرار وضعها النفسي، إضافة إلى توفير الوجبات الغذائية، مضيفاً: «تم التواصل مع والدها وتقريب وجهات النظر بين الطرفين وحل الخلاف بطرق تربوية تكفل المعالجة الناجعة للمشكلة».
وأكد أنه تم أخذ الضمانات اللازمة على الفتاة ووالدها بواسطة تعهدات خطية تحتوي على توضيح لطرق توعوية حول التعامل الصحيح بين الوالدين وابنائهما من الجنسين والسير إلى بر الأمان، دون منغصات تعكر صفو الاستقرار الأسري والحفاظ على كيان الأسرة من التفكك الذي يتسبب غالباً في أبعاد أخرى غير مرغوبة.

سعوديات يحولن عاملات منزليات إلى ·طباخات" و·صانعات حلوى"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب

استفادت سيدات سعوديات من عاملاتهن المنزليات في توسعة مشاريعهن، وتحويلها من «منزلية» إلى مشاريع صغيرة ومتوسطة، على رغم ما في ذلك من مخالفات للعقود التي تربطهن بالعاملات المنزليات، لتشغيلهن في مهن لم يتم التعاقد معهن عليها، فيما طالبت بعضهن بزيادة رواتبهن.
وذكرت فوز الفرج، التي تملك مشروعاً لإنتاج الحلوى و»الكب كيك»، أن «الإفادة من خبرات العاملات المنزليات في تصنيع الحلوى أسهم في فتح مشاريع وتوسعتها، لاسيما أن بعضهن متمكنات من عمل الحلويات الغربية، وتتقن إعداد المعجنات وعجائن الحلويات أيضاً، ما حفزني على عمل مشروع وتخصيص جزء من المنزل لإعداد المنتجات، وأصبح لنا نكهات خاصة في السوق».
وحصلت الفرج على دعم من صندوق تمويلي، وقامت بافتتاح محل، إذ تعد وتحضر الحلويات في مطبخ منزلها. وقالت: «إن عاملتي تقوم بعمل الخلطات والنكهات، وأنا أعد كل ما يمكن أن يسهم في دعم المنتج»، لافتة إلى هذا الأمر «فرض علي أن أرفع راتب العاملة المنزلية لأنني أصبحت الآن مستثمرة، وننتج كميات كبيرة وهذا ليس عيباً، فهي عاملة منزلية وتدربت على الطبخ وإعداد الحلوى وأتقنت العمل، ولا أرى مانعاً من الإفادة من خبراتها».
فيما قالت سيدة أخرى، تعمل في إنتاج الشوكولاته: «تعمل معي عاملتان منزليتان فيليبينيتان، أحرص على تعريفهما بأشهر الأكلات السعودية والحلويات أيضاً وهما تتقبلان ذلك، وبعد فترة عندما قررت صنع الشوكولاته وامتهان ذلك بدأتا تعملان معي، وكان عملهما جميلاً جداً وتنتجان أشكالاً مختلفة، ولديهما القدرة على الاستيعاب السريع، في التحضير وإعداد المطلوب بأقل وقت ممكن».
ويختلف حال أم سعيد، التي تبيع وجبات شعبية عند بوابة أحد المحال التجارية الشهيرة في الدمام، كلياً. وقالت: «تساعدني العاملة في إعداد الهريس لبيعه بعد صلاة المغرب، وكثيراً ما تقوم بإعداد حلويات صغيرة مخصصة للبيع، وأنا أقوم بمكافأتها مادياً على ذلك».

وتفضل السيدات السعوديات الاستعانة بالعاملات من الجنسية الإندونيسية، فهن الأكثر استيعاباً لطرق إعداد الأكلات والحلويات، إلا أن السوق المحلية تشكو من غياب هذه العمالة، مع تعثر المفاوضات بين الجانبين السعودي والإندونيسي، لأسباب عدة بينها الراتب، الذي يرى الجانب السعودي أنه ينبغي أن يراوح بين 800 و 900 ريال، فيما يطالب الجانب الإندونيسي أن يكون بين 1400 و 1500 ريال.
وكان رئيس اتحاد اللجان العمالية في إندونيسيا «الهمسكاكي» يونس يماني، برر سبب ارتفاع أجور العمالة الإندونيسية بقوله: «الراتب بحسب كلفة التدريب الجديد، إذ حددت معايير للتدريب تنهي تماماً المشكلات التي تشتكي منها الأسر السعودية جراء ضعف التأهيل الناجم عن العمالة، وعدم إجادة اللغة، إضافة إلى أن العاملات المنزليات سيقسمن إلى فئتين: الأولى خاصة برعاية صغار السن والمرضى وكبار السن، والثانية عاملة وطباخة، التي روعي أن تجيد الخدمة المنزلية والتدريب على الوجبات السعودية كـ «الكبسة» و»المندي»، منوهاً إلى أن سبب رفع الرواتب «تدريبهن على الطبخ وإعداد الحلوى».

جامعة الملك سعود تستقبل أوراق الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

بدأت جامعة الملك سعود استقبال طلبات تقديم الطلاب والطالبات من ذوي الاحتياجات الخاصة، من الصمّ، وضعاف البصر، والسمع، من خريجي معاهد الأمل، وبرامج الدمج، ومدارس التعليم العام، للالتحاق بالبرنامج التأهيلي للمرحلة الجامعية للعام الدراسي 1435/ 1436هـ، وذلك عبر بوابة القبول الالكتروني.
وأوضح عميد شؤون القبول والتسجيل في الجامعة، الدكتور عبدالعزيز العثمان، أن بوابة القبول الإلكتروني سوف تستمر في استقبال طلبات القبول، حتى يوم الجمعة 20/ 10 /1435هـ، داعياً المتقدمين والمتقدمات إلى الاطلاع على البرنامج الزمني، والشروط، والإجراءات، والتخصّصات المُتاحة، على رابط البوابة.

رئيس مجلس الشورى: العلماء عليهم أن يقفوا في مواجهة من يحاول اختطاف الإسلام

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/957889

الرياض - محمد الشيباني
نوه معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بالمضامين السامية التي تضمنتها كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - التي وجهها للأمتين العربية والإسلامية والمجتمع الدولي، مؤكداً أن الكلمة السامية جاءت في وقت أشد ما تكون فيه الأمتين العربية والإسلامية حاجة إلى صوت العقل والحكمة، كما جاءت لتضع المجتمع الدولي أمام واقع الأحداث الدامية التي تعيشها المنطقة، والتي تستدعي العمل الجماعي لمواجهتها.

واعتبر رئيس مجلس الشورى كلمة خادم الحرمين الشريفين تأكيداً على الموقف الثابت للمملكة تجاه دعم إخواننا في فلسطين المحتلة في ظل ما يتعرضون له من إرهاب لم تردعه أي مواثيق أو مبادئ وفي ظل التخاذل الدولي ضد الحق الفلسطيني في العيش الكريم.
وأكد معاليه تأييد مجلس الشورى لدعوة خادم الحرمين علماء الأمة ومفكريها لأداء واجبهم بما تتطلبه المرحلة الحالية وأن يقولوا كلمة الحق، وان يقفوا في وجه من يحاولون اختطاف الإسلام وتقديمه للعالم بأنه دين التطرف، والكراهية، والإرهاب، وتبيان خطر تبني الأفكار المنحرفة على حاضر الأمة ومستقبلها مشيرا إلى أن هذه الدعوة نابعة من القلب ومنطلقة من حرصه - يحفظه الله - على مصلحة الآمة الإسلامية والحفاظ على مقدراتها ومكتسباتها وأبنائها الذين بات بعضهم اليوم وقوداً لحروب وفتن وأفكار مضلله.
وأضاف أن الكلمة الضافية التي وضعت النقاط على الحروف تأتي استمراراً لنهج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي تعودنا منه حفظه الله في المبادرة لمعالجة المشاكل من جذورها بدلاً من إضاعة الوقت والجهد في معالجة الفروع، حيث شخص في كلمته أصل المشكلة بأن ما يحدث في المنطقة في ظل صمت المجتمع الدولي واكتفاؤه بدور المراقب سيؤدي إلى خروج جيل لا يؤمن بغير العنف، ويرفض السلام، ويؤمن بصراع الحضارات لا بحوارها.
وتابع الدكتور عبدالله آل الشيخ إن ما تضمنته الكلمة الكريمة من دعم للأخوة الفلسطينيين ضد العدوان الصهيوني خير رد على المزايدات السياسية التي تشكك بمواقف المملكة تجاه قضية فلسطين، حيث يحفظ التاريخ المواقف التي تبنتها قيادات هذه البلاد المباركة على مر العصور من دعم للمقاومة الفلسطينية وحرصها على توحيد الصفوف لمواجهة العدو الصهيوني الغاصب.
وأبان أن الكلمة تؤكد حرص خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - على وحدة كلمة الأمتين العربية والإسلامية في ظل هذه الأحداث التي أظهرت الإسلام وكأنه دين إرهاب، لافتاً إلى أن خادم الحرمين الشريفين عندما حذر في كلمته من خطر الجماعات الإرهابية التي تدعي تمثيلها للإسلام أبلغ رسالة عظيمة مفادها براءة الإسلام من جماعات القتل والتكفير

التي شوهت الإسلام وأساءت إلى أهله، ومذكراً بتحذير النبي -صلى الله عليه وسلم- منها في الحديث المتفق عليه: "يخرج قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، وصيامكم مع صيامهم، وعملكم مع عملهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية".
وأوضح أن تذكير خادم الحرمين الشريفين بمؤتمر الرياض الدولي وما خرج به من توصيات أبرزها إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، يهدف إلى إدانة التهاون الذي يبديه المجتمع الدولي تجاه مواجهة آفة الإرهاب وإلى ضرورة الاستماع والعمل بما رأته المملكة العربية السعودية لمواجهة الإرهاب وجماعاته ودوله.
واختتم رئيس مجلس الشورى تصريحه بالتوجه إلى الله عز وجل بأن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد، وأن يديم على بلادنا أمنها واستقراها، وأن يزيل عن كاهل الأمتين العربية والإسلامية ما لحقها من أزمات.

÷نطاقات× يغلق 200 ألف ويهدد 59 ألف منشأة بالأحمر

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف
أغلقت 200 ألف و 118منشأة من الشركات ومؤسسات القطاع الخاص نشاطها لعدم تجاوبها مع برنامج نطاقات وتوقفها عن السعودة. وكشف تقرير رسمي لوزارة العمل أن أعداد العاملين في الشركات والمؤسسات المدرجة في النطاقين الأحمر والأصفروصل إلى 589253 منهم 52415 سعوديا أي بنسبة لاتتجاوز 8% فقط من الإجمالي. وأشار التقرير إلى أن المنشآت الواقعة في النطاق الأحمر بلغت 17314 منها 16498 من المنشآت الصغيرة و 786 من الصغيرة و 29 من الكبيرة وواحدة عملاقة، بينما الأصفر وصل إلى 19637 منها 16654 من المنشآت الصغيرة، و 2833 من المتوسطة، و146 من الكبيرة و 4 شركات عملاقة، وبالتالي فإن عدد الشركات الواقعة في النطاقين بلغ 36951 بسبب تأخرها في توظيف السعوديين والسعوديات. وكانت الوزارة قد أطلقت برنامج (نطاقات) لتحفيز المنشآت على توطين الوظائف كمعيار جديد للسعودة وتعتمد فكرته الأساسية على تصنيف المنشآت إلى أربع درجات (بلاتيني/ أخضر / أصفر / أحمر) حسب تفاوتها في مقدار توطينها للوظائف. بحيث تكون المنشآت الأقل توطينا في النطاقين الأحمر والأصفر بينما تصنف المنشآت الأعلى توطينا في النطاقين الأخضر والبلاتيني ويتم تقييم المنشأة من خلال مقارنة أدائها بالمنشآت الأخرى بحسب النشاط وفئة الحجم وقياسا بعدد العاملين. وقد تم خلال العام 2013م تقسيم النطاق الأخضر إلى أخضر منخفض ومتوسط وأخضر مرتفع.
وبلغ عدد المنشآت القائمة في المملكة (1778985) منشأة بنهاية عام 2013م مقابل (1979103) في العام 2012م ويعود سبب انخفاض العدد عن العام الماضي إلى عدم إدراج المنشآت غير النشطة لأكثر من سنة مجموع عمالتها صفر حتى يتم تحديثها، وعدد المنشآت الخاضعة لبرنامج نطاقات وهي المنشآت التي توظف عشرة عمال فأكثر (255833) منشأة بنسبة (14.4%) من مجموع المنشآت على مستوى المملكة، أما المنشآت الأصغر التي توظف أقل من عشرة عمال فلا ينطبق عليها برنامج نطاقات بتصنيفاته الأربعة المشار إليها إذ هي مطالبة بتوظيف سعودي واحد على الأقل بموجب القرار الوزاري رقم (4687/1/1/ع) وتاريخ 1432/11/18هـ وهذه الفئة من المنشآت الصغيرة تسمى منشآت النطاق الأبيض وبلغ عددها (1523152) بنسبة (58.6%).

667 قضية "تهديد للغير" في 12 منطقة بالمملكة

خلال 240 يوماً منذ بداية العام وحتى نهاية رمضان

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م
اضغط هنا

هتان أبو عظمة- جدة
نظرت محاكم وزارة العدل في 12 منطقة من مناطق المملكة 667 قضية لإثبات تهديد شخص لآخر، وذلك خلال 240 يومًا منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر رمضان المبارك الماضي.
وتفوقت منطقة الرياض في تسجيل هذا النوع من القضايا، والتي سجلت 161 قضية، تليها منطقة الشرقية بـ 112 قضية، وتلتها منطقة مكة المكرمة، والتي سجلت 108 قضايا، ثم منطقة عسير، والتي نظرت محاكمها 81 قضية، ومنطقة المدينة المنورة سجلت محاكمها 42 قضية، ثم منطقة تبوك بـ 33 قضية، ثم الباحة بـ 27 قضية.
وقد تليها مناطق «القصيم، وجازان، ومنطقة الحدود الشمالية»، التي سجلت « 26 قضية» لكل منطقة منها، ثم منطقة حائل بـ 15 قضية، وأخيرًا منطقة نجران التي سجلت محاكمها 10 قضايا.
من جانبه أفاد المحامي والمستشار القانوني عمر إسحاق، أن هذا النوع من القضايا بدأ في الازدياد في الفترة الأخيرة بعدما تعرف الكثيرين لحقوقهم على الآخرين.
وأشار أن «تهديد الغير» من القضايا المفتوحة، فقد يهدد رجل آخر بالقتل على سبيل المثال أو بإيذائه في ماله كأن يهدده بتكسير سيارته أو منزله أو أمر آخر، وقد يكون التهديد بالقتل وخلافه، ويحق للشخص الذي تم تهديده التقدم بدعوى إلى المحكمة في منطقته، وإثبات التهديد ومتطلباته وفي آخر الأمر يحكم القاضي بما يراه مناسبًا حسب حيثيات القضية.

حذروا الشباب من أصحاب الأفكار الضالة.. نفسيون لـ "عكاظ":

الأسرة المحور الرئيسي في بناء شخصية الأبناء

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140804/Con20140804715891.htm

محمد داوود (جدة)
أكد لـ«عكاظ» مختصون نفسيون أن الأسرة تمثل المحور الرئيسي في بناء شخصية أبنائها، لافتين إلى أن التربية الصحيحة التي تشتمل على الحوار الأسري وفهم متطلبات الأبناء وتلبية احتياجاتهم ومواجهة مشاكلهم تبعدهم عن براثن الوقوع في أيدي أصحاب الفكر الضال المنتمين للتيارات والجماعات الفكرية المتطرفة والإرهابية، مشيرين إلى أن كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز دعوة صادقة نابعة من القلب للوقوف ضد الإرهاب وضد كل من يحاول تشويه الإسلام.
دور التربية

يرى خبير الطب النفسي الدكتور محمد الحامد، أن كلمة خادم الحرمين الشريفين تخاطب الوجدان وتجسد مدى تألمه من مشكلة الإرهاب وكل من يحاول تشويه سمعة الإسلام والمسلمين، مبينا أن الكلمة التوجيهية تعتبر نداء أبويا لكل الشباب بعدم الوقوع في براثن الإرهاب.

ولفت إلى أن بناء شخصية الأبناء ينطلق من تربية الأسرة وإبعادهم عن المضللين الذين يكرسون الفكر الضال في عقولهم من خلال «غسيل المخ»، فلا يمكن أن يقوم بالعمل الإرهابي إلا شخص تجرد من التربية السليمة والأخلاق وتعاليم الإسلام، ومن إنسانيته ووطنيته، فالأعمال الإرهابية تعمل على إشاعة الفوضى في المجتمع وتعطي الفرصة للمتربصين ليعيثوا في الأرض فسادا. وزاد «الشباب المحبون لوطنهم إنما هم ثمرة التربية الإيمانية الصحيحة، ومن هنا يتضح لنا دور الأسرة في تأهيل الشباب التهيئة السليمة». وذكر أستاذ التربية الدكتور نجم الدين الأنديجاني، أن كلمة خادم الحرمين الشريفين لم تخاطب الأمتين العربية والإسلامية فقط، إنما خاطبت وجدان ولامست أحاسيس ومشاعر كل فرد في كل أنحاء العالم، فقد عبرت عن صدق مدى تألمه عن ما يحدث في العالم من أحداث وإرهاب وسفك للدماء وهتك للإنسانية. وأردف «الشباب هم الحصن القوي للوطن وأمل الغد، وعليهم أن يحملوا الأمانة وأحداث التنمية المستقبلية على أعناقهم ليظل هذا الوطن بحضارته وتكاتف أبنائه رمزا أمام العالم على قوته وعظمة تاريخه وحاضره ومستقبله، وعلى الأسر ترسيخ التوجيه الكريم في نفوس الأبناء والذي يصب في مصلحة الدين والوطن حتى لا ينساقوا وراء النداءات المضللة التي تغري الشباب وتدعوهم تحت مسمى الجهاد وهم يخالفون الله والشرع لتحقيق مقاصدهم وأهدافهم المغرضة؛ لأن الأسرة هي المسؤولة الأولى في بناء شخصية أبنائها وإبعادهم عن الانتماء للتيارات والجماعات الدينية أو الفكرية المتطرفة والإرهابية».

التربية الصالحة

من جهته، أكد استشاري الطب النفسي الدكتور محمد إعجاز براشا، أن مضامين خطاب خادم الحرمين الشريفين له أبعاد إنسانية على مستوى كل الأصعدة، وتركيز الخطاب على أهمية محاربة الفكر الضال واجتثاث الأرهاب يؤكد على حرص الملك ـ حفظه الله ـ على السلام والأمن والأمان، وأن تنعم البشرية بحياة كريمة لا يسودها القتال، كما أن هناك أبعادا اجتماعية وأسرية للخطاب تؤكد على أهمية دور الأسر في تربية الأبناء التربية السليمة. وأشار إلى ضرورة تهيئة الأبناء وتربيتهم التربية الصالحة بما ينسجم مع متطلبات المرحلة من قبل الأسرة، مع ضرورة مشاركتهم في الحوار وتبنى الآراء، وإحساسهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم، لضمان سواعد وأجيال تشارك في مواكبة التنمية وبناء الوطن، محذرا الشباب من الانسياق وراء النداءات المضللة التي يبثها بعض أعداء الإسلام والإرهابيون بغرض إغرائهم للانضمام في صفوفهم بعد «غسيل المخ» وغرس مفاهيم خاطئة عن الإسلام. إلى ذلك، شدد استشاري الطب النفسي الدكتور أبوبكر باناعمة، على أهمية التنشئة السلمية وتعزيز قيم الولاء والانتماء الوطني والوسطية والاعتدال في أوساط الشباب، وضرورة تكامل التوعية في هذا المجال من قبل الأسرة والمسجد والمدرسة والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، مؤكدا أن نعمة الأمن هي من النعم التي يجب الحفاظ عليها، فبدونها يفقد الإنسان الشعور بالراحة النفسية، ويعيش قلقا خائفا مما قد يحيط به من مخاطر ومصاعب.

توزيع وحدات الإسكان في القصيم وحائل والمدينة والشرقية هذا الشهر

700 ألف مستحق للدعم السكني بعد التحقق من الموقف الائتماني

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140804/Con20140804715898.htm

متعب العواد(حائل)
أنهت وزارة الإسكان التحقق من سلامة الموقف الائتماني لجميع المتقدمين والمتقدمات لبرنامج الدعم السكني من الشركات الائتمانية، طبقا للمادة الخامسة من نظام المعلومات الائتمانية، وهي المعلومات والبيانات عن المستهلك، فيما يتعلق بتعاملاته الائتمانية، تشمل القروض، والشراء بالتقسيط، والإيجار، والبيع الآجل، وبطاقات الائتمان، ومدى التزامه بالسداد من عدمه.

الانتهاء من دراسة مكاتب الاستقدام الأهلية لتذليل المعوقات ..

نائب وزير العمل لـ «عكاظ»:

توقيع اتفاقيتين للعمالة المنزلية مع فيتنام والنيبال قبل الأضحى

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140804/Con20140804715893.htm

نواف عافت (الرياض)
كشف لـ «عكاظ» نائب وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني أن الدراسة التي قامت بها مكاتب الاستقدام الأهلية لإيجاد حلول للمعوقات التي تواجههم قد تمت في منتصف شهر رمضان الماضي، إذ قدمت المكاتب رؤية متكاملة حول أبرز المعوقات والحلول التي من شأنها تطوير عمل المكاتب ومعالجة الأخطاء إن وجدت في الوزارة، وأيضا سبل التعاون المستقبلي بينهم وبين المكون المهم وهو سوق العمل السعودي.
ولفت بعد الانتهاء من حفل المعايدة الذي أقيم في مقر الوزارة في الرياض أمس، إلى أنهم اتفقوا مع مكاتب الاستقدام باستلام الرؤية المقدمة من قبل المكاتب وسيتم النظر في تلك المحاور مع بداية عمل الدوامات الحكومية التي انطلقت أمس.
وأضاف: أنهم سيتناقشون مع مكاتب الاستقدام، إذ أن بعض النقاط ستكون إجرائية، ويحتاج الأمر إلى تعديل بعضها، وبعض النقاط الأخرى تحتاج إلى التواصل مع بعض الجهات الحكومية، وأخرى عبارة عن تطلع غير قابل للتنفيذ، ولكن حتى الآن لا يمكن الحديث عنها، وسيتم الإعلان عنها في وقتها وإبراز مكوناتها.
وبين أن الوزارة ترى في مكاتب الاستقدام يدا فاعلة في إدارات السوق، وأنها ستقف بجانب هذه المكاتب وستسعى إلى تطويرها ودعمها وتحفيزها، وإن كان هناك معوق سنعمل على القضاء عليه، سواء كان داخل الوزارة أو في جهات أخرى.
وأشار إلى أن المملكة ستوقع قبل عيد الأضحى اتفاقيتين مع كل من الفيتنام والنيبال لاستقدام العمالة المنزلية.
وأضاف: أن المسؤولين في الفيتنام طلبوا الموافقة على زيارتهم وجاءت الموافقة السامية لزيارتهم وقريبا سيكونون موجودين، كما أن إجراءات استقدام العمالة المنزلية من النيبال ستكون قريبة، لافتا إلى أن استقدام العمالة المنزلية من الهند نفس كثيرا على الناس، إذ أن العرض من العاملات المنزليات في الهند كبير وسيحل كثيرا من المشكلات. واعتبر الحقباني أن توقيع تلك الاتفاقيات نظم سوق العاملات المنزليات في المملكة، إذ أن المملكة وكثيرا من الدول التي ترسل عمالتها تسعى إلى إيجاد هذا الإطار، مضيفا أن من إيجابيات هذه الاتفاقيات هي المكونات التي تحملها، أبرزها تشكيل فرق مشتركة بين الدول المرسلة والمملكة، ووجود آليات لحل المشاكل بشكل فوري من قبل الفريق المشترك، ومناقشة المشاكل إن وجدت بدل أن تتراكم مع الوقت. وأكد أنهم لم يحذروا مكاتب الاستقدام فيما يخص التفاويض الإلكترونية، ولكنهم أوقفوا

التفاويض الإلكترونية التي تمنحها المكاتب غير المرخصة، والهدف من ذلك ضبط العمل، بحيث لا يعمل في السوق إلا المكاتب المرخصة فقط.

رئيس "نزاهة": ماضون في تعقب "الفساد".. والقضايا في ازدياد

قال إن عدد الموظفين لا يكفي "حاجتنا".. ولا نخرج بياناتنا إلا بعد "النضج"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=196115&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي

نفى رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" محمد الشريف وجود أي تراجع لدور الهيئة في تعقب القضايا والمخالفات ومتابعة المشاريع الخدمية، مؤكدا مضي "نزاهة" في تعقب الفساد وكشف المفسدين، مرجعا عدم الإعلان عن بعض القضايا للإعلام إلى عدم اكتمالها ونضجها، فيما دعا الله أن يحل عيد الفطر المقبل والبلاد أكثر رفعة وتقدما وخلوا من الفساد.

وكشف الشريف في تصريحات له، خلال حفل المعايدة الذي أقامته الهيئة لمنسوبيها، عن خطط لإنشاء 5 فروع جديدة هذا العام، لتضاف إلى الـ3 الفروع القائمة حالياً، مشدداً في الوقت نفسه، على أن أعداد الموظفين المنتسبين للهيئة والبالغ عددهم "450" منتسبا غير كاف أبداً لتلبية متطلبات الهيئة، موكداً على أن الهيئة تعمل على زيادة أعداد منسوبيها، علماً بأنها تضيف دفعات جديدة كل شهر أو أقل، من الموظفين، حيث يؤدون القسم كما هو منصوص في نظام الهيئة قبل الانخراط في العمل، مع من سبقوهم من الزملاء.

ونفى الشريف تراجع عمل الهيئة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، مبيناً أن الهيئة مستمرة في عملها في نفس الوتيرة السابقة، إن لم تكن هناك زيادة في كثافة عملها، وأضاف أن هناك زيادة في أعداد القضايا التي تكشف عنها الهيئة، وزيادة في أعداد القضايا المحالة إلى جهات التحقيق، وأيضاً زيادة في أعداد القضايا التي تحال إلى القضاء للبت فيها.

كما شدد الشريف في سياق حديثه، على أن الهيئة سائرة في أداء عملها بكشف قضايا الفساد، والتثبت منها ومتابعة المشاريع الخدمية التي تقدم للمواطنين والتأكد من أنها تصل المواطنين بأفضل صورة، ورصد أوجه التقصير ومظاهر الفساد، وذلك إنفاذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الذي يحرص على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

كما أوضح رئيس "نزاهة" أن تأخر إصدار البيانات الإعلامية بخصوص بعض القضايا التي تكشف عنها الهيئة أحياناً يعود إلى عدم نضوج بعض القضايا، مضيفاً أن الهيئة تنتظر وتتريث إلى حين اكتمال البراهين والقرائن الدامغة، قبل الإعلان عن قضايا الفساد التي تكتشفها، وبعد الانتهاء من التثبت يتم الإعلان عنها من خلال بيانات تصدرها بهذا الخصوص.

قال إنها ليست منافسة لسعودة الوظائف حتى يتم وضع رسوم عليها

عضو شورى سابق يطالب بإلغاء رسم العمالة المنزلية لاستقدام الخادمات

المصدر: جريدة سبق الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م
http://sabq.org/qGhqde

عبدالحكيم شار - سبق - الرياض:
طالب الكاتب حمد القاضي عضو مجلس الشورى السابق، وأمين عام مجلس أمناء مؤسسة الشيخ حمد الجاسر الثقافية الخيرية بإلغاء رسم تأشيرة العمالة المنزلية 2000 ريال التي يدفعها المواطن، ولاسيما بعد زيادة المبلغ الذي تطلبه المكاتب الخاصة بالاستقدام في ظل حاجة البعض إلى السائق أو الشغالة على الرغم مما قد يعيشونه من ظروف مادية.
وفي التفاصيل، أوضح قاضي لـ"سبق" أن هذا المقترح جاء بهدف تخفيف تكاليف الاستقدام على المواطنين، وهناك فئات مضطرة إلى العمالة المنزلية ودخولها محدودة، وأضاف أن هذا المقترح سبق طرحه بمجلس الشورى كتوصية لكن لم يصدر بقرار من المجلس للرفع إلى المقام السامي حسب نظام المجلس.
وقال القاضي: إن العمالة المنزلية ليست منافسة للمواطنين والمواطنات في عملية التوظيف وسعودة الوظائف حتى يتم وضع رسوم عليها تحد من استقدامها، مبيناً أن مقترحه بإلغاء رسم التأشيرة يقتصر على السائق الأول، والخادمة الأولى ويمكن بعد ذلك وضع رسوم تدريجية على ما زاد على ذلك.
وختم القاضي حديثه بقوله إنه يتطلع أن تتم الموافقة من الجهات المختصة على مقترحه الذي يهم المواطنين وأن يتم خفض تكلفة الاستقدام على المواطن بشكل عام والتي ارتفعت إلى مبالغ كبيرة وأصبح هناك سوق سوداء وندرة بالعمالة وعلى وزارة العمل أن تفعّل الاتفاقيات التي وقعتها مع الدول المطلوبة عمالتها المنزلية كالعمالة الإندونيسية بحيث تعجل التفاوض مع الجانب الإندونيسي لتنفيذ الاتفاقية وفق شروط عادلة لا ترهق المواطن وتحقق مطالب الجانب الإندونيسي المعقولة.
وتفاعل عدد من النشطاء بتوتير مع التغريدة التي أطلقها الكاتب حمد القاضي بحسابه بتوتير
#رسوم_تأشيرة_العمالة_المنزلية حيث قال عبدالعزيز الرشيد @azizalrashid1: هذا الأمر أبا بدر نطالب به من زمان بل يجب إلغاء مكاتب الاستقدام ووصول الخدم مباشرة من بلدانهم لكفلائهم، فيما قالت أسماء إبراهيم السيف @ASMASIF05 الشخص لو يسافر هو وأهله ويتمشى ويجيب شغالة ما كلفت عليه الرسوم نفسها التي تأخذها مكاتب الاستقدام السريلانكية رسومها ١٩٠٠٠والفلبينية مثل.
وأضاف أبو محمد: أعتقد أن العمالة المنزلية أولى بإلغاء رسوم التأشيرة لعدم وجود بديل عكس باقي المهن التي تركز على السعودة، بينما تساءل المهندس محمد العليان @olayanm: @لماذا لا تكون رسوم التأشيرات بمتتالية عددية تتناسب وعدد التأشيرات تبدأ ١٠٠/٢٠٠/٣٠٠/٥٠٠/٨٠٠ .

عضو شورى يطالب "الاجتماعية" باستحداث مسار لدعم800 ألف أسرة في برامج السكن

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/08/04/1197796

الدمام – إبراهيم اللويم

تنتظر 480 ألف أرملة ومطلقة من وزارة الشؤون الاجتماعية تمكينهن من الحصول على منتجات عقارية من وزارة الإسكان في إطار «الضمان الاجتماعي» الذي لا يشمل – بصيغته الحالية- تأمين المسكن. وبحسب أرقام «الشؤون الاجتماعية» للعام الفائت، فإن الأرامل والمطلقات يمثلن ما نسبته 60% من إجمالي المسجلين لدى الضمان الاجتماعي، وعددهم 800 ألف شخص يتقاضون إعانات شهرية.

في السياق نفسه، طالب الدكتور سعيد الشيخ، عضو مجلس الشورى وكبير الاقتصاديين ورئيس الدائرة الاقتصادية في البنك الأهلي التجاري، وزارة الشؤون الاجتماعية باستحداث برامج جديدة، تساعد 800 ألف حالة مسجلة لديها، في الحصول على منتجات عقارية من وزارة الإسكان، مشيراً إلى أن «المساعدات التي تمنحها الوزارة لهؤلاء المستفيدين، ليس فيها بند يصب في صالح تأمين السكن؛ ولذا لزم استحداثه من قبل الوزارة».

وأشار الشيخ إلى أن آخر إحصائية صادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية لعام 2013، كشفت أن 60% من أعداد المسجلين لدى الضمان الاجتماعي، ممن يتقاضون إعانات شهرية، على مستوى مناطق السعودية، هم من فئة الأرامل والمطلقات، فيما بلغت نسبة غير القادرين على العمل الذين يعانون من العجز بنحو 20%، وتذهب النسبة الباقية لفئة الأيتام»، موضحا لـ «الشرق» أن غالبية هؤلاء قد يحصلون على منتجات عقارية من وزارة الإسكان، وبالتالي هم مطالبون بدفع قيمة أقساط المنتجات العقارية، ولا أعتقد أنهم على استعداد لتوفير قيمة هذه الأقساط، التي ستتراوح بين 1200 و 1500 ريال شهرياً، خاصة إذا عرفنا أن وزارة الشؤون الاجتماعية، تقدم إعانات بنحو 1200 ريال فقط لتحسين المعيشة».

ودعا الشيخ وزارة الشؤون الاجتماعية إلى تحمل مسؤولياتها في دعم الأسر الفقيرة، في مسار تأمين أقساط المنتجات العقارية. وقال: «المبلغ الذي يتم صرفه من قبل وكالة الضمان الاجتماعي شهرياً، غير كافٍ لاحتياجات الأسر الفقيرة، خاصة إذا علمنا أن الأسرة المكونة من 10 أفراد، تحصل على مساعدة سنوية بنحو 33 ألف ريال، وهذا المبلغ بالكاد يسد المتطلبات الحياتية، وبالتالي من الصعوبة تحمل أقساط المساكن التي تتراوح بين 1200 و 1500 ريال شهريا، وعلى مدى 25 عاماً»، مبيناً أن «قيمة المسكن الواحد تتراوح بين 500 ألف ومليون ريال».

"الإسكان" لـ"الحياة": أحقية الأسر المستفيدة من "الضمان" بشرطي "المعيل" و"الإعالة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض – حياة الغامدي
كشفت وزارة الإسكان عن عدم أحقية «الأسر الضمانية» المستفيدة من الضمان الاجتماعي، والتي تتقاضى إعانة شهرية من وزارة الشؤون الاجتماعية من الحصول على سكن ضمن برنامج «إسكان»، والذي تقوم عليه الوزارة في الوقت الراهن إلا بتوافر شرطين أساسيين، الأول أن يكون عائل الأسرة الضمانية رجلاً، والثاني في حال كان من يعول الأسرة امرأة بشرط حصولها على صك إعالة للأسرة.
وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة الإسكان محمد الزميع في تصريحه إلى «الحياة» أمس، أن الإسكان تنظر للمسؤول عن الأسر الضمانية، وفي حال كان المسؤول رجلاً يحق له التقدم بطلب سكن، وإن كانت امرأة يشترط أن تملك صك إعالة.
وأكدت الوزارة أن المرأة المسجلة في الضمان الاجتماعي وتتقاضى الإعانة الضمانية الشهرية من وزارة الشؤون الاجتماعية، لا يحق لها الحصول على سكن ضمن برنامج إسكان، الذي تعمل عليه الوزارة لمنح المواطنين ملكية منازل خاصة إلا بشرط حصولها على صك إعالة لأسرتها.
وكشفت تقارير رسمية أصدرتها وزارة العدل (حصلت «الحياة» على نسخة منها) إصدار أكثر من 14 ألف صك إعالة منذ بداية العام الهجري الحالي في خمس مناطق تصدرتها محاكم جدة والرياض، ثم المدينة ومكة المكرمة، ثم الدمام أخيراً.
يذكر أن وزارة الإسكان بدأت في توزيع الوحدات السكنية في منطقة جازان خلال الشهر الماضي، وتنفذ الوزارة حالياً جملة من المشاريع السكنية في مناطق عدة، إذ يتم تشييدها على طريقتين، الأولى تتمثل في تجهيز وحدات سكنية (فيلا)، والثانية تختص بتطوير الأراضي.
وكان وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي أكد في تصريحات صحافية أخيراً، أن مشروع «إسكان» المخصص لمنح المواطنين السعوديين سكناً بموجب القرار الملكي الصادر العام الماضي، لا يمنح المطلقات والأرامل وحدات سكنية إلا بوجود صك إعالة لأسرهن.

•العمل" تصدر عقوبات عدة على شركة توظيف متحايلة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
أوقفت وزارة العمل خدماتها عن إحدى شركات التوظيف بشكل نهائي، بعد ثبوت مخالفة الشركة لقرارات التوطين والتحايل عليها، وذلك سعياً منها لمنع الممارسات الخاطئة وعمليات الاحتيال على أنظمة وقرارات التوطين من قبل مُنْشآت القطاع الخاص.

وتأتي العقوبة المتخذة بحق الشركة على خلفية قيامها بالتعاقد مع عدد من الشركات بقصد استقطاب موظفين سعوديين لصالح الشركات المتعاقدة معها من خلال بعض عقود التدريب المنتهية بالتوظيف بشكل صوري، ومساهمتها ومعهد التدريب التابع لها بشكل مباشر في التوطين الوهمي من خلال استقطاب بعض المواطنين غير المسجلين بقاعدة بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من خلال إغرائهم بدورات تدريبية، مع منحهم مُكافآت مالية متفاوتة، ومن ثم إدراج أسمائهم لدى الشركات والمُنْشآت المتعاقد معها من قبل الشركة، بقصد رفع نسبة السعودة بصورة وهمية من دون علمهم أو موافقتهم بتسجيلهم في سجلات تلك المُنْشآت التجارية.
كما سعت الشركة إلى التسويق لحلول التوطين ورفع وتثبيت نسبة التوطين على مدار العام وادعائها بتغطية النسبة 100 في المئة بصورة وهمية وغير حقيقية، إضافة إلى استخدامها لشعارات وزارة العمل وبرنامج نطاقات وصندوق تنمية

الموارد البشرية من دون الحصول على تصريح من الجهات المعنية بهدف تظليل المُنّشآت بتوافق برامجها مع الأنظمة والتعليمات، وغيرها من المُخالفات.
وتضمن القرار الوزاري، اعتماد توصية لجنة التوطين المتضمنة ثبوت تعمد الشركة مُخالفة قرارات التوطين والتحايل عليها، ومجازاتها بعدد من العقوبات منها: وقف الموافقة على طلبات الاستقدام التي تقدم من الشركة وفروعها نهائياً، إيقاف طلبات نقل الخدمات للشركة وفروعها نهائياً، تجميد طلبات تجديد إقامات العاملين لدى الشركة وفروعها نهائياً، حرمان الشركة وفروعها من القروض الحكومية، ومن الإعانات التي تقدمها الحكومة للقطاع الخاص نهائياً.
كما تمت الكتابة لوزارة الداخلية وهيئة التحقيق والادعاء العام وتزويدهم بوقائع وحيثيات القضية، ونسخة من محاضر الإفادات لاتخاذ ما يرونه مناسباً حسب الاختصاص، وإخطار المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للنظر في إلغاء أو عدم تجديد التراخيص الممنوحة للشركة لمزاولة نشاط التدريب حسب الاختصاص، وإخطار المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للنظر في تطبيق ما يتطلبه نظامها بشأن الفترات الزمنية المسجلة للمواطنين لدى المُنّشآت التي تم تسجيلهم كمشتركين لديها عن طريق الشركة.
ونص القرار على أن على الجهة المختصة بوزارة العمل اتخاذ ما يلزم نحو المُنّشآت التي سبق لها الاستفادة من خدمات الشركة في برنامج «نطاقات»، والتوصية بما يرونه مناسباً في شأنها حسب الاختصاص ووفق الصلاحيات الممنوحة نظاماً، وإخطار صندوق تنمية الموارد البشرية للنظر في اتخاذ ما يلزم نحو المُنّشآت التي سبق لها الاستفادة من خدمات الشركة في الحصول على دعم من الصندوق حسب الاختصاص، وكذلك إخطار الجهات الحكومية المختصة بمنح القروض أو الإعانات بهذا القرار لتنفيذ ما يخصها.

منح تعليمية لأسر السجناء في جازان

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م
اضغط هنا

جيزان - «الحياة»
بدأت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم "تراحم" في منطقة جازان اليوم استقبال طلبات الراغبين من زوجات وأبناء وبنات النزلاء السعوديين من خريجي وخريجات الثانوية العامة في التقدم على المنح الدراسية المجانية المقدمة من الصندوق الاجتماعي الخيري لنيل درجة الدبلوم في عدد من التخصصات التي تنفذها عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في جامعة جازان.
وأوضح رئيس اللجنة علي زعلة أن التخصصات المتاحة تشمل تقنية البرمجة وشبكات الحاسب والعلاقات العامة والمحاسبة والسكرتارية الطبية والتفصيل والخياطة وفن التجميل والديكور، موضحاً أن مدة الدراسة بهذه البرامج ستستمر سنتين، يحصل بعدها الطالب والطالبة على شهادة معتمدة تؤهله لسوق العمل.

ودعا رئيس اللجنة الراغبين والراغبات في التسجيل بهذه الدبلومات إلى سرعة التواصل مع اللجنة على الهاتف رقم 3241991 تحويلة (1001 /1042) والجوال رقم 0544956232 لمعرفة التفاصيل والمستندات المطلوبة وسحب استمارة التقديم لتصديقها من اللجنة.

الإفصاح عن الأموال والحجز عليها لخدمة تنفيذ الأحكام آلياً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/958048

الرياض - واس :
أعلنت وزارة العدل على لسان متحدثها الرسمي فهد البكران عن بدء التنسيق بين وزارة العدل ومؤسسة النقد العربي السعودي في مشروع الربط الإلكتروني .
وقال البكران إن هذا المشروع التنسيقي الذي سيبدأ فعلياً مطلع شهر ذي القعدة بإذن الله يهدف إلى الإفصاح والحجز والتنفيذ على أموال المنفذ ضدهم وفقاً لأحكام نظام التنفيذ ولوائحه التنفيذية .
وأوضح أن دوائر التنفيذ تستغرق وقتاً وجهداً في موضوع المكاتبات مما يؤخر ويعيق إيصال الحقوق إلى ذويها، ولهذا سعت الوزارة لإيجاد الربط الإلكتروني من أجل سرعة إيصال الحقوق وخاصة فيما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية التي تستهدف نفقة المرأة وأطفالها وغيرها مما له شأن بالأحوال الشخصية .
وكان فريق إداري وآخر فني من الجانبين عمل على تحضير وتوفير أدوات عمليات الربط الإلكتروني بين الجهتين من أجل تنفيذ الأحكام واجبة النفاذ في القضايا الحقوقية أو قضايا النفقة للمطلقة أو إعالة لأبناء المطلقة أو أي أموال تحصر وللآخرين حق فيها.
ووصف أن الربط سيُحدث نقلة نوعية في تعزيز زيادة سرعة تنفيذ الأحكام القضائية وإحكام السيطرة على أي أسلوب من أساليب المماطلة وأنه سيزيد من قوة أدوات وزارة العدل في التنفيذ والتي شكل تفعيلها القوي سابقاً حدثاً غير مسبوق كرس مفهوم مهابة القضاء واحترام أحكامه.

وفقاً لمذكرة تفاهم وقعها سلطان بن سلمان وموضي بنت خالد

انضمام جمعية الأطفال المعوقين إلى مشروع "تكامل" التطوعي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/958135

الرياض - محمد الحيدر
وقع صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز، رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين، وصاحبة السمو الملكي الاميرة موضي بنت خالد بن عبدالعزيز، رئيسة مجلس إدارة الجمعية السعودية للعمل التطوعي مذكرة تفاهم تمهد لانضمام جمعية الأطفال المعوقين لعضوية مشروع "تكامل" التطوعي.
وتتضمن المذكرة اتفاقية مدتها ثلاثة أعوام تتولي فيها جمعية التطوع اعداد ورشة تدريبية مجانية تهدف الى تدريب منسوبي جمعية الأطفال المعوقين على تطبيق آلية إدارة المتطوعين والفرص التطوعية بما يمكنها من انشاء وحدة لإدارة المتطوعين.
كما تنظم جمعية التطوع ورشا توعوية لنشر ثقافة العمل التطوعي وتقديم الدعم الإعلامي والمعنوي لإظهار تلك الشراكة، وسيتم الإعلان عن فرص التطوع المتاحة في جمعية الأطفال المعوقين عن طريق المشروع.
وجدير بالذكر أن جمعية الأطفال المعوقين تضم سواء في عضوية مجلس ادارتها أو اللجان العاملة أو في مراكزها المنتشرة في عدد من مناطق المملكة العشرات من المتطوعين من أصحاب الخبرات في عدة قطاعات طبية وتأهيلية

ومالية وهندسية وتجارية وشرعية يساهمون منذ تأسيس الجمعية قبل ثلاثين عاماً في دعم رسالتها والتخطيط لبرامجها وتنفيذ مشروعاتها.

÷العمل× تنهي نزاعات عمالية بـ186 مليون ريال

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م
http://www.al-madina.com/node/548732/.html

أنور محمد ـ جدة

حسمت اللجان الابتدائية التابعة لفروع وزارة العمل والبالغ عددها 19 لجنة خلافات عمالية بين العاملين والمنشآت التي يعملون بها وصلت إلى 12279 قضية يمثل السعوديون نسبة 42% من هذه المنازعات بنحو 5177 قضية مقابل 7102 قضية لعمال وافدين. وكشف تقرير الهيئات الابتدائية أن اللجان ألزمت أصحاب الأعمال بدفع المبالغ المستحقة لأصحاب تلك الشكاوى بلغت قيمتها الإجمالية نحو 186.854.987 ريالا، حيث أولت اللجان اهتمامًا خاصًا لقضايا تسوية الخلافات العمالية التي تنشأ بين طرفي العمل حرصًا منها على استقرار العلاقة بين كل الأطراف وإنهاء القضايا العمالية في كل المنشآت والمؤسسات. وذكر التقرير أن مجموع قضايا النزاعات العمالية المستأنفة أمام الهيئة العليا بلغت 3102 قضية نزاع، فيما بلغت قضايا الفصل من العمل 565 قضية، وقضايا حقوق نظامية 7801 قضية في حين سجلت القضايا الأخرى نحو 2861 قضية. وبحسب التقرير فقد استحوذت منطقة الرياض على النسب الأكبر من هذه الخلافات بعدد 3503 قضايا وبنسبة بلغت نحو 28% من إجمالي القضايا المرفوعة العام الفائت، جاءت مدينة جدة بعدد 2122 قضية وبنسبة 17%، وحصلت محافظة عنيزة على النسبة الأقل من عدد القضايا العمالية والتي بلغ نحو 43 قضية واردة كان نصيب السعوديين منها 7 قضايا، بينما كان 36 قضية نصيب عمال وافدين. وحول إنجازات الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية فقد بلغ عدد القضايا الواردة للهيئة العليا نحو 5593 قضية منها 1296 قضية واردة من محافظ جدة، بينما 4297 قضية وردت من منطق الرياض، حيث أنهت الهيئة العليا من هذه القضايا نحو 2910 قضايا منها 1394 قضية منطقة الرياض و 1526 قضية تخص نزاعات جدة. ولفت التقرير إلى أن إجمالي القضايا المنظورة أمام الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية بلغت 12344 قضية لمنطقة الرياض والقضايا المدورة في الفترة السابقة بلغت نحو 8047 قضية، أما على مستوى محافظ جدة فقد بلغت مجموع القضايا المنظورة نحو 1594 قضية، فيما بلغ القضايا المدورة في الفترة السابقة نحو 298 قضية. هذا ودعمت وزارة العمل مؤخرا، هيئات تسوية الخلافات العمالية بعدد كافٍ من الموظفين والمستشارين القانونيين ومساعدين إداريين، إضافة إلى موظفي السكرتارية والنسخ لتصحيح الأوضاع في سوق العمل، لارتباطها بحقوق الأطراف المتقاضين أصحاب العمل أو العاملين السعوديين أو الوافدين.

الخراشي: رفع سن التقاعد لـ62 يسهم في زيادة المعاش 5 ٪

من خلال استمراره في الحصول على راتبه على رأس العمل

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف
قال محافظ المؤسسة العامة للتقاعد محمد الخراشي: إن رفع سن التقاعد بواقع سنتين له عدة مزايا منها منح الموظف مدة إضافية قدرها سنتان للاستمرار في العمل مع حفظ حقه في ترك العمل في أي وقت يرغب فيه، كما ان رفع السن يسهم في زيادة دخل الموظف من خلال استمراره في الحصول على راتبه على رأس العمل والمزايا التي تمنح له خلال هاتين السنتين أو من خلال زيادة معاشه التقاعدي بمعدل 5 %.
واوضح ان مجلس الشورى ناقش مؤخرا دراسة رفع سن التقاعد الالزامي للمدنيين الى 62 عاما حيث تعد سن التقاعد في المملكة الاقل عالميا بواقع 60 سنة هجرية اي ما يعادل 58 سنة ميلادية فقط .
وقال: إن رفع سن التقاعد إلى 62 عامًا، في ظل تغير العديد من العوامل، من الأمور والموضوعات التي يجب أن تتم دراستها، ويأتي في مقدمة هذه العوامل ارتفاع متوسط الأعمار، وتغيير سن الالتحاق بالوظيفة، بل أصبحت مسألة إعادة النظر في رفع سن التقاعد مطلبًا أساسيًا وضرورة تحتمها المتغيرات التي طرأت خلال الفترة الماضية، وهي واحدة من أهم العناصر التي تسهم في رفع معاش المتقاعد وكذلك قدرته المادية قبل التقاعد من خلال استمراره في الحصول على المزايا التي يمنحها له عمله خلال هذه الفترة. ونوه بدراسة مجلس الشورى لهذا الأمر لأهميته للمجتمع.
وأشار، في العدد الجديد من المجلة الرسمية التابعة للمؤسسة، إلى أنه من الأهمية بمكان أن يعي الجميع الفرق في تعريف سن التقاعد بالمملكة وفي أغلب دول العالم، وهو فرق جوهري، حيث إن سن التقاعد لدينا هو سن الإحالة للتقاعد بشكل إجباري بينما سن التقاعد في أغلب أنظمة التقاعد العالمية هي سن استحقاق المعاش التقاعدي، وبمعنى آخر فإن رفع سن التقاعد في السعودية لا يحرم الموظف من حقه في طلب التقاعد المبكر في أي وقت يسبق هذا السن، في حين أن تغيير سن التقاعد في أنظمة التقاعد العالمية يعني عدم قدرة الموظف على التقاعد قبل السن الجديدة.

يستفيد منه 1.5 مليون موظف اعتبارا من الشهر المقبل

22٪ حصيلة استقطاع التأمينات من "السعودي" والمنشأة بعد "ساند"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140805/Con20140805716064.htm

عبدالرحمن المصباحي (جدة)
خاطبت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية جميع الوزارات، والمصالح الحكومية، والهيئات والمؤسسات العامة بالاستعداد لتطبيق نظام التأمين ضد التعطل عن العمل «ساند» على الموظفين السعوديين، اعتبارا من غرة شهر ذي القعدة المقبل. ويهدف النظام الذي حصلت «عكاظ» على صورة منه، لحماية المشتركين الذين فقدوا وظائفهم لأسباب خارجة عن إرادتهم، عن طريق سد الفجوة الانتقالية بين الوظيفة السابقة، وفرصة الحصول على وظيفة جديدة؛ وذلك بتقديم تعويض شهري والتدريب والتأهيل، بالإضافة إلى تقديم العروض الوظيفية للمتعطلين عن العمل، ويطبق هذا النظام بشكل إلزامي على جميع السعوديين الخاضعين، في فرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية ممن لم يتجاوز أعمارهم سن التاسعة والخمسين.

وبينت التأمينات أنه سيتم تطبيق النظام بصورة إلزامية ابتداء من غرة ذي القعدة الموافق 28 أغسطس للمنشآت التي تتبع التقويم الهجري. وفيما يختص بالمنشآت التي تتبع التاريخ الميلادي سيتم تطبيقه ابتداء من 6 ذي القعدة الموافق 1 سبتمبر.
وأوضحت أن نسبة الاشتراك ستكون 2% من الأجر الخاضع للنظام التأمينات الاجتماعية وهذه النسبة مقسمة بين صاحب العمل والمشترك بواقع 1% يتحملها صاحب العمل ونسبة 1% تستقطع من أجر المشترك الخاضع للاشتراك.
وأضافت: أن مجمل ما يتم تحصيله من راتب الموظف السعودي أصبحت 22% تقسم بواقع 9% تستقطعها المؤسسة من الموظف لـ «المعاشات» و 9% تستقطعها من المنشأة أيضا للمعاشات، و 2% تستقطعها المؤسسة من المنشأة لتأمين الأخطار المهنية، وسيتم استقطاع 1% من المنشأة عند تطبيق (ساند) وكذلك 1% من الموظف لساند أيضا.
وطالبت التأمينات المنشآت بتوريد إجمالي حصة الاشتراك المترتبة على هذا النظام، ضمن الاشتراكات المسددة شهريا للتأمينات الاجتماعية عن المشتركين الخاضعين لنظام التأمين ضد التعطل عن العمل.
ويهدف نظام ساند (التأمين ضد التعطل عن العمل) إلى تعزيز الأمان الوظيفي لدى موظفي القطاع الخاص الذين يبلغ عددهم نحو مليون ونصف المليون موظف، ويضاف إلى منظومة الحماية الاجتماعية بجانب برامج تأمين المعاشات (التقاعد، العجز غير المهني، الوفاة)، والتأمين ضد الأخطار المهنية (العجز المهني)، الأمر الذي من شأنه تحفيز التوطين وزيادة معدلات التوظيف.
وقال وزير العمل المهندس عادل فقيه في وقت سابق «إن نظام (ساند) يمثل إضافة نوعية متميزة لمنظومة خدمات التأمين الاجتماعي في المملكة، حيث سيكفل النظام رعاية المشترك خلال فترة تعطله عن العمل؛ وذلك بتوفير الدخل اللازم لمساعدته على تأمين متطلباته المعيشية وفق أحكام محددة بدلا من دخوله في دائرة البطالة المزمنة، كما سيسهم في تحسين كفاءة سوق العمل بما يكفله من تأهيل وتدريب للمتعطلين عن العمل، وإيجاد فرص العمل التي تتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم بالتنسيق مع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) الذي يعد الذراع المنفذة لرفع جاذبية الموظف السعودي بما يقدمه من خدمات تدريبية وتأهيلية وخدمات توظيف عبر مراكز (طاقات)».
من جانبه، أوضح محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان بن عبدالرحمن القويز أن النظام يكفل تقديم التعويض للمشتركين الذين فقدوا عملهم، وسيطبق بصورة إلزامية على جميع الموظفين السعوديين الذين يخضعون لنظام المعاشات المعمول به في التأمينات الاجتماعية دون تمييز في الجنس، بشرط أن يكون سن الموظف عند بدء تطبيق النظام عليه دون التاسعة والخمسين.
ويشترط للاستفادة من النظام أن يكون المشترك قد أمضى مدة لا تقل عن 12 شهرا في نظام التأمينات، وألا يكون قد ترك العمل بإرادته، وألا يكون له دخل من عمل أو نشاط خاص، كما أنه لا يقتصر على موظفي القطاع الخاص فقط، بل يشمل العاملين في القطاع الحكومي المشتركين في نظام التأمينات.
وأوضح القويز أن نسبة الاشتراك في النظام هي 2% من الأجر يدفعها صاحب العمل والمشترك مناصفة، ويصرف التعويض بواقع 60% من متوسط السنتين الأخريين للأجور الشهرية الخاضعة للاشتراك عن كل شهر من الأشهر الثلاثة الأولى بحد أعلى لمبلغ التعويض قدره 9 آلاف ريال وبواقع 50 % من هذا المتوسط عن كل شهر يزيد على ذلك، بحد أعلى لمبلغ التعويض قدره 7500 ريال، بشرط ألا يقل المبلغ المصروف عن مقدار إعانة الباحث عن العمل والمحددة بألفي ريال، وتبلغ المدة القصوى لصرف التعويض 12 شهرا متصلة أو متقطعة عن كل مرة من مرات الاستحقاق.

ساعات العمل والمواصلات أبرز تحديات عمل المرأة..التخيفي لـ "عكاظ":

تأنيث 13 ألف محل في المملكة وتوظيف 65 ألف سعودية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140805/Con20140805716065.htm

نواف عافت(الرياض)
كشف لـ «عكاظ» وكيل وزارة العمل المساعد للبرامج الخاصة الدكتور فهد التخيفي أن المرحلة الثالثة لتأنيث المحال ستلزم بتأنيث محال مستلزمات رعاية الأمومة مع الجلابيات، وستكون بعد ستة أشهر في المراكز التجارية.
وأوضح أن هناك جدولة لهذا الأمر وأنه تمت جلسات عمل مع أصحاب الأعمال ووضع خطة ومسودة قرار واستقبال مقترحات المجتمع عبر البوابة الإلكترونية.
ويتضمن القرار جدولة للمحال التي يجب تأنيثها، واشتراطات إضافية لزيادة تهيئة بيئة العمل، وإضافة عقوبات، وكل الاشتراطات الإضافية هي لتحسين بيئة العمل، لأنه التحدي الأكبر للمرأة وبالذات المحال النسائية .
وتتضمن الاشتراطات التي تساهم في تحسين بيئة العمل أن تكون العاملة سعودية، وأن تكون هناك استقلالية في مكان العمل، وأن تتوفر فيه مكان لأداء الصلاه ومكان للراحة وساعات العمل بحدود التاسعة صباحا إلى الحادية عشرة مساء، وأن تكون هناك مشرفة سعودية، وهذا فكر لأن يكون تأنيثا استراتيجيا، وأن تكون المولات مليئة بالسيدات مع مرور الوقت .
وأضاف: أن الإحصاءات أكدت أنه تم تأنيث 13 ألف محل بحدود 65 ألف موظفة في المرحلتين الأولى والثانية، وهو مشروع حديث انطلق منذ ثلاث سنوات وصاحبه تغيير اجتماعي واقتصادي وثقافي وهو تحد كبير .
وقال «إن قرارات عمل المرأه ليست إلزامية، باستثناء عمل المرأه في المحال النسائية، ولدينا اشتراطات لتوظيف السعوديات في المصانع والشركات، وأن المرأة السعودية اقتحمت العمل في المصانع وأصبحت خياره الأول في جميع المجالات مثل الدواجن والألبان» .
وأضاف: أن وجود العاملة السعودية لايحتاج أمورا إضافية، مثل رخص العمل والاستقدام ودعم صندوق الموارد البشرية. ولانشترط رواتب معينة، وهناك دعم برنامج الرواتب وإيجاد حوافز للمصانع الموظفة. وأكد أنه مع بدء تطبيق المرحلة الثالثة سيتضاعف رقم السعوديات العاملات في سوق العمل، وهناك مايقارب من 200 مول في المملكة، وكل مول يجمع عشرات المحال والمرحلة الثالثة هي نهائية، ومن ضمن المشاريع الداعمة تصاحب المرحلة الثالثه وحصر كل المستلزمات النسائية في الشوارع والمولات والتعرف على رخصها وعدد عمالتها وطبيعة العمل، وموعد التأنيث، قاعدة بيانات تخطيط سوق العمل، وسيكون هناك تقييم شامل لجميع التحديات من حيث التدريب والتأهيل والتشريع والتوظيف وبيئة العمل، والحاضنات والمواصلات، وساعات العمل وكل هذه الأمور تحت الدراسه والتقييم الشامل لعلاج هذه التحديات، ولابد من معالجة هذه التحديات، سنساعد في زياده توظيف المرأه وأهمها المواصلات وساعات العمل الطويلة.
وهناك جهود لتقليل الآثار الناجمة عن ذلك . وأشار إلى أن الأمر الملكي قصر العمل على المحال للمرأة السعودية، وهناك عقوبات مشددة لأصحاب العمل، في حال توظيف غير السعودية، تشتمل على إغلاق المحل، وكذلك الحاسب الآلي، والمنع من الاستقدام لمدة ثلاث سنوات. وقال «إن المشروع المستهدف منه المرأة السعودية، وكل من يعامل معاملة السعوديين ينطبق علية القرار».

عقب حادث غرق أب وابنيه بالدمام

حرس الحدود: محاسبة المقصرين عن سلامة المتنزهين

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4005177

عبدالعزيز مخزوم ـ الدمام

أثار حادث الغرق الذي شهده كورنيش الدمام مساء أمس الأول وأسفر عن مصرع أب وابنيه العديد من ردود الأفعال عقب الحادث المأساوي وسط العديد من المخاوف التي انتابت البعض من توافر وسائل السلامة على الشواطئ ومطالبة البعض الآخر بالاهتمام بالجانب التوعوي بالمواقع الخطرة التي يمنع فيها السباحة.

ولم تستبعد المديرية العامة لحرس الحدود في المملكة محاسبة المقصرين من أفرادها المسئولين عن سلامة المتنزهين في الشواطئ والسواحل البحرية.

وأكد المتحدث الرسمي للمديرية العامة لحرس الحدود اللواء محمد بن سعد الغامدي لـ«اليوم» أنه في حال قصور أي من أفراد جهاز حكومي أو أمني فإنه يتم محاسبته وفقا لتفاصيل القصور الذي حصل، وأضاف بقوله إن حرس الحدود أحد تلك الأجهزة الأمنية في حالة ثبوت قصور من أفرادها، وتبذل دوريات حرس الحدود البحرية جهدا في سلامة المتنزهين من خلال منع السباحة في اماكن خطرة وتوعيتهم بأهمية الالتزام بتعليمات حرس الحدود وعدم التهاون في تجاهل اللوحات الإرشادية.

وأضاف اللواء الغامدي «إن المنطقتين الشرقية والغربية متقاربتان في حالات الغرق الشاطئية، وتشهد الفئة العمرية الشباب أكثر حالات الغرق بسب المجازفة والسباحة في مناطق ممنوعة وخطرة ويعتمد حرس الحدود في البحث والإنقاذ بالمواقع على نقاط ثابتة تتمثل في الأماكن التي يكثر بها المتنزهون مع عدم تجاهل المواقع الأخرى، ما يستدعي مضاعفة أعداد أفراد الإنقاذ في جميع المناسبات مثل الصيف والأعياد بهدف توفير الأمن والسلامة لحماية المتنزهين من أي مكروه».

وحمّل المتحدث الرسمي للمديرية العامة لحرس الحدود الوفيات وحالات الغرق للآباء والأمهات؛ لإهمالهم تجاه ابنائهم وتركهم بدون رقابة مما يؤدي للغرق والوفيات لا قدر الله إما لوجود تيارات مائية قوية أو لأن قاع البحر طيني أو لمخلفات لمواد البناء وقطع من الخشب والزجاج لا سيما في الشواطئ غير الطبيعية، كما ان حرس الحدود يعوض ضعف الوعي لدى أفراد المجتمع بزيادة وتكثيف دوريات وفرق البحث والإنقاذ إلى جانب برامج التوعية مع اللجنة النسائية للسلامة البحرية. وكان المتحدث الرسمي لحرس الحدود بالمنطقة الشرقية العميد البحري خالد العرقوبي قد كشف تفاصيل حادث مصرع أب وابنيه بكورنيش الدمام مشيرا الى أن البنت التي غرقت عمرها (14) عاماً، كانت قد نزلت لتسبح في مكان ممنوع السباحة فيه، وفيه لوحات تحذيرية عن خطورة المكان، وأثناء ذلك غرقت، ولحق بها شقيقها (15) عاماً، محاولاً إنقاذها فلم يتمكن من ذلك ثم لحق بهما الأب، (39) عاماً، محاولاً إنقاذ ابنيه إلا أنه لم يتمكن من ذلك هو الآخر.

ولفت العرقوبي إلى أن أحد المواطنين شاهد الحادث فأجرى اتصالاً هاتفياً بالخط الساخن لحرس الحدود برقم ٩٩٤، طلباً للنجدة، وعلى الفور وصلت فرق إنقاذ حرس الحدود وبمساعدة متطوعين تم انتشال الجثث الثلاث.

لا تملك أوراقاً ثبوتية وتعمل "خادمة" لتعيل أطفالها

جواهر.. تركها زوجها في خميس مشيط.. وضربها وطلقها في البدائع

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/08/05/1198435

البدائع – الشرق

ذاقت جواهر شوقي المرار في حياتها، بعد أن تزوجت وهي قاصر لم تكمل عامها التاسع، كما أن والدها لم يثبت هويتها بسبب جهله بأهمتيها آنذاك، فبقيت بلا أوراق ثبوتية، عدا شهادة الميلاد.

تزوجت جواهر وهي في عمر البراءة، وانتقلت من منزل والدها في جبال الدرب بعسير، إلى بيت زوجها في مدينة صامطة أقصى الجنوب، فوجدت نفسها في بيت رجل مسؤولة عن واجباته، فأصبحت امرأة قبل أوانها وأنجبت الأولاد.

تركها بلا معيل

عاشت جواهر مع زوجها في صامطة مدة سبعة أعوام، ثم انتقلا إلى خميس مشيط، وعمل زوجها في نقل الطالبات وبقيا هناك تسعة أعوام.

ولم تدر أن سنين الرخاء قد ولت وانتهت، حيث تفاجأت بزوجها يهجرها ويتركها مع أبنائها بلا معيل، وذهب إلى محافظة البدائع وتزوج بابنة عمه ونسي جواهر وأبناءها في خميس مشيط، ولم يفكر في السؤال عنهم أو حتى التكفل بمصروفهم.

عملت خادمة!

لم تجد جواهر حلاً لمعضلتها غير العمل كخادمة في البيوت، كي تتمكن من الصرف على صغارها، فلا شهادة لها تخولها للعمل ولا تملك من الدنيا غير هؤلاء الصغار، بعد أن وجدت نفسها مسؤولة عن رعايتهم بمفردها، فأصبح الدخل الذي تجنيه من الخدمة في البيوت مصروفاً للأبناء.

ضربها وطلقها

بعد مدة علمت جواهر بمكان زوجها في البدائع، فذهبت إليه مع أخيها، وطلبت منه أن يتقي الله فيها وأبنائها، ولكنها تفاجأت به يضربها ويستنكر وجودها، فتركته وبحثت عن مسكن في البدائع يأويها وأطفالها، وتعمدت أن تكون بقرب زوجها عله يترأف بحالهم ويعود إلى صوابه، ويتذكر تضحيتها وسنين صبرها، ولكن ذلك كله لم يفد بشيء، فقد طلقها زوجها وزاد من ألمها. تقول «سخّر لنا الله فاعل خير لا أعرفه تكفل بدفع إيجار الشقة، التي نسكنها ولله الحمد، فقد هانت عليَّ مصيبتي حين شعرت بأن الله تكفل بنا وسخّر لنا أبناء الخير».

سرق مالها وابنتها

لم يكتف طليقها بإهانتها وضربها، بل إنه تهجم عليها وعلى أبنائها في الشقة التي يسكنونها، وسرق منها مبلغ تسعة آلاف ريال كانت قد جمعتها من عملها في خدمة البيوت، كما أنه تسلط وتجبر فسلبها السيارة البسيطة، التي اشترتها في وقت سابق لابنها الأكبر، كي يتعلم القيادة وبالتالي يأخذها لشراء حاجيات المنزل من طعام وشراب، ولكنها ذهبت هي الأخرى. تقول «لم يكتف طليقي بهذا وحسب، بل إنه أخذ مني قطعة من قلبي، وهي ابنتي، لتصبح خادمة لديه ولزوجته، وحرمني منها».

لم تقبل دعوتها

وذكرت جواهر أنها اشتكت لمحافظة البدائع، وقدمت دعوى في المحكمة ضد زوجها، ولكنها رفضت لعدم امتلاكها بطاقة هوية. ووجهت جواهر شكرها لفاعلات الخير في البدائع، اللاتي وقفن إلى جانبها في محنتها. تواصلت «الشرق» مع محافظ البدائع عبدالرحمن السديس، وعرضت عليه حالة جواهر وأبنائها، فقال «لم يسبق أن سمعت عنها»، مضيفاً «إن كانت مشكلتها جنائية أو حقوقية فلها طرق نتوصل من خلالها إلى حلول، والنظام يكفل الجميع».

"متعاونات الجامعات": نطالب بـ"الترسيم" ومصيرنا على "كف عفريت"!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - عبدالله آل الشيخ
بعد أن قضت 12 شهراً في الغربة تثابر وتجتهد حتى استطاعت الحصول على درجة الماجستير مع مرتبة الشرف، عادت إلى بلادها محملة بطموحات واسعة، لكن الواقع فرض عليها العمل بنظام التعاقد الموقت، وبعد فترة وجدت عقدها ملغى، وشاهدت زميلات لها بمؤهلات أقل يشغلن عملها المفترض، وأصبح مستقبلهن كما تصف إحداهن: «على كف عفريت».
وأمام هذه القصة تجد نفسك أمام قضية فساد من نوع مختلف، فالتفوق والمثابرة لم يعودا كافيين لتحقيق الحلم والطموح الأكاديمي، إذ رصدت «الحياة» إنهاء عقود خريجات مع مرتبة الشرف في ثلاث جامعات سعودية، وتوظيف أخريات أقل منهن من حيث المؤهلات العلمية، وسط وجود شبهة المحسوبية والواسطة.
ومعاناة أعضاء هيئة التدريس المتعاونات والمتعاقدات في الجامعات أصبحت قضية واقعية، فبعد جد واجتهاد دام أعواماً للوصول إلى الهدف المنشود، تقول المتعاقدة (م.هـ) إنها أصيبت بالصدمة بعد اكتشافها تعيين مَن هن أقل منها تحصيلاً وزميلاتها المتفوقات، على رغم أنها خريجة مع مرتبة الشرف.
من جهتها، ترى (م.هـ) أن من العدل إعطاء الأولوية للمتفوقات باعتبارهن الأولى من غيرهن في التوظيف، موضحة أنه تم إنهاء عقدها بعد تعيينها مدة لا تزيد على خمسة أشهر من دون أسباب واضحة. وأصيبت متعاقدة أخرى في التدريس بإحدى الكليات (م.ن) وهي تحمل درجة الماجستير مع مرتبة الشرف الأولى من إحدى الجامعات البريطانية، بالصدمة جراء إنهاء عقدها وترسيم أخريات لا توازي مؤهلاتهن ما تحمله من خبرات وتفوق.
وتقول إنه جرى تعيينها بشكل موقت، وتلقت وعوداً بالترسيم، لكن فوجئت بتعيين أخريات على وظائف أكاديميات بوظائف رسمية، مضيفة: «وبعد توقيعي العقد تبيّن أن وعود إدارة الكلية بأحقيتي في الترسيم ذهبت هباء، وتبيّن أن معظم الوظائف، وخصوصاً الأكاديمية ستكون من طريق مسابقة وظيفية، ويكون التقديم بقائمة جديدة لا تعطي الأفضلية للمتعاونات والمتعاقدات في الحصول على هذه الوظائف بحسب تأكيدات إدارة الكلية لها. واستدلت بقصة إحدى المحاضرات في القسم التي استطاعت توظيف ابنتها بعد مضي شهرين على تخرجها في وظيفة رسمية.
بدورها، تكررت المعاناة مع المتعاقدة (ر. ن) التي تم الاستغناء عنها من مهنة التدريس، معبرة عن حسرتها من وقوع الظلم على بنات الوطن، من خلال ما تقوم به الكثير من الأجنبيات - على حد تعبيرها - وتأكيدها أن لهن السيطرة واليد الطولى في إدارة القسم في توزيع عدد الساعات.
وفي المشكلة ذاتها، تقول المتعاقدة (ع. ر)، والتي تم إنهاء عقدها فيما بعد، إنها تقدمت إلى وظيفة محاضرة بعقد لمدة فصل دراسي واحد في إحدى الجامعات بالرياض، موضحة: «بعد تقديم أوراقي ودخولي للمقابلة الشخصية، تم تعييني مشرفة على التدريس والتدريب للطالبات اللاتي كن بعضهن يطبقن في مدارس مختلفة في الرياض»، وأضافت أنها فوجئت بعد أربعة أشهر على إغلاق باب المتعاقدات والمتعاونات لدى الجامعة، ما أدى إلى إنهاء عقدها ضمن أخريات.
وسعياً منهن إلى النظر في وضعهن وإيصال صوتهن إلى المسؤول أملاً في إنهاء معاناتهن، قامت المتعاونات بوضع وسم في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» باسم (ترسيم- المتعاونات- في-الجامعات)، لكن المحاولة لم تجد تجاوباً من المسؤولين.

"الداخلية" و"العمل" تؤكدان: العقوبات مستمرة على مخالفي نظامي الإقامة والعمل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
شددت وزارتا «الداخلية» و«العمل» على تكثيف جهود التفتيش وتفعيل تطبيق العقوبات على المخالفين من العمالة أو أصحاب العمل.
وأوضح بيان صحافي صادر عن وزارة العمل أمس، أن الاجتماع الدوري الذي انعقد بين «الداخلية» و«العمل» بمقر وزارة العمل، يأتي استمراراً للجهود المشتركة وتفعيل حملات التفتيش وتطبيق العقوبات على مخالفي نظامي الإقامة والعمل، مضيفاً أنه أكد أهمية تكامل الجهود للمحافظة على مكتسبات الحملة التصحيحية، وتفعيل العمل الميداني للتفتيش من خلال استحداث آليات تقنية جديدة، وربط إلكتروني بين الجهتين، والاستمرار في التفتيش الموجه على المنشآت من جهة والتفتيش على العمالة المخالفة في الشوارع والميادين من جهة أخرى.
وأشار إلى أن مسؤولي الوزارتين شددوا على أهمية قيام صاحب العمل بالإبلاغ عند تغيب العامل أو اكتشافه يعمل لدى الغير، خصوصاً أنَّ عقوبات مخالفة العمل عند الغير تطاول كلاً من العامل المخالف، وصاحب العمل الأصلي (في حال عدم التبليغ عن تغيب العامل)، وصاحب العمل المُشغل للعامل المُخالف.
ولفت البيان إلى أهمية أن يُرافق إبلاغ التغيب الإبلاغ لدى مراكز الشُرط في حال كانت على العامل المتغيب أية حقوق لصاحب العمل يطالبه فيها تلافياً لترحيله من دون الرجوع إليه.
يذكر أن الاجتماع عقد برئاسة نائب وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني، ومساعد مدير الأمن العام اللواء جمعان الغامدي، وحضور مساعد المدير العام للجوازات اللواء سعد العسكر ووكيل وزارة العمل للتخطيط والتطوير والمعلومات الدكتور سامي الحمود، وعدد من منسوبي الوزارتين.

25 في المئة بدل إرهاب لمنسوبي الجوازات على الحدود السعودية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض – إبراهيم الزاحم
أقرت وزارة الداخلية السعودية صرف بدل إرهاب لأفراد المديرية العامة للجوازات، العاملين على المنافذ الحدودية، بنسبة تصل إلى 25 في المئة من الراتب الأساسي. ويأتي القرار بعد أقل من شهر على أحداث منفذ البديعة الحدودي مع اليمن، التي أدت إلى استشهاد أربعة من رجال الأمن، بعد اشتباك مع مطلوبين لدى السلطات الأمنية السعودية.

وأوضح المتحدث باسم المديرية العامة للجوازات المقدم أحمد اللحيدان لـ«الحياة» أن بدل الإرهاب يأتي بنسبة 25 في المئة من الراتب الأساسي للعاملين في المنافذ الحدودية، وأن الأحداث الأخيرة التي تابعتها وزارة الداخلية أكدت أنهم يتعرضون لأخطار كبيرة على المنافذ الحدودية.
وأكدت وزارة الداخلية في بيان أمس أن وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز أصدر أمراً بصرف بدل إرهاب لأفراد الجوازات العاملين بالمنافذ البرية.

جامعة سلمان بن عبدالعزيز تعتمد وثيقة حقوق والتزامات الطالب الجامعي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/958371

الخرج -عبدالرحمن المقرن
اعتمد مجلس الجامعة بجامعة سلمان بن عبدالعزيز في جلسته السابعة وثيقة حقوق والتزامات الطالب الجامعي في الجامعة، وتهدف هذه الوثيقة إلى توعية طلاب وطالبات الجامعة بحقوقهم الأكاديمية، والخدمية التي تقدمها لهم وفقاً لإمكاناتها وكيفية الحصول على هذه الحقوق والجهة المختصة بذلك، مع توعيتهم أيضاً بالتزاماتهم تجاه الجامعة، وذكر وكيل الجامعة للشؤون التعليمية والأكاديمية الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الخضيري أن إقرار هذه الوثيقة يأتي حرصاً وسعياً من وكالة الجامعة للشؤون التعليمية والأكاديمية وبالتعاون مع عمادة شؤون الطلاب على جودة العمل الأكاديمي وما يرتبط بذلك الأمر من صلة وثيقة بين الطالب من جهة والأستاذ الجامعي والأجهزة والوحدات الجامعية من جهة أخرى، وما ينبغي أن يكون عليه حال تلك العلاقات من الشفافية والوضوح مع مختلف مكونات العمل الجامعي في كافة مجالاته كما تم رفع الوثيقة على موقع عمادة شؤون الطلاب ليتمكن الطلاب والطالبات من الاطلاع عليها.

÷الأصول العقارية× تستبعد الأسرة المستحقة للسكن إذا بلغت مليوني ريال

53 مادة تنظم اللائحة التنفيذية للدعم السكني

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م
اضغط هنا

حسن الناشري - جدة
حددت اللائحة التنفيذية لتنظيم الدعم السكني الطرق التي يسمح فيها لأي فرد من أفراد الأسرة تقديم طلب الدعم السكني عن الأسرة، والنقاط التي تمنح حسب عدد أفراد الأسرة، والدخل الشهري، وعمر المتقدم بطلب الدعم حيث أقرت وزارة الإسكان اللائحة التنفيذية الجديدة في 53 مادة بعد طرحها كمسودة في شهر مارس من العام الحالي، لأخذ آراء المواطنين والمختصين بهذا الشأن.

واستبعدت اللائحة الأسر التي يمتلك أفرادها مجتمعين أصولًا تبلغ قيمتها السوقية مليوني ريال سعودي أو أكثر من اللائحة، كما يُشترط لصحة تقديم طلب الدعم السكني عن الأسرة أن يقدمه الزوج إذا كانت الأسرة زوجًا وزوجة فقط، الزوج: إذا كانت الأسرة زوجًا وزوجة وولدًا أو أكثر من أولادهما، الزوجة: إذا كانت الزوجة هي العائل لأولادها، الأب: إذا كانت الأسرة أبًا وولدًا أو أكثر من أولاده، الأم: إذا كانت الأسرة أمًا مطلقة وتعول ولدًا أو أكثر من أولادها، الأم: إذا كانت الأسرة أمًا وولدًا أو أكثر من أولادها وكان الأب متوفى، الإخوة مجتمعين: إذا كانت الأسرة اثنين أو أكثر من الإخوة الذين توفي عنهم والداهم، الإخوة مجتمعين: إذا كانت الأسرة اثنين أو أكثر من الإخوة وكانت أمهم غير سعودية وهي العائل الوحيد لهم أو كان أبوهم متوفى، الابن: إذا كانت الأسرة ابنًا (لم يتجاوز سن (25) سنة وأمًا غير سعودية وكانت هي العائل الوحيد لابنها أو كان الأب متوفى، والابنة: إذا كانت الأسرة ابنة (غير متزوجة) وأمًا غير سعودية وكانت هي العائل الوحيد لابنتها أو كان الأب متوفى.

كما لا يجوز للأب أو الزوج تقديم طلب دعم سكني عن أفراد أسرته إذا كان للزوجة أو الأم أو الإخوة مجتمعين أو الابن أو الابنة الحق في التقدم عن ذات أفراد الأسرة، فيما يجب على المتقدم أن يدرج في طلبه جميع أفراد أسرته.

ويجب أن يكون المتقدم سعودي الجنسية وقت تقديم طلب الدعم السكني، وإلى حين تخصيص الدعم السكني له، وإذا كان طلب الدعم السكني مقدمًا من الزوج أو الأب، ويجب ألا يقل سنه عن (25) سنة وقت تقديم الطلب، كما يجب أن تكون الأسرة مقيمة في المملكة وقت تقديم طلب الدعم السكني وإلى حين تخصيص الدعم السكني. وتعتبر الأسرة مقيمة في المملكة إذا لم تتجاوز مدة إقامة المتقدم عنها خارج المملكة تسعين يومًا، خلال فترة الاثني عشر شهرًا التي تسبق تاريخ تقديم الطلب أو خلال فترة الاثني عشر شهرًا التي تسبق وقت التقييم.

ويستثنى من ذلك الأيام التي يقضيها المتقدم خارج المملكة لأي من الأغراض الآتية: العمل لصالح جهة حكومية سعودية، الدراسة أو التدريب، العلاج، وغيرها من الأغراض التي تقبلها الوزارة.

كما يجب ألا يكون المتقدم أو أحد أفراد أسرته مالكًا لمسكن مناسب وقت تقديم طلب الدعم السكني وإلى حين تخصيص الدعم السكني له، وألا يكون قد سبق لأي منهم ذلك خلال السنوات الخمس السابقة لتاريخ تقديم الطلب ما لم يكن المسكن قد فُقد نتيجة لقوة قاهرة كالسيول والحرائق وغيرها.

ويُعتبر المسكن مناسبًا بألا تقل مساحة مسطحات البناء فيها عن مائة وأربعين مترًا مربعًا، أن تكون مقامة من الخرسانة المسلحة أو ما في حكمها وسليمة إنشائيًا، وأن تكون صالحة للسكن.

ويجب ألا يكون قد سبق للمتقدم أو أحد أفراد أسرته تملك مسكن ضمن برنامج دعم سكني قُدم له من خلال الدولة أو الجمعيات الخيرية المرخصة أو جهة العمل سواءٌ كانت حكومية أو خاصة.

ويجب ألا يكون لدى الأسرة القدرة المالية على تملك مسكن مناسب. ويعتبر لدى الأسرة القدرة المالية على امتلاك مسكن مناسب إذا كان لدى أفرادها مجتمعين أصول تبلغ قيمتها السوقية مليوني ريال سعودي أو أكثر.

ولأغراض هذه المادة، تشمل الأصول: النقد، والأوراق المالية، وحقوق الملكية في أي نوع من أنواع الشركات أو الأنشطة التجارية، والحقوق الفكرية، والعقارات بأنواعها، والسيارات، والمعدات والمحركات وما في حكمها.

ويكون تقديم طلب الدعم السكني من خلال البوابة الإلكترونية عن طريق إنشاء المتقدم لحساب إلكتروني يُدخل فيه جميع المعلومات والبيانات الخاصة به وبأفراد أسرته وذلك بحسب الخانات المحددة لذلك في البوابة الإلكترونية، ويلتزم المتقدم بالموافقة على جميع الإقرارات والتعهدات المطلوب تقديمها من خلال البوابة الإلكترونية.

ولا يُعد طلب الدعم السكني مكتملًا إلا بعد إدخال المتقدم لجميع البيانات المطلوبة وموافقته على جميع الإقرارات والتعهدات، وبعد ظهور إشعار إلكتروني يؤكد اكتمال تقديم الطلب، ويجب على المتقدم تحديث حسابه الإلكتروني عند حدوث أي تغيير على المعلومات والبيانات التي سبق له إدخالها في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يومًا من تاريخ حدوث التغيير.

وللوزارة أن تطلب من المتقدم في أي وقت تقديم مستندات أو معلومات أو إقرارات تثبت أو تؤيد أيًا من المعلومات والبيانات الخاصة بالمتقدم وأفراد أسرته، كما يجب على المتقدم الالتزام بأي تعليمات أو طلبات تصدرها الوزارة وتقديم أي معلومات تطلبها الوزارة في مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ طلبها.

وإذا توفي المتقدم قبل تخصيص الدعم السكني، فلمن تتوافر فيه الشروط من أفراد أسرته أن يتقدم بطلب جديد يأخذ أسبقية طلب المتوفى، وإذا كان لدى المتقدم أو أي من أفراد أسرته طلب قرض سكني (أو أكثر) لدى الصندوق وتَسلمَّ عنه رقمًا قبل تاريخ 1432/7/23هـ، وجب التنازل عن هذه الطلبات كافة خلال ثلاثين يومًا.

يُحدد المتقدم في طلب الدعم السكني نوع الدعم السكني الذي يرغب في الحصول عليه، ويجب على المتقدم اختيار الدعم السكني في المنطقة التي يرغب الإقامة فيها، وتُستبعد اختيارات المتقدم التي تشتمل على وحدةٍ سكنية أو أرضٍ سكنية إذا لم يكن المتقدم مؤهلًا للحصول عليها، ولا يكون اختيار المتقدم ملزمًا للوزارة حتى وإن كان مؤهلًا للحصول عليه.

وتحدد مساحات الوحدات السكنية والأراضي السكنية التي يتم تخصيصها وفق أحكام التنظيم وهذه اللائحة بحسب ما هو منصوص عليه في قرار مجلس الوزراء ويكون المتقدم مؤهلًا للحصول على دعم سكني إذا توافرت فيه الشروط الآتية من تاريخ التقديم وإلى حين تخصيصه: ألا يكون المتقدم أو أي من أفراد أسرته مالكًا لقطعة أرض سكنية، ألا يكون المتقدم أو أي من أفراد أسرته قد سبق أن خصصت له أرض كمنحة من جهة حكومية.
ويحدد مبلغ القرض السكني بناءً على تكلفة المسكن الذي يرغب المتقدم في شرائه أو بنائه بمبلغ القرض، على ألا يتجاوز خمسمائة ألف ريال.
وللوزارة تعديل آلية توزيع النقاط المبينة في هذا الفصل من وقت لآخر، ويسري التعديل في حال إقراره على جميع المتقدمين المدرجين في قوائم الأولوية.
ويُعدل مجموع النقاط التي تُمنح للمتقدم بناءً على الجدول الوارد في هذه المادة وفقًا للآتي: إذا كان لدى الأسرة مجتمعين عمالة منزلية يتجاوز عددهم الثلاثة، يخصم ثلاث نقاط عن كل عامل يزيد عن الثلاثة عمال، إذا كان لدى الأسرة مجتمعين عمالة غير منزلية يتجاوز عددهم الثلاثة، يخصم ثلاث نقاط عن كل عامل يزيد على الثلاثة عمال.
ويُمنح المتقدم نقاطًا بناءً على سنه، وإذا كان الطلب مقدمًا من الإخوة مجتمعين، فيعتد بسن أكبرهم، ويكون الحد الأقصى للنقاط التي تُمنح وفق هذا المعيار خمس عشرة نقطة.
ويُمنح المتقدم نقاطًا بناءً على أسبقية تقديمه لطلب الدعم السكني، ويكون الحد الأقصى للنقاط عشر نقاط، مع مراعاة أن يكون تاريخ تقديم طلب الدعم السكني هو الوقت الذي يصل فيه إلى المتقدم إشعار يفيد باكتمال تقديم طلبه، استثناءً من الفقرة (أ) من هذه المادة، إذا سبق للمتقدم أن تقدم بطلب قرض سكني على الصندوق وكان طلبه يخضع لأحكام التنظيم.
وإذا كان لدى المتقدم طلب سابق لمنحة أرض سكنية لدى وزارة الشؤون البلدية والقروية ولم يسبق وأن خُصص له أرضٌ كمنحة من جهة حكومية، يحصل على نقطتين إضافيتين على ألا يتجاوز هذا المعيار عشر نقاط.
ويُمنح المتقدم نقاطًا بناءً على الحالة الاجتماعية والصحية وفق خمس نقاط عن كل فرد من الأسرة يكون لديه مرض مستعصٍ مُقعِد أو إعاقة شديدة، وثلاث نقاط إذا كان المرض أو الإعاقة متوسطة، ونقطة إذا كان المرض أو الإعاقة خفيفة، وإذا كان الطلب مقدمًا من أم أو زوجة، يمنح المتقدم عشر نقاط عند إدراجه في قائمة الأولوية الخاصة بالقرض السكني، وخمس نقاط عند إدراجه في أي قائمة أولوية أخرى.
وإذا كان الطلب مقدمًا من إخوة مجتمعين توفي عنهم والداهم، يُمنح لهم خمس نقاط عن كل فرد منهم بما لا يتجاوز عشرين نقطة، وإذا كان الطلب مقدمًا من إخوة مجتمعين، أو من ابن، أو ابنة، وكانت الأم غير سعودية، يُمنح للمتقدم عشر نقاط.
أما إذا كانت أسرة المتقدم تشتمل على ابنة (أو أكثر) غير متزوجة وتجاوز سنها الأربعين سنة، يُمنح المتقدم ثلاث نقاط عن كل واحدة منهن بما لا يتجاوز اثنتي عشرة نقطة. وإذا كان الطلب مقدما من الإخوة مجتمعين يمنح لهم ثلاث نقاط عن كل أخت غير متزوجة تجاوز سنها أربعين سنة بما لا يتجاوز اثنتي عشرة نقطة. وإذا كان المتقدم الابنة تمنح ثلاث نقاط إذا تجاوز سنها الأربعين سنة. ولا تخل هذه الفقرة بأحقية المتقدم في النقاط التي تتقرر له بناءً على المادة (التاسعة والعشرون) من هذه اللائحة.
وعند إدراج المتقدم في قوائم الأولوية، يُعدَّل إجمالي النقاط التي حصل عليها المتقدم وفقًا للمواد (السابعة والعشرون) و(الثامنة والعشرون) و(التاسعة والعشرون) و(الثلاثون) و(الحادية والثلاثون) من هذه اللائحة وفقًا : تللآتخصم نقطتان عند إدراج المتقدم في قائمة الأولوية الخاصة بنوع الدعم السكني الذي يمثل اختياره الثاني (إن وجد) كما هو محدد في طلب الدعم السكني، تُخصم خمس نقاط من إجمالي النقاط عند إدراج المتقدم في قائمة الأولوية الخاصة بنوع الدعم السكني الذي يمثل اختياره الثالث أوالرابع (إن وجد) كما هو محدد في طلب الدعم السكني.
ويُخصص الدعم السكني للمتقدمين المُدرجين في قوائم الأولوية وفق أحكام التنظيم وهذه اللائحة، ويجوز - بناءً على طلب المتقدم- أن يكون تخصيص الدعم السكني للمتقدم وغيره من أفراد أسرته المدرجين في الطلب إذا كانوا سيساهمون في سداد القسط المالي.
ويُخصص الدعم السكني بموجب قرار يصدر عن الوزير، ويتم التخصيص بتوقيع المتقدم لعقد الدعم السكني -وفق النموذج الذي تعده الوزارة- واستيفاء أي متطلبات أخرى تحددها الوزارة، وإذا كان المتقدم مدرجًا في أكثر من قائمة أولوية وصدر له قرار التخصيص المشار إليه في المادة (الخامسة والثلاثون) من هذه اللائحة فيما يتعلق بأحد أنواع الدعم السكني، وجب استبعاد المتقدم من قوائم الأولوية الأخرى المدرج فيها.

ويُخصص الدعم السكني للمتقدم إذا كان قرضًا سكنيًا بناءً على ترتيبه في قائمة الأولوية وبحسب توافر المبالغ المرصودة لتمويل القروض المخصصة للمنطقة التي يقيم فيها. ويجب على المتقدم استخدام القرض السكني الذي خُصص له لبناء أو شراء مسكن في المنطقة التي يقيم فيها.

ويكون تخصيص القرض السكني من خلال: حصول المستفيد على كامل مبلغ القرض لشراء مسكن جاهز بحسب الآلية التي تحددها الوزارة بما في ذلك شراء مسكن من خلال البرامج التي تُتيحها الوزارة، حصول المستفيد على مبلغ القرض على دفعات لبناء مسكن، وتحدد الوزارة المتطلبات الواجب استيفاؤها للحصول على القرض السكني من خلال أي من الطرق المنصوص عليها في هذه الفقرة.

ويجب على المستفيد الالتزام، إذا كان الدعم السكني الذي خُصص له أرضًا سكنية أو أرضًا وقرضًا سكنيين معًا، وجب عليه البدء في بناء مسكن على الأرض في مدة لا تتجاوز سنة من التخصيص، وإكمال البناء في مدة لا تتجاوز خمس سنوات من التخصيص، إذا كان الدعم السكني الذي خُصص له قرضًا سكنيًا فقط، وجب عليه استخدامه لشراء مسكن أو البدء في إجراءات بناء مسكن خلال مدة لا تتجاوز سنة من التخصيص، وفي حال بناء مسكن، يجب إكمال البناء لمدة لا تتجاوز خمس سنوات من التخصيص.

ويكون سداد الأقساط المالية من خلال واحدة أو أكثر من الآليات الآتية: استقطاع القسط المالي من دخل المستفيد مباشرة، إيداع المستفيد لمبلغ القسط المالي في الحساب البنكي، وكذلك أي آلية أخرى تحددها الوزارة.

ويبدأ استحقاق الأقساط المالية إذا كان الدعم السكني وحدة سكنية، بعد مضي سنة من تسلم الوحدة السكنية، وإذا كان الدعم السكني قرضًا سكنيًا لشراء مسكن، بعد مضي سنة من تسلم القرض السكني، إذا كان الدعم السكني قرضًا سكنيًا لبناء مسكن أو كان أرضًا وقرضًا سكنيين معًا، بعد مضي سنة من تاريخ تسلم المستفيد آخر دفعة من القرض السكني أو بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ تسلم المستفيد أول دفعة من القرض السكني، أيهما أقل، وإذا كان الدعم السكني أرضًا سكنية، بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ تسلم المستفيد للأرض أو بعد مضي سنة من تاريخ إتمام البناء، أيهما أقل.

ويحدد مبلغ القسط الشهري بحيث يكون كافيًا لسداد كامل الأقساط المالية خلال عشر سنوات من تاريخ بدء استحقاقها، إذا كان سداد الأقساط المالية يقتصر على استقطاعها من الدخل الشهري للمستفيد، وكان مبلغ القسط الشهري المحدد وفق الفقرة (أ) من هذه المادة يتجاوز (25%) من الدخل الشهري للمستفيد، فإن القسط الشهري يكون في هذه الحال (25%) من الدخل الشهري للمستفيد، ويجوز أن يكون مبلغ القسط الشهري متغيرًا بتغير الدخل الشهري للمستفيد.

إذا استُرد الدعم السكني وفقا لهذه اللائحة، فإن المستفيد يلتزم بسداد الأقساط المالية عن الفترة الممتدة من تاريخ تخصيص الدعم السكني إلى تاريخ الاسترداد، وللوزارة التنسيق مع الصندوق لأداء أي مهام تتعلق بتنفيذ أحكام التنظيم وهذه اللائحة.

منها 44 ألف تأشيرة للعمالة المنزلية واعتماد شركتين إضافيتين

"العمل" تمنح 220 ألف تأشيرة لشركات الاستقدام المرخصة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140806/Con20140806716226.htm

محمد المصباحي (جدة)

منحت وزارة العمل ما يقارب 130 ألف تأشيرة جديدة لشركات الاستقدام خلال الـ9 أشهر الماضية.

وقال لـ «عكاظ» مدير عام الإدارة العامة للإشراف على توظيف العمالة عبدالعزيز الحربي «إن عدد التأشيرات الممنوحة لشركات الاستقدام بلغ قرابة الـ220 ألف تأشيرة، منها 44 ألفا معدة للعمالة المنزلية و 176 ألفا للقطاعين العام والخاص، بعد أن ارتفعت عن آخر إحصائية رسمية أعلنها وزير العمل المهندس عادل فقيه خلال شهر محرم الماضي عن عدد التأشيرات الممنوحة للشركات والتي وصلت إلى 89775 تأشيرة، منها 63.777 تأشيرة للعمالة في القطاع الخاص والعام و 25.998 تأشيرة للعمالة المنزلية». ولفت إلى وجود شركتين إضافيتين ستعملان في ذات المجال وهما: (شركة

دار الاستقدام، وشركة جال للموارد البشرية)، بالإضافة إلى الشركات المرخص لها والمعتمدة حاليا والبالغ عددها 16 شركة، ليرتفع عدد شركات الاستقدام إلى 18 شركة على مستوى المملكة، إذ تعمل الشركات على: استقدام العمالة، وتقديم الخدمات العمالية للغير فيما يتعلق بالقطاع العام والخاص وفيما يتعلق بالعمالة المنزلية، عدا شركة واحدة تمارس نشاط استقدام العمالة وتقديم الخدمات العمالية، فيما يتعلق بالعمالة المنزلية، حيث تمارس أعمالها جميعا وفقا للائحة شركات الاستقدام، وتنظيم استقدام العمالة للغير وتقديم الخدمات العمالة. وكشف الحربي عن وجود شركات إضافية حصلت على الموافقة المبدئية لممارسة نشاط الاستقدام، تعمل حاليا على إكمال مسوغاتها للحصول على الترخيص، في حين تقدمت بعض الشركات للحصول على الموافقة المبدئية، مشيرا إلى أن من مهام الشركات أيضا تقديم خدمات التأجير والتوسط شاملة العمالة المنزلية والعمالة في القطاعين العام والخاص.

رجل أعمال يعتدي على حرمة الموتى

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140806/Con20140806716214.htm

عبدالرحيم شار (صبيا)
في الوقت الذي ينتظر أهالي قرى الخوارة جنوبي محافظة صبيا تسوير مقبرتهم المعروفة بأم الصاهق والمحافظة على حرمات موتاهم تعرضت المقبرة الممتدة على مساحة شاسعة لاعتداء من قبل أحد رجال الأعمال حسب الشكوى التي تقدم بها أحد المواطنين، غير أن بلدية صبيا فندت حيثيات الشكوى التي تضمنت الاعتداء على حرمة المقبرة، مؤكدة انه لا يوجد أي اعتداء على الموقع.

"الاجتماعية" تحجب "الضمان" عن متقاعدي "ما دون الـ60"

معاشات العسكريين "الأقل".. ومتحدث الوزارة لـ"الوطن": يمكن استثناء بعض الحالات بعد دراستها

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=196292&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي
أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية على عدم أحقية المتقاعدين تحت سن الستين من الحصول على إعانات من الضمان الاجتماعي، رغم ضعف المعاشات التي يتقاضها شريحة من متقاعدي الدولة من موظفي السلكين المدني والعسكري.
وقال المتحدث الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي لـ"الوطن"، إن شرط العمر ضرورة لقبول طلبات المتقدمين من المتقاعدين، مشددا على ضرورة بلوغ المتقدم سن الـ 60 عاما للحصول على إعانة الضمان الاجتماعي، أو إحضار تقارير طبية تثبت وجود عجز صحي يمنعه من القدرة على العمل.

أما بالنسبة لمبلغ المعاش التقاعدي، فليس له علاقة بقبول أو رفض الطلب. وأشار الثبيتي إلى أن معظم المتقاعدين تجاوزوا سن الستين عاما، وبذلك يحق لهم الحصول على إعانة من الضمان الاجتماعي، ولا يوجد أي عقبات تمنع ذلك، مستدركا: "في حال كان من تقاعد دون السن المطلوبة، فبإمكانه التوجه إلى مكاتب الضمان الاجتماعي وتقديم طلب، وسوف تدرس حالته، وفي حال ثبت أنه يستحق الإعانة يستثنى من شرط الـ60 عاما".

يأتي ذلك، فيما يعاني المتقاعدون، خاصة العسكريين منهم من ضعف المعاشات المخصصة لهم، التي تصل في كثير من الأحيان إلى 2000 ريال، رغم غلاء المعيشة، في الوقت الذي ترفض فيه مكاتب الضمان الاجتماعي صرف إعانة شهرية لهم لمجابهة مصاعب الحياة.

وتشترط مكاتب الضمان الاجتماعي لصرف الإعانة بلوغ المتقاعد سن الـ 60، أو وجود تقرير طبي يؤكد إصابته بعجز جسدي يمنعه من العمل.

من جانبه، قال عبدالرزاق الرويلي، عسكري متقاعد من الحرس الوطني من مواليد 1387، إنه فوجئ بعد خدمة 18 عاما بتخصيص معاش شهري له قدره 1975 ريالا فقط، مضيفا أنه كان يستلم راتبا شهري يتجاوز 9 آلاف ريال قبل التقاعد، ولم يكن كافيا لسد احتياجات أسرته المكونة من 7 أفراد.

وأضاف: أنا لا أمتلك منزلا، وأدفع راتبي كله إيجارا للمنزل الذي أسكن فيه، الذي يبلغ إيجاره السنوي 24 ألف ريال، أي أن المعاش التقاعدي يذهب لإيجار المنزل فقط، ولا يتبقى منه شيء لبقية مصاريف المأكل والملبس وخلافه من الاحتياجات الأساسية في الحياة.

واستطرد قائلا: حاولت اللجوء إلى الضمان الاجتماعي؛ من أجل الحصول على إعانة شهرية، إلا أنه صُدم من شروط الضمان التعجيزية، إذ يشترط الضمان الاجتماعي على المتقدم لطلب الإعانة بلوغه سن الـ 60 عاما، أو يكون مصابا بعجز جسدي، مبينا أنه لم يصل إلى الـ 60 وغير مصاب بعجز جسدي، إلا أنه لم يعد قادرا على القيام بالأعمال التي تتطلب مجهودا بدنيا.

وفي ذات السياق، طالب فهيد الحربي، عسكري متقاعد لم يتجاوز سنه الـ 60 عاما بتحسين معاشات المتقاعدين، مؤكدا أن راتبه التقاعدي لا يتجاوز 2200 ريال، وهو مبلغ غير كاف لاحتياجات أسرته في ظل الأسعار الملتهبة، وغلاء المعيشة.

وأضاف أنه تقدم بطلب لمكتب الضمان الاجتماعي في الرياض للحصول على إعانة شهرية؛ إلا أن طلبه رفض لعدم بلوغه السن المطلوبة لصرف الإعانة، مما جعله يتقدم بطلب الإعانة السنوية، التي يتم صرفها حسب العمر وعدد أفراد العائلة، وتصرف كل سنة ونصف، وليس كل سنة كما يقولون في مكتب الضمان، إذ إن المتقدم يعطى موعدا للتقديم خلال أشهر، ومن ثم موعد آخر للتحقق من البيانات، ويستغرق ذلك عدة أشهر أيضا، ومن ثم يحدد موعد للصرف، وهذه الدورة الإدارية تستغرق ما لا يقل عن عام ونصف العام.

أحيل للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات النظامية

بالفيديو.. القبض على مجهول يستغل الأطفال في التسول

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م

http://sabq.org/WPhgde

قاسم الخبراني - سبق - جازان:

تمكنت شرطة محافظة أبو عريش شرقي جازان من القبض على مجهول من أمام إحدى الإشارات في المحافظة يقوم باستغلال الأطفال في التسول لجمع المال، جاء ذلك بعد أن انتشر له مقطع فيديو عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.

وظهر المتسول من خلال مقطع الفيديو وهو يقف بعيداً عن الإشارة الضوئية ولديه مجموعة من الأطفال يقومون بالتسول من أصحاب المركبات المتوقفة أمام الإشارة ومن ثم تسليم المبالغ المالية له حيث تم التحري عنه ومن ثم ضبطه وإحالته للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات النظامية في حقه.

توسيع حظر توظيف الوافدات في المراكز التجارية

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4005331

عبدالعزيز الزغيبي - الرياض

تتجه وزارة العمل إلى منع توظيف العاملات غير السعوديات في محال المستلزمات النسائية المتخصصة او القائمة بذاتها ونحوها، المتواجدة داخل المراكز التجارية المغلقة، وذلك ضمن المرحلة الثالثة لتنظيم عمل المرأة المزمع انطلاقها بعد تسعين يوماً، فيما سيتم تطبيق المنع في المراكز التجارية المفتوحة خلال تسعة أشهر. وجدّدت الوزارة أمس تحذيرها بمنع توظيف الوافدات في المراكز التجارية المغلقة؛ استناداً إلى مسودة تنظيم عمل المرأة داخل المراكز التجارية المغلقة التي تنص على عمل السعوديات وحظر توظيف العاملات الوافدات.

وسيتم خلال المرحلة الثالثة التفتيش على المحلات للتأكد من تعديلها للأوضاع بإحلال السعوديات، كما وستقوم الوزارة بجولتها التفتيشية التصحيحية على المحلات المُتَخَصِصَة أو الأقسام في المَحلاتِ التي تبيع العطورات النسائيةِ في المراكز التجاريةِ المُغْلقة والأقسام التي تبيع مُسْتَلْزَمات رعاية الأمومة، إضافة إلى الأقسام في المحلاتِ التي تبيع الأحذية والحقائب والجوارب النسائية في المراكز التجارية المُغْلقة أو المَحلاتِ القائمة بذاتها، والمَحلاتِ المُتَخَصِصَة التي تبيعُ الملابس النسائية الجاهزةَ في المراكز التجارية المُغْلقة أو المَحلاتِ القائمة بذاتها، والأكشاك التي تبيع المُسْتلزَمات النسائية في المراكز التجارية المغلقة.

وستبدأ الوزارة أيضاً بتطبيق المرحلة الرابعة على المَحلاتَ المُتَخَصِصَة أو الأقسام في المَحلاتِ التي تبيع العطورات النسائية في المراكز التجارية المفتوحة، والمَحلات المُتَخَصِصَة أو الأقسام في المَحلاتِ التي تبيعُ الأحذية والحقائبَ والجواربَ النسائيةِ في المراكز التجاريةِ المفتوحةِ، والمَحلاتِ المُتَخَصِصَة التي تبيعُ الملابسَ النسائية الجاهزة في المراكز التجارية المفتوحة، والأكشاك التي تبيع المُسْتلزَمات النسائية في المراكز التجارية المفتوحة.

وحددتْ وزارة العمل تطبيق المرحلةِ الخامسةِ في 1438/1/1هـ، لتشملَ أقسام المَحلاتِ التي تَبَيعُ ملابس نسائية جاهزة مع مُسْتَلْزَمات أخرى "مُتعددة الأقسام" في المراكز التجاريةِ المُغْلقةِ أو المَحلاتِ القائمة بذاتها أو المراكز التجارية المفتوحة، والمَحلات أو الأقسام في المَحلاتِ التي تبيع الأقمشة النسائية في المراكز التجارية المُغْلقة أو المَحلاتِ القائمة بذاتها أو المراكز التجارية المفتوحة، والمَحلات الصغيرة القائمةِ بذاتها التي تبيع فساتين السهرة وفساتين العرائس والعباءاتِ النسائيةِ والإكسسوارات والجلابيات النسائية، ومُستَلزَمات رعاية الأمومة والأحذية والحقائب والجوارب النسائية والملابس النسائية الجاهزة والأقمشة النسائية، وأقسام الصيدليات في المراكز التجارية المُغْلقة التي تبيع إكسسوارات أو أدوات تجميل.

وأكدت وزارة العمل أن المنشأة المخالفة لبنود هذا القرار ستتعرض لغرامة مالية لا تقل عن ألفي ريال ولا تتجاوز خمسة آلاف ريال، طبقا للمادة (239) من نظام العمل، بالإضافة للجزاءات الواردة في قرار مجلس الوزراء منها الحرمان من الاستقدام، الحرمان من تجديد الإقامات، الحرمان من نقل الخدمات، وأيضا الحرمان من الدعم الذي يوفره صندوق تنمية الموارد البشرية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات للمخالفة الأولى وخمس سنوات للمخالفة الثانية.

الطائف: دار الرعاية "ممتلئة"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الطائف - عائض عمران
كشفت دار الرعاية الاجتماعية في محافظة الطائف أن الطاقة الاستيعابية للقسم النسوي في الدار لم تعد تسمح باستضافة نزيلات جدد، واصفة الغرف المخصصة لهن بـ «المكتظة»، ما دفعها إلى عدم قبول نزيلات جدد وتوجيههن إلى دور الرعاية الشاغرة بالعاصمة المقدسة وأبها.
وأوضح مدير دار الرعاية الاجتماعية في محافظة الطائف فهد العصيمي خلال حديثه إلى «الحياة» أنه تمت الموافقة على استضافة حالتين فقط خلال الأسبوع الجاري وإضافتهما للعدد الإجمالي الذي يبلغ 35 نزيلة، مبيناً أن الأوراق والتقارير الطبية المرفقة معهما خضعت للدرس طيلة شهر كامل، ولم تتم الموافقة إلا بعد أن تبين استحقاقهما للرعاية.
وأكد أن تجاوز هذا الرقم سيفضي إلى حال من «التكدس» الذي لا يمنح النزيلات الخصوصية ويضيق مساحات الحركة داخل الغرف، مضيفاً: «دار رعاية الطائف لن تقبل أحد، وحال تلقيها طلبات من حالات لديها الرغبة في تلقي الرعاية في الدار شريطة توافر الشروط اللازمة التي تمنحها الأحقية في هذا الجانب، سيصبح أمامها خياران، الأول انتظار خفض العدد بخروج نزيلة أو وفاتها، أما الخيار الثاني توجيهها بخطاب رسمي إلى دور الرعاية في العاصمة المقدسة أو مدينة أبها، إذ إن الطاقة الاستيعابية في تلك الدور لا تزال لديها مساحة».
ويرى مدير رعاية الطائف أن حل مشكلة التكدس في القسم النسوي يتمثل في إضافة طابق ثانٍ للمبنى الذي يتكون من دور واحد فقط، مشدد على ضرورة إدراج هذا المشروع في الموازنة المقبلة.
وحول قسم الرجال، قال العصيمي: « إنه يتمتع بفرصة استيعابية أكبر من القسم النسوي، وفي ظل النمو السكاني سيصل القسم الرجالي مرحلة الاكتفاء»، كاشفاً عن استمرار الدار في تنفيذ برامج للقسمين والتي ستستأنف الأسبوع المقبل، تتعلق بجوانب ترفيهية تتماشى مع المرحلة العمرية للنزلاء والنزيلات.

"التأمينات الاجتماعية": "ساند" سيطبق إلزامياً من دون تمييز

المصدر: جريدة الحياة الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
أكد مساعد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للشؤون التأمينية عبدالعزيز الهبدان أن نظام «ساند» سيطبق بصورة إلزامية على جميع السعوديين المشتركين في فرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية من دون تمييز في الجنس.

وأوضح الهبدان في بيان صحافي أمس، أن سن العامل سيكون عند بدء تطبيق النظام عليه دون الـ 59 عاماً، ونسبة الاشتراكات الخاضعة للاشتراك 2 في المئة من الأجر يدفع صاحب العمل 1 في المئة شهرياً ويدفع المشترك 1 في المئة شهرياً.

وبين الهبدان أن النظام يهدف إلى حماية العاطل عن العمل موقتاً ليتم صرف التعويض له ما بين 2000 و 9000 ريال لتقليص الكلفة على المشتركين إلى الحد الأدنى».

وأفاد بأن النظام يتحقق فيه البعد التكافلي بين جميع المشتركين، إذ إنه يشابه فرع المعاشات الذي يقدم تعويضات مالية محددة من دون ربط كلي لذلك بالاشتراكات المحصلة من المشتركين في النظام.

وقال إن «ساند» تمت دراسته وتطويره بعد الاطلاع على تجارب مماثلة معمول بها عالمياً بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، مضيفاً: «يمكن أن يشترك الموظف، وهو في العشرينات من العمر في نظام المعاشات، وإذا قدر الله وتوفي بعد ثلاثة أشهر تستحق عائلته المعاش الشهري لعشرات السنين بعد وفاته على رغم كون إجمالي ما دفعه لا يتعدى بضعة آلاف من الريالات».

وأشار إلى أن هذا يقارن بموظف آخر اشترك، وهو في العشرينات من العمر واستمر في دفع الاشتراكات لسنوات طويلة وتوفي وليس له أفراد عائلة يستفيدون من المعاش، وهو ما يعني عدم صرف المعاش على رغم دفعه مئات الآلاف.

وتحدث عن أن كلا النظامين «ساند» و«المعاشات» مبنيان على مبدأ التكافل بين أبناء المجتمع وليس صندوق ادخار فردي بحيث يسترد المشترك عند نهاية فتره عمله اشتراكاته التي دفعها إذا لم تتحقق لديه شروط استحقاق التعويض، موضحاً أن نظام «ساند» يمنح المشتركين الذين تم استبعادهم من عملهم بسبب خارج عن إرادتهم الإعانة خلال الفترة الانتقالية الواقعة بين ترك الوظيفة السابقة والحصول على وظيفة جديدة وفق ضوابط منظمه لذلك. وحول تأثير النظام على جهود التوطين، رأى أن ضعف الشعور بالأمان الوظيفي يشكل أكبر العوائق أمام توجه الشباب للعمل في القطاع الخاص، مؤكداً أن هذا الوضع الحالي يحد من فعالية جهود التوطين، وبتعزيز هذا الأمان عن طريق نظام «ساند» سيشجع على التحاق كوادر وطنية إضافية بسوق العمل.

"التأمينات الاجتماعية": خصم 2 في المئة من رواتب الموظفين شهرياً حماية لـ"العاطلين"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م

اضغط هنا

الرياض – «الحياة»

أكد مساعد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للشؤون التأمينية عبدالعزيز الهبدان أنه سيتم تطبيق نظام «ساند» الذي يقضي بدفع الموظف 2 في المئة من أجره شهرياً، بصورة إلزامية على جميع السعوديين المشتركين في فرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية.

وقال الهبدان إن نظام «ساند» تمت دراسته وتطويره بعد الاطلاع على تجارب مماثلة معمول بها عالمياً بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. مشيراً إلى أن النظام يهدف إلى حماية العاطل عن العمل موقتاً، إذ يتم صرف التعويض له، فيما حدد التعويض بين 2000 و 9000 ريال بهدف تقليص التكلفة على المشتركين إلى الحد الأدنى، إذ لو تم رفع مقدار التعويض لزادت التكلفة على المشتركين.

وأوضح أنه من خلال هذا النظام يتحقق البعد التكافلي بين جميع المشتركين، مشيراً إلى أنه مشابه لفرع المعاشات الذي يقدم تعويضات مالية محددة من دون ربط كلي لذلك بالاشتراكات المحصلة من المشتركين في النظام.

وأفاد الهبدان بأنه من الممكن أن يشترك الموظف وهو في العشرينات من عمره في نظام المعاشات و يتوفاه الله بعد ثلاثة أشهر، وتستحق عائلته المعاش الشهري لعشرات الأعوام بعد وفاته، على رغم كون إجمالي ما دفعه لا يتعدى بضعة آلاف

من الريالات، ويُقارن هذا بموظف آخر اشترك وهو في العشرينات من العمر واستمر في دفع الاشتراكات لأعوام طويلة وتوفى وليس له أفراد عائلة يستفيدون من المعاش، ما يعني عدم صرف المعاش على رغم دفعه مئات الآلاف، فكلا النظامين (ساند والمعاشات) مبنية على مبدأ التكافل بين أبناء المجتمع وليس صندوق ادخاري فردي بحيث يسترد المشترك عند نهاية فترة عمله اشتراكاته التي دفعها إذا لم تتحقق لديه شروط استحقاق التعويض.

وقال إن «نظام ساند يمنح المشتركين الذين تم استبعادهم من عملهم لأسباب خارجة عن إرادتهم الإعانة خلال الفترة الانتقالية الواقعة بين ترك الوظيفة السابقة والحصول على وظيفة جديدة وفق ضوابط منظمة لذلك، وكذلك يتم خلال هذه الفترة تأهيلهم وتدريبهم والبحث عن فرص وظيفية لهم»، مشيراً إلى أنه «سيتم تطبيق نظام ساند بصورة إلزامية على جميع السعوديين المشتركين في فرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية من دون تمييز في الجنس، بشرط أن يكون سن العامل عند بدء تطبيق النظام عليه دون التاسعة والخمسين».

وأشار الهبدان إلى أن «الاشتراكات الخاضعة للاشتراك تبلغ 2 في المئة من الأجر شهرياً، يدفع صاحب العمل 1 في المئة منها ويدفع المشترك 1 في المئة، إذ قام النظام على مبدأ المشاركة بين صاحب العمل والمشترك في التمويل لأن كلاهما مستفيد من منافع النظام سواء كان ذلك بشكل مباشر من قبل المشترك أو بشكل غير مباشر من قبل صاحب العمل».

وحول تأثير هذا النظام على جهود التوطين ومدى كونه سيزيد من كلفتها، أكد الهبدان «أن ضعف الشعور بالأمان الوظيفي يشكل أكبر العوائق أمام توجه الشباب للعمل في القطاع الخاص، وهو أحد مكونات كلفتهم على صاحب العمل لأن المواطن يحسب كلفة عامل الأمن الوظيفي في ذلك، والوضع الحالي يحد من فعالية جهود التوطين»، موضحاً أنه بتعزيز هذا الأمان عن طريق نظام «ساند» فهذا سيشجع على التحاق كوادر وطنية إضافية بسوق العمل ويسرع من عملية إحلال المواطن في العمل بالقطاع الخاص ويقلل من الكلفة، ما سيمكن أصحاب العمل من الاحتفاظ بموظفيهم المؤهلين واستقطاب مزيداً من الكوادر العاملة، بالإضافة لأبعاده الاجتماعية عبر توفير مصدر دخل للفرد والأسرة عند توقف مصدر دخلها.

زيادة كاميرات المراقبة في دور الإيواء.. بسبب مقاطع "يوتيوب"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م

اضغط هنا

الرياض - إبراهيم الزاحم

أقرت وزارة الشؤون الاجتماعية زيادة عدد كاميرات المراقبة الآلية لمتابعة سير العمل في دور الإيواء ومراكز التأهيل الشامل، التي تشرف عليها الوزارة، بعد تداول عدد من مقاطع الفيديو التي كشفت ممارسات خاطئة ضد النزلاء في عدد من دور الإيواء في مناطق سعودية. وأكد المتحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي لـ«الحياة» أن «الوزارة بدأت تركيب مزيد من كاميرات المراقبة في دور الإيواء ومراكز التأهيل الشامل في المملكة». (للمزيد)

وأشار إلى أن هذا التوجه يأتي رغبة من الوزارة في ضبط ومراقبة أداء عمل الجهات والمؤسسات والمشرفين العاملين في الدور، ومراكز التأهيل وضبط تعاملهم مع النزلاء بالطريقة الملائمة لأوضاعهم. وشدد على أن الوزارة لديها كاميرات مراقبة في دور الإيواء ومراكز التأهيل الشامل، وأن المراقبة مستمرة عليها منذ فترة، وستتم زيادة الكاميرات متى دعت الحاجة إلى ذلك. ويذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية كانت أجرت تحقيقات عدة في مقاطع فيديو انتشرت في موقع «يوتيوب» وعلى نطاق واسع خلال الأعوام الماضية، كشفت بعض الممارسات المخالفة والخاطئة للعاملين في مراكز التأهيل الشامل ودور الإيواء، في نجران والطائف ووادي الدواسر، وجازان، كما أصدرت عقوبات عدة على المشرفين والعاملين في تلك المراكز.

ممرضة سعودية تضرب بـ"العقال" في القريات

المصدر: جريدة الرياض الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/958750

القريات - عبدالله الرويلي
تعرضت ممرضة سعودية تعمل في قسم العناية المركزة بمستشفى القريات العام للضرب بـ"العقال" من مرافقي أحد المرضى المنومين ولاذ بالفرار.
وتلقت الجهات الأمنية بلاغاً يفيد بتعرض ممرضة للضرب، وفتحت تحقيقاً حول ملابسات هذه القضية، بمتابعة من مدير شرطة القريات المكلف العميد سعد علي المنيع الشراري ومدير الشؤون الصحية بالمحافظة محمد مصطفى منعم، وألقت شعبة التحريات والبحث الجنائي عند الساعة الواحدة من فجر الأربعاء القبض على المواطن (21 عاماً) المتهم بالاعتداء على الممرضة، ولا يزال التحقيق جاريا مع المتهم الذي مازال والده منوماً بالمستشفى.

"هدف" تطرح 2.6 مليون سيرة ذاتية لـ÷عاطلين× والشركات تكتفي بـ27 ألف وظيفة

70٪ نسبة انخفاض الوظائف الشاغرة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
اضغط هنا

محمد سعيد الشريف - جدة
ارتفع عدد السير الذاتية التي طرحها صندوق الموارد البشرية (هدف) في شهر يوليو الماضي إلى 8% حيث بلغت 2,6 مليون سيرة ذاتية للباحثين عن العمل من كافة مناطق المملكة، في حين كان عدد السير الذاتية الذي طرحت في شهر مارس الماضي 2.4مليون سيرة ذاتية ، بينما انخفضت الوظائف الشاغرة الذي توفرها شركات القطاع الخاص بنسبة 7% عن الفترة نفسها حيث بلغت في مارس 29 ألف وظيفة مقارنة بـ27 ألف وظيفة لشهر يوليو.
وجاءت أعلى نسبة في عدد السير الذاتية المقدمة لكل من منطقة مكة 575,570 سيرة ذاتية، ثم منطقة الرياض بـ556,866 سيرة ذاتية، فالمنطقة الشرقية بـ 416,310 سيرة ذاتية، في حين كانت أعلى نسبة في الوظائف الشاغرة من نصيب منطقة مكة الكرمة بـ13179 وظيفة، ثم في منطقة الرياض بـ9288 وظيفة، ثم المنطقة الشرقية بـ3369 وظيفة.

وأسفرت السير الذاتية للمتقدمين للوظائف أن من 2,634,831 سيرة ذاتية، 19% من حملة الشهادة الجامعية والدراسات العليا، ويبلغ عددهم 540,934، في حين بلغ نسبة من يحمل الشهادة المتوسطة والثانوية والدبلوم 56% بعدد يصل إلى 1,456,129، أمّا ما لا يقرأون، أو يقرأون ويكتبون بدون شهادة، ويحملون الشهادة الابتدائية فيشكلون ما نسبته 25%.
ونفس السياق تشير إحصاءات التعليم العالي ووزارة العمل السعودية إلى أن المتوسط السنوي لعدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل بلغ حوالى 264 ألفًا أي أن متوسط عدد الداخلين الجدد لسوق العمل خلال عامين يقدر بـ 528 ألفًا. وفي المقابل أشارت بيانات توظيف السعوديين إلى أنه قد تم خلال العامين الماضيين من إستراتيجية التوظيف التى تتبعها وزارة العمل توظيف ما يزيد عن ثلاثة أرباع المليون من السعوديين 751,840 مواطنًا ومواطنة، أي بما يفوق بكثير العدد المستهدف توظيفه في خطة وزارة العمل خلال المدى القصير.
أمّا فيما يتعلق بتنفيذ سياسات المدى المتوسط، فقد أوضحت إحصاءات وزارة العمل أنه منذ بداية شعبان 1434هـ حتى تاريخ اليوم، قد أسفرت الجهود عن انخفاضٍ ملحوظٍ في معدلات البطالة للذكور والإناث على حد سواء، حيث انخفض معدل بطالة الذكور من 7.4% إلى 6,1%، والإناث من 35,7 إلى 33,21%، وانخفض معدل البطالة الإجمالي لكلا الجنسين من 12,4% إلى 11,7%.
وارتفع معدل توطين الوظائف بالقطاع الخاص عام 2013 بما يزيد عن 5%، بالمقارنة بما كان عليه الحال عام 2009م، من 9,9% إلى 15,15%.
ونمى حجم العمالة الوطنية من بداية تطبيق وزارة العمل لإستراتيجية التوظيف وحتى نهاية 2013 م بنسبة 115% من 681,481 مواطنًا ومواطنة إلى ما يقارب المليون ونصف المليون عامل سعودي، وفي نفس السياق أسفرت مبادرات وزارة العمل من أجل عمل المرأة عن تزايد ملحوظ في أعداد السعوديات العاملات في القطاع الخاص، حيث ارتفع عددهن من 55,4 ألفًا في عام 2010م، إلى نحو مئة ألف 2011م، ثم إلى 215,840 في نهاية 2012م، ثم إلى 398,538 في نهاية 2013.
إلاّ أن الإحصائيات نفسها تشير إلى ارتفاع حجم العمالة الوافدة بنسبة تصل 32%، حيث ارتفع عددها من 6,214,067 إلى 8,212,782 وافدًا.

كيبل مكشوف يصعق طفلا في غابة رغدان بالباحة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
اضغط هنا

عبدالرحمن أبورياح - الباحة
صعق كيبل مكشوف يد طفل في غابة رغدان بالباحة بعد ان قام احد المصطافين بسحبه واخراج التوصيلة لاستخدامها كشاحن. واشتكى والد الطفل عبدالله عمرو الغامدي، الذي أجريت له عملية في أحد مستشفيات مكة المكرمة من كيابل الكهرباء المكشوفة في غابة رغدان والتي كان ضحيتها ابنه الطفل عبدالله بعد أن أصيب بإصابات بالغة جراء امساكه أحد الكيابل المجروحة، نقل على اثرها إلى مستشفى الملك فهد بالباحة ثم نقله والده الى أحد مستشفيات مكة لإجراء عملية جراحية له. وقال لـ»المدينة» أنه كان وأسرته في غابة رغدان بالباحة عندما تفاجأ بإصابة ابنه جراء الكيبل المكشوف مستغربا وجود هذا الكيبل في هذا المكان الذي يعتاده الناس بشكل يومي. وطالب بمحاسبة المتسبب في ذلك.
من جانبه ذكر مدير العلاقات العامة والاعلام بأمانة الباحة صديق الشيخي أن سبب المشكلة يعود إلى أن احد المصطافين قام بسحب الكيبل واخراج التوصيلة لاستخدامها في شاحن او تلفزيون او ما شابه وترك الكيبل مفتوحا الأمر الذي أدى إلى إصابة الطفل. وبين أن أمين المنطقة المهندس محمد بن مبارك المجلي وجه بتكليف مراقبين من الأمانة حول مشاهدة مثل تلك الظاهرة بجميع المنتزهات والحدائق ورفع تقارير وتطبيق النظام بحق من يعبث بذلك . وبين أن الامانة بصدد تركيب أفياش بالأعمدة لخدمة السائح والمقيم. مؤكدا أن الأمانة لا ترضى أن يتعرض أحد للأذى مهما كان.

تعليم جازان يعتمد المعلمات البديلات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140807/Con20140807716378.htm

محمد الكادومي (جازان)
اعتمد المدير العام للتربية والتعليم بمنطقة جازان محمد بن مهدي الحارثي، حركة توجيه المعلمات البديلات بتعليم جازان اللاتي تم تعيينهن بالأمر السامي، وتم توجيههن لمدارسهن وفق الاحتياج وقواعد المفاضلة، وستكون مباشرتهن للعمل بمدارسهن في 1435/10/28هـ.
وأكد مدير إدارة شؤون المعلمين بتعليم جازان محمد القاسمي، أن خطابات توجيه المعينات لمدارسهن ستسلم لهن من مكتب التربية والتعليم (الفرع النسائي) التابعة له المدرسة الموجهة إليها المعلمة.. ولمعرفة أسماء المعلمات وأماكن توجيههن زيارة موقع «عكاظ» الالكتروني على العنوان www.okaz.com.sa

إعادة توزيع مهام إدارات "الادعاء العام"

دائرة تختص بجرائم غسل الأموال وأخرى بالشكاوى الكيدية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140807/Con20140807716380.htm

عادل بابكير (جدة)
اعتمد رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام، توزيع اختصاص التحقيق بين دوائر الهيئة في الجرائم التي تحال إليها من الهيئة.
وجاء في تعميم للهيئة أنه تم توزيع الاختصاصات على دوائر التحقيق بالهيئة للعمل به على أن يراعى أنه في حال تضمنت القضية أكثر من وصف جرمي تشترك فيه أكثر من دائرة فتحال القضية للدائرة المختصة بالجرم الأكبر، وفي حال الاختلاف فيرجع لرئيس الفرع أو من ينيبه للتوجيه في ذلك، وجاء توزيع الاختصاصات كما يلي:
دائرة التحقيق في قضايا الاعتداء على العرض والأخلاق، إضافة لاختصاصاتها الأصيلة
التي تباشرها، تتولى التحقيق في الجرائم الواردة في نظام وحدات الإخصاب والأجنة وعلاج العقم، لائحة قواعد الحد من آثار الشكاوى الكيدية والدعاوى الباطلة.
أما دائرة التحقيق في قضايا الاعتداء على النفس، فإنها بجانب اختصاصاتها تتولى التحقيق في الجرائم الواردة في نظام تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، نظام استيراد المواد الكيميائية وإدارتها، نظام المتفجرات والمفرقعات، نظام مزاولة المهن الصحية (لجان النظر في مخالفات النظام)، نظام

مزاولة المهن الصحية (الهيئة الصحية الشرعية) ، نظام المرور، نظام الأسلحة والذخائر، تعليمات وإجراءات جثث مجهولي الهوية، قضايا إشعال الحريق داخل السجون، قضايا استخدام أشعة الليزر للإضرار بالغير.
وتتولى دائرة التحقيق في قضايا الاعتداء على المال، التحقيق في جرائم الاعتداء على المال بكافة أوصافها الجرمية، إضافة للجرائم الواردة في نظام الأوراق التجارية، نظام المحاسبين القانونيين، نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، مخالفات أصحاب حملات الحج الوهمية.
وتختص دائرة التحقيق في قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية بالتحقيق في الجرائم الواردة في نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، أو أي أوصاف جرمية متعلقة بقضايا المخدرات أو المؤثرات العقلية.
أما اختصاصات دائرة التحقيق في جرائم الوظيفة العامة، فإنها تتمثل في التحقيق في جرائم الوظيفة العامة والجرائم الواردة في نظام الأحوال المدنية، نظام أمن الحدود، نظام الجنسية العربية السعودية، نظام الإقامة، نظام المحاماة، نظام الإحصاءات العامة للدولة، نظام الإيداع في المخازن العامة، نظام عقوبات انتحال صفة رجل السلطة العامة، نظام مباشرة الأموال العامة، الجرائم المنصوص عليها في المرسوم الملكي رقم (43) وتاريخ 1377/11/29هـ.
وتتولى دائرة التحقيق في قضايا الأحداث، التحقيق في جرائم الأحداث والفتيات المنفردين، واستجواب الأحداث والفتيات في القضايا التي بها متهمون من غيرهم ما لم تتطلب مصلحة التحقيق خلاف ذلك.
وجاء من اختصاصات دائرة التحقيق في قضايا الجرائم الاقتصادية، التحقيق في الجرائم الواردة في نظام غسل الأموال، نظام البيانات التجارية، اللائحة التنظيمية لمزاولة مهنة التعقيب على المعاملات لدى الجهات الحكومية، قضايا توظيف الأموال، نظام مكافحة التستر التجاري، نظام مكافحة الغش التجاري، اللائحة التنظيمية لمنع غير السعوديين من التعامل في مجال إسكان الحجاج والمعتمرين والزوار، نظام «قانون» الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظام مراقبة البنوك، نظام العلامات التجارية، نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، نظام الشركات، نظام المعايرة والمقاييس، نظام المنافسة، نظام مقاطعة إسرائيل، نظام الآثار، نظام حماية خطوط السكك الحديدية، النظام الجزائي الخاص بتزييف وتقليد النقود، نظام المحكمة التجارية، نظام الحراسة الأمنية المدنية الخاصة، نظام الطيران المدني، نظام حقوق المؤلف، نظام براءة الاختراع، نظام التسوية الواقية من الإفلاس، نظام السوق المالية، نظام حماية المرافق العامة، نظام الدفاع المدني، نظام الموانئ والمرافئ والمنائر البحرية، نظام الأنشطة المقلقة للراحة أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو البيئة، النظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، نظام الثروة الحيوانية، نظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية الحية في المياه الإقليمية للمملكة، نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها، نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، نظام صيد الحيوانات والطيور البرية، نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية، النظام العام للبيئة، نظام البحث العلمي البحري في المناطق البحرية التابعة للمملكة، نظام مراقبة شركات التمويل، وقضايا سندات الهدي والأضاحي.

مواطنون: مستشفى تيماء تحول لـ"صالة مغادرة"

المصدر: جريدة الوطن الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=196364&CategoryID=5

تيماء: عبدالله الخمعلي
وصف مواطنون من أهالي محافظة تيماء التابعة لمنطقة تبوك مستشفى المحافظة بـ"صالة مغادرة" لتحويله معظم الحالات لمستشفيات تبوك بسبب عدم وجود استشاريين لبعض التخصصات المهمة، والتي يفترض توفرها في مستشفى يخدم شريحة كبيرة من السكان، سواء من أهل المحافظة أو القرى التابعة لها، أو من سالكي الطريق الدولي الذي يمر به الحجاج والمعتمرون.
وتلقت "الوطن" مناشدات عديدة من أهالي تيماء يطالبون المديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة بتوفير التخصصات التي يحتاجها المستشفى، ودعمه بكوادر بشريه متميزة لتحقيق الخدمة المفترضة للمرضى، حيث ذكر المواطن أحمد العنزي أن قضية التحويل لتبوك قضية لا غنى عنها في أبسط الحالات.

وأضاف أن غياب أطباء لتخصصات هامة حول المستشفى لصالة مطار يقف بها المرضى ساعات بانتظار الموافقة على تحويلهم فضلاً عن الأشخاص الذين ينقلون مرضاهم بسياراتهم الخاصة تداركاً للوقت.
وأشار المواطن سلامة العنزي إلى أن مستشفى تيماء العام يفتقد لاستشاريين في التخصصات الهامة ومنها العظام، حيث ذكر أنه وقع حادث دهس لعمال قبل أيام ولحقت بهم بعض الكسور وتم عمل جبيرة لهم إلا أنه تم أيضاً تحويلهم لتبوك وإجراء عملية جراحية لاثنين منهم.
بدورها، نقلت "الوطن" مطالب المواطنين وتطلعاتهم للمتحدث الرسمي للشؤون الصحية بمنطقة تبوك عودة بن سالم العطوي، قبل عدة أيام، إلا أن الصحيفة لم تتلق أي رد حتى ساعة إعداد هذا التقرير.

"الغامدي": قرار إنشاء هيئة المقيّمين المعتمدين قوبل بالارتياح التام قصور الوعي بالتثمين وعدم التقيد بالعدالة يرفعان أسعار العقارات

المصدر: جريدة سبق الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
http://sabq.org/WVhgde

عبدالله الراجحي- سبق- جدة:
أكد متخصص في الشأن العقاري موثوقية عمليات التثمين والرقابة عليها كبحاً لجماح زيادة الأسعار بمناطق ومحافظات السعودية وجدة على وجه الخصوص، وإيجاد متخصّصين يقومون بعمليات التثمين، لتجنيب المستثمرين دفع مبالغ إضافية تزيد على قيمة العقار الحقيقية؛ ما ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني من جهة، وتشجيع الاستثمار في المجال العقاري من جهة أخرى، وتحسين مناخه، وتوفير الحوافز والتسهيلات اللازمة.
وأشار رئيس طائفة العقار بمحافظة جدة خالد بن عبدالعزيز الغامدي إلى أنه للنهوض بصناعة العقار بالسعودية نجد أن وضع قواعد وتنظيم للتقييم العقاري وإرساء معايير واضحة ومحددة وثابتة للتقييم العقاري والمقيمين لتحقيق العدالة ورفع الأداء وتنظيم السوق من الأهمية بمكان. لافتاً إلى أن قرار مجلس الوزراء القاضي بالموافقة على إنشاء الهيئة السعودية للمقيّمين المعتمدين قوبل بالارتياح التام من الأوساط الاقتصادية في السعودية، لتحقيقه هدف تقييم العقارات والمنشآت الاقتصادية والمعدات والممتلكات المنقولة ونحوها، وتطوير مهنة التقييم ورفع مستوى العاملين فيها.
وعد القرار خطوة تنظيمية لأعمال تقييم العقارات والمنشآت الاقتصادية في ظل المطالبات بوجود مثل هذه الهيئة؛ لتكون أعمال التقييم نظامية، وتحت إشراف جهة متخصصة ورسمية. مشدداً على دور الهيئة الذي سيركز على المساهمة في الحد من ارتفاع أسعار العقار وتقييمه بالسعر العادل؛ ما سيجعل صغار المستثمرين الذين يبحثون عن أسعار عادلة يحققون أرباحاً معقولة، كما أن انتشار الوعي العقاري المثالي بكل شرائح المتعاملين بالسوق سيزيد من استقرار السوق والتقليل من المضاربات والمخاطر فيه.
وفي الوقت الذي يواجه فيه التثمين العقاري في السعودية تحديات كبيرة دعا إلى أهمية تأهيل كوادر وطنية قادرة على التعامل باحتراف في مجالات التثمين العقاري بالسوق المحلي، الذي أصبح يتحدث بلغة الحسابات والتحليلات المنطقية، وليس الشائعات ورغبات الآخرين، في ظل قصور الوعي بأهمية التثمين العقاري الذي يكبد المستثمرين دفع مبالغ إضافية، تزيد على قيمة العقار الحقيقية؛ وذلك نتيجة عدم قدرة المستفيدين من التثمين العقاري على اختيار المثمن المناسب للعقار المناسب، لغياب المعايير الموحدة لممارسة مهنة التثمين العقاري ومعايير عمل للحكم على أداء وعمل المقيمين.

وأفاد بأن عدد المكاتب العقارية بمدينة جدة، وفقاً للإحصائيات المعلنة من الغرفة التجارية الصناعية بجدة، يصل إلى 1500 تقريباً، مسجلة رسمياً بالغرفة التجارية الصناعية بجدة، وتملك سجلات تجارية، ويوجد قرابة 2000 مكتب غير مرخصة، ولا تملك سجلات تجارية؛ وهذا ما يسبب عدم توافر المعلومات بالسوق، وغياب تعاون المتعاملين في هذه المهنة فيما بينهم. مبيناً أن المثمن العقاري يلعب دوراً مهماً وحيوياً.

ويعد المثمن هو عين الممول في السوق العقاري، ويوفر معلومات وبيانات مهمة للممول عن السوق العقاري، التي تساهم في اتخاذ قرار ائتماني سليم، يتعلق بالمخاطر التي يتم التعرض لها عن طريق التمويل العقاري.

وقال: التثمين عملية مهمة جداً، وذات تأثير كبير على القطاع العقاري، والتثمين الجيد المعد من قِبل مثمن محترف، الذي تم فيه اتباع الإجراءات المعتمدة، يوفر الحماية اللازمة للأطراف كافة، سواء المستثمرون أو الممولون أو العملاء أو شركات التأمين أو القطاع العقاري أو القطاع المالي والاقتصاد كله. ومن المهم اتباع أفضل المعايير في اختيار المثمن العقاري، ومن أهمها ضرورة توافر الاستقلالية؛ فلا يمارس المثمن أعمال الوساطة بجانب التثمين العقاري، وأن يكون التثمين العقاري النشاط الرئيسي والوحيد للمنشأة، والتأكد من مستوى التعليم والخبرة والممارسة والسمعة وتوافر المراجع.

وعد التثمين حجر الزاوية وأحد العناصر الأساسية في المنظومة العقارية، ويحتاج لقدر كبير من التأصيل العلمي، وأن العاملين في هذا المجال والمهتمين به بحاجة ماسة لورش عمل ودورات مكثفة، يتعرفون من خلالها على المبادئ والأسس العلمية للتثمين العقاري وتطبيقاتها في الواقع العملي؛ ليكونوا قادرين على ممارسة هذه المهنة باحتراف وفعالية، وإكسابهم المفاهيم والأسس العلمية والمهارات العملية في مجال التثمين والتقييم العقاري وفق منهجية متكاملة لإعداد كوادر عالية التخصص والمهنية.

وشدّد على سعي طائفة العقار بمحافظة جدة لإيجاد تثمين عقاري يقوم على المهنية والاحترافية والنزاهة، انطلاقاً من معطيات أساسية، كنوعية العقار وموقعه ومساحته ومستوى المنطقة وجودة الأعمال الهندسية والتشطيبية الداخلية والخارجية، وحالة العرض والطلب ووظيفة العقار أو الغاية المرجوة منه وإمكانية نقل الملكية، والعديد من العناصر الأخرى، التي قد لا تبدو ظاهرة للعيان. وتقوم الطائفة بتقييم العقار بواسطة خبراء في مجال التقييم والتثمين العقاري.

من جانبه، رأى المثمن العقاري المعتمد خليفة المسلماني أن عملية التقييم العقاري بحد ذاتها مؤثرة على الوضع الاقتصادي للدولة، وعلى عمليات التمويل والاقتراض من المؤسسات المالية، وكذلك معيشة الفرد المستفيد؛ فالتثمين العقاري يلعب دوراً مميزاً ورئيساً في عملية الاستدانة من المؤسسات المالية أو عند البيع والشراء.

وأشار إلى أن للتثمين العقاري تأثيرات اقتصادية عميقة، ويعتمد في المقام الأول على النزاهة وعدم المحسوبية ومعطيات السوق بشكل عام، فضلاً عن نوعية العقار وموقعه ومساحته ومستوى المنطقة وجودة الأعمال الهندسية والتشطيبية الداخلية والخارجية وحالة العرض والطلب بالمنطقة والهدف من العقار سكنياً أو تجارياً أو إدارياً، وإمكانية نقل الملكية حسب القوانين المتبعة بالدولة، وعناصر أخرى ذات حرفية وتخصصية، ترجع إلى كفاءة المثمن ومتابعة القوانين والتعديلات الحاصلة التي من شأنها أن يحصل كل طرف من الأطراف على النزاهة والحرفية والرأي المستقل في عملية التثمين.

وأكد أهمية إكساب المشاركين المفاهيم والأسس العلمية والمهارات في مجال التثمين والتقييم العقاري، وفق منهجية متكاملة لإعداد كوادر عالية التخصص والمهنية من خلال تدريسهم مهارات التثمين عن طريق اتباع المنهج العلمي المتكامل لأعمال التقييم العقاري ومعاييره المتبعة دولياً، وإكسابهم بعض المهارات، مثل التوقع المستقبلي بالنسبة للعقارات، وهي ضرورية في تحديد سعر العقار.

وقال: الوضع يقتضي تقنين مهنة التثمين العقاري، وذلك من خلال التشريعات والأنظمة الإدارية التي تحمي المهنة وتنظمها، وتتماشى مع وضع السوق واحتياجات المجتمع، وأن يتم تشديد الرقابة على المتعاملين في سوق التثمين العقارية، لضمان الشفافية في عمليات البيع والشراء، ولكي يتمكن القائمون على القطاع من التحكم في أسعار السوق، فلا ترتفع الأسعار بشكل عشوائي، وبأسلوب لا يخضع لأسس ومعايير من شأنها زيادة نسبة التضخم في البلاد.

وأفاد المثمن العقاري المعتمد أحمد الكبيسي بأن أزمة التثمين العقاري الخاطئ ترتكز على محاور عدة، يجب مراعاتها عند وضع القانون الجديد لتفادي تضخم المشكلات مستقبلاً بما يهدد القطاع ويقوض أركانه كافة بغياب القيم المنظمة لعمليات البيع والشراء، ويجب تقييد عمل المثمنين على من يمتلكون مكاتب عاملة في هذا الشأن؛ الأمر الذي يترتب عليه متابعة شاملة ودائمة للسوق العقارية، ويفيد بشكل جدي في خروج التثمين بشكل أكثر دقة وأقرب للصواب.

وأكد ضرورة اعتماد المثمن من قِبل مؤسسات القطاع العام والخاص، وضرورة منح المثمن العقاري رخصة موثقة من وزارة العدل، تثبت مزاولته المهنة؛ ما يترتب عليه القضاء على المتطفلين على هذا القطاع، وأن يتمكن المسؤولون من محاسبة المثمن المقصر من خلال متابعته بشكل دقيق، وبصورة مستمرة.

السرحاني أكد حرص الإدارة على حقوق المرضى وكذلك الموظفين

مواطن يعتدي بالضرب على طبيب عيون بمستشفى الملك عبدالله ببيشة

المصدر: جريدة سبق الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
http://sabq.org/SVhgde

عبير الرجباني - سبق - بيشة:
اعتدى مواطن مساء يوم أمس الأربعاء بالضرب على طبيب عيون في قسم الطوارئ بمستشفى الملك عبدالله بمحافظة بيشة.

وأوضح المتحدث الرسمي لصحة بيشة أن أحد المواطنين قد قام مساء يوم أمس الأربعاء بالاعتداء بالضرب على طبيب مقيم، في تخصص العيون بقسم الطوارئ بمستشفى الملك عبدالله بمحافظة بيشة أمام أعين المراجعين، وحاول المعتدي الهرب، قبل أن يتدخل أمن المستشفى والجهات الأمنية ويتم تسليمه للشرطة.

ومن جهة أخرى أكد الدكتور معتق السرحاني المشرف العام على مستشفى الملك عبدالله ببيشة أن الجميع حريصون كل الحرص على حقوق العاملين بالمستشفى، كما يحرصون على حقوق المرضى، في تقديم الخدمة الصحية التي يتطلعون إليها.

ولفت إلى أن إدارة المستشفى تأمل من المراجع عند ملاحظته أي قصور في الخدمة الصحية المقدمة له عليه التوجه إلى قسم علاقات وحقوق المرضى أو للمدير المناوب وهما موجودان على مدار الساعة وسيجد منهم العون والمساعدة.

المنطقة الشرقية الأعلى في نسبة النمو بـ9،7٪

15٪ زيادة في أعداد المتقاعدات بالمملكة خلال العام الماضي

المصدر: جريدة اليوم الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
www.alyaum.com/section/local_news

خلف الخميسي – الرياض
نمت نسبة المتقاعدات في المملكة 15.3 في المائة، حيث بلغ العدد الإجمالي 50.838 متقاعدة حتى نهاية العام المالي 2013 مقارنة بعدد 44.093 متقاعدة في عام 2012 بزيادة قدرها 6.745 متقاعدة، بينما لم يتجاوز العدد 5.874 متقاعدة خلال السنة المالية 2001، وحصلت سنوات الخبرة الـ20 على النصيب الأعلى في أعداد المتقاعدات.

وفي إحصائية حصلت "اليوم" على نسخة منها، أوضحت أن المتقاعدات حسب أسباب نهاية الخدمة للعام الماضي شكلن ما نسبته 72.9 في المائة من إجمالي عدد المتقاعدات، تليهم شريحة المتقاعدات لبلوغ السن النظامية، حيث شكلن ما نسبته 18.1 في المائة، في حين شكلت المتقاعدات بسبب العجز ما نسبته 3.1 في المائة من إجمالي عدد المتقاعدات.
وتصدرت المنطقة الشرقية زيادة أعداد المتقاعدين في المناطق الإدارية عام 2013 مقارنة بالعام الذي قبله، حيث بلغت أعلى نسبة لها بـ 9.7 في المائة، ثم منطقة الرياض 9.3 في المائة، وجاءت منطقة الحدود الشمالية بأقل عدد من المتقاعدين بلغوا 8.498 متقاعداً، وشكلوا ما نسبته 1.4 في المائة من إجمالي عدد المتقاعدين.
وبلغت أعداد المتقاعدات حسب أسباب نهاية الخدمة 50.838 متقاعدة حتى نهاية العام الماضي، كان منهن 9195 متقاعدة بسبب التقاعد لبلوغ السن، بينما وصل العدد لـ 37.084 للتقاعد المبكر، ووصل الرقم إلى 1572 بسبب التقاعد بسبب العجز، ولأسباب أخرى 2987 متقاعدة.
وفي توزيع المتقاعدات حسب سنوات الخدمة، حصلت سنوات الخبرة الـ 20 سنة على النصيب الأعلى في أعداد المتقاعدات ليصل العدد إلى 5305 متقاعدات، تلا ذلك خبرة الـ31 سنة بـ4150 متقاعدة، وفي المركز الثالث خبرة الـ21 سنة ليصل العدد إلى 3733 متقاعدة، فيما حصلت عدد سنوات الخبرة ذات الـ 42 سنة على النصيب الأقل بعدد 26 متقاعدة.
وشهدت الأعوام الماضية نمواً متسارعاً في أعداد المتقاعدين بنسبة تصل إلى سبعة في المائة سنوياً، ولذلك حرصت المؤسسة العامة للتقاعد على مواكبة هذا النمو للاستمرار بتقديم خدمات عدة للمتقاعدين سواء من خلال موقعها الإلكتروني والذي يقدم أكثر من 100 خدمة أو من خلال فروعها ومكاتبها المنتشرة في جميع مناطق المملكة.
وتشير الإحصائيات السنوية للمؤسسة إلى أن عدد المتقاعدين قد بلغ 617.070 متقاعداً و 392.298 مستفيداً، وتم صرف معاشات سنوية لهم خلال العام الماضي تجاوزت الـ 45.3 مليار ريال، وتشير التقارير إلى أنه في حين استمرار نسبة النمو على نفس الوتيرة السابقة فمن المتوقع أن يصل عدد المتقاعدين بنهاية السنوات العشر المقبلة إلى 1.2 مليون متقاعد.
وبلغ إجمالي عدد المتقاعدين 617.070 متقاعداً حتى نهاية العام المالي 2013 منهم 460.280 من المتقاعدين الأحياء، بينما بلغ إجمالي عدد المتقاعدين المتوفين 56.790 متقاعداً متوفى، وفيما يتعلق بالمبالغ المصروفة فقد بلغ إجمالي ما تم صرفه كمعاشات وكدفعة واحدة 45.3 مليار ريال في نفس العام، كما قامت المؤسسة بصرف 441.298 مليون ريال منذ إنشائها.
ويشكل عدد المتقاعدين الذكور في نهاية العام 2013 الغالبية العظمى من المتقاعدين، حيث بلغ عددهم 566.232 متقاعدة، وبنسبة قدرها 91.8 في المائة من إجمالي عدد المتقاعدين، بينما بلغ عدد المتقاعدات الإناث 50.838 متقاعدة وبنسبة قدرها 8.2 في المائة من إجمالي عدد المتقاعدين.
وكانت نسبة زيادة المتقاعدين الذكور خلال الفترة المحددة 7.9 في المائة، في حين بلغت نسبة زيادة عدد المتقاعدات الإناث 15.2 في المائة، ويلاحظ أن متوسط الزيادة في أعداد المتقاعدين الذكور خلال العشر سنوات الماضية بلغ 8.4 في المائة، بينما كان متوسط الزيادة للإناث 18 في المائة.
واستحوذت منطقة الرياض على أكبر عدد من إجمالي المتقاعدين في العام المالي 2013، حيث بلغ عددهم 154.345 متقاعداً، شكلوا ما نسبته 25.0 في المائة من إجمالي عدد المتقاعدين في المملكة، تليها منطقة مكة المكرمة، حيث بلغ عددهم 147.434 متقاعداً شكلوا ما نسبته 23.9 في المائة من إجمالي عدد المتقاعدين في المملكة.
وشكلت نسبة المتقاعدين حسب الفئتين العمرية 45-49 و 50-54 الأغلبية، حيث بلغت نسبتهما 43.3 في المائة؛ نظراً لتوافق هذه الفئتين العمريتين مع بلوغ السن للمتقاعدين العسكريين على اختلاف رتبهم العسكرية، والمتقاعدين مبكراً من المتقاعدين المدنيين والذين تجاوزت مدة خدمتهم 25 سنة في أغلب الأحوال.
وبلغت نسبة المتقاعدين عند سن 60-64 20.4 في المائة من إجمالي المتقاعدين.
وبلغ عدد المتقاعدين المتوفين بعد التقاعد 415 متقاعداً متوفى حتى نهاية العام المالي 2013 94، بزيادة قدرها 6.5 في المائة عن العام السابق، مقارنة بزيادة في عدد المتوفين لعام 2012 التي بلغت 8.0 في المائة، بينما شكل عدد المتقاعدين الذكور المتوفين بعد التقاعد بحسب الجنس 92.386 متقاعداً، وبنسبة قدرها 97.9 في المائة من إجمالي عدد المتقاعدين المتوفين بعد التقاعد.
بينما بلغ عدد المتقاعدات المتوفيات بعد التقاعد الإناث 2.029 متقاعدة وبنسبة قدرها 2.1 في المائة من الإجمالي، ويلاحظ أن متوسط الزيادة في أعداد المتقاعدين المتوفين بعد التقاعد الذكور خلال العشر السنوات الماضية بلغ 9.5 في المائة، في حين كان متوسط الزيادة للإناث 18.9 في المائة.

مرحلتها الأولى تبدأ في الدمام والخبر والأحساء

محاكمات بـ"الدوائر التلفزيونية" لنزلاء السجون بالشرقية

المصدر: جريدة اليوم الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4005635

عبدالعزيز مخزوم- الدمام

تستعد إدارة سجون المنطقة الشرقية لتطبيق نظام المحاكمة «عن بعد» عبر تخصيص كبائن لنزلائها بين المحاكم والسجون.

وأكد الناطق الاعلامي للسجون الرائد عبدالله الحربي لـ«اليوم» أن المحاكمة عن بعد للنزلاء ستتم وفق نظام متكامل دقيق، والتأكد من هويتهم من خلال البصمة ومجهزة بتقنيات صوتية ومرئية متكاملة يتم من خلالها عقد جلسات المحاكمات عبر الدوائر التلفزيونية، وستبدأ مرحلتها الأولى في الدمام والأحساء والخبر ، بمعدل ما بين 10 إلى 15 كابينة في السجون السبعة والإصلاحيات التي تضمها المنطقة الشرقية.

وأشار إلى أن عدة مشاريع إنشائية وتطويرية وتقنيات حديثة بمدينة الدمام تشمل مباني ومرافق جديدة، ومنها إضافات وتحسينات لسجن الدمام الحالي تشمل إنشاء مباني عنابر ومباني خدمية جديدة، وكذلك مشروع تقني يتضمن أجهزة مراقبة وتفتيش، مشيرًا إلى تلك المشاريع تحت إجراءات الترسية، إضافة لمشروع جارٍ تنفيذه حاليًا يتمثل في إنشاء إصلاحية نموذجية في مدينة الدمام تشتمل على أفضل المعايير التصميمية، مشيرًا إلى أن المديرية العامة للسجون تعمل على كافة البرامج والخطط الطموحة بمختلف إداراتها من أجل تطوير السجون في المملكة، ومتابعة تنفيذ البرامج والخطط طبقًا لمراحلها المختلفة سعيًا للارتقاء نحو الأفضل والأصلح، ومن ضمنها إنشاء السجون الحديثة المطابقة لأحدث المواصفات العالمية من حيث المساحة الواسعة للمباني والتهوية والمرافق الصحية، مع تكامل البرامج الإصلاحية والخدمات التعليمية والتثقيفية والترفيهية والرياضية.

ويأتي ذلك في إطار تطوير آلية العمل العدلي ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، وتتجه وزارة العدل إلى محاكمة النزلاء من عنابرهم بهدف مراعاة الخصوصية وإنجاز القضايا وإجراءاتها عن بعد بيسر ومرونة واختصار الوقت والجهد، وذلك يمثل تحولًا نوعيًا وتاريخيًا على مستوى المنافسة العالمية في سرعة أداء العدالة بكافة ضماناتها الشرعية والنظامية، ومن جانبه وقع مدير عام السجون اللواء إبراهيم الحمزي عقد إعاشة النزلاء مع ثلاث شركات كبرى متخصصة في تقديم الوجبات المثالية الصحية بقيمة مليار و 179 مليون ريال، ولمدة ثلاث سنوات لتغطية كافة السجون بالمملكة، موضحًا أن توقيع هذا العقد جاء بعد موافقة المقام السامي الكريم، وبمتابعة وتعميد من الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية التي تعكس اهتمام القيادة الرشيدة -أيدها الله- بالنزلاء والحرص على رعايتهم وتقديم أفضل الخدمات لهم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وعي المستهلكين يسهم في حمايتهم

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 5 شوال 1435هـ - 1 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/01/article_872374.html

كلمة الاقتصادية

حالات جديدة من الغش التجاري كشفتها الفرق الرقابية المختصة بالتعاون مع البلديات الفرعية بعد تكثيف الجولات الميدانية على مواقع بيع اللحوم في مدينة جدة، حيث تمت إحالة تسع قضايا غش تجاري إلى الجهات المختصة تمثلت في عدم وضع قائمة الأسعار، وعدم وضع لوحة تبين نوع اللحوم، والعثور على لحوم منتهية الصلاحية، وبيع لحوم مبردة على أنها لحوم طازجة، وقد تكون معالجة هذه الحالات بإزالة الحظائر والأحواش العشوائية للأنعام داخل المحافظة بما فيها أحواش الإبل، حيث تمكنت الأمانة من إزالة 832 حظيرة وحوشا، كما بلغت قيمة المخالفات من جرّاء ضبط هذه المخالفات 237500 ريال معظمها مخالفات على قصور الأفراح والملاحم والمطابخ.

أيضا الفرق الرقابية ومن خلال الجولات الميدانية في سوق الخضار المركزي، وجدت عددا من المخالفات، التي بلغت 344 مخالفة، وتم إتلاف 7420 عبوة من الخضار والفاكهة لعدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي وهذه الجولات الميدانية تؤكد أهمية وحاجة السوق المحلية إلى تكاتف الجهود من أجل مواجهة الغش والاحتيال والمغالاة في الأسعار والاحتكار، وغير ذلك من الصور المسيئة للمستهلكين وللنشاط التجاري بشكل عام، ومنها ما تم الكشف عنه من تسويق لدجاج غير صالح للاستهلاك الآدمي، إضافة إلى ما تم الكشف عنه من تسويق الأسماك الفاسدة في عدد من أسواق الأسماك التي تعطي الصورة الحقيقية لما يجري من غش وتدليس وصل في بعض الأسواق إلى 70 في المائة من حجم ما يتم بيعه.

إن ما صرّح به مسؤول في جمعية حماية المستهلك في العام الماضي يتضمن رسالة تحذير إلى المستهلكين، كما أنه يبلغ رسالة إبراء ذمة إلى الجهات المختصّة لتتحرك للاهتمام بمكافحة الغش التجاري البالغ الخطورة على الصحة العامة، والأخطر هو عدم وجود تنسيق وتفاهم بين الجمعية والغرف التجارية؛ الأمر الذي وصل بهما للوقوف أمام القضاء في دعوى تسوية حقوق مالية واجبة الأداء، حيث كسبت الجمعية قضيتها ضدّ غرفة الرياض وفي طريقها لحسم باقي القضايا، ومنها ضدّ غرفة جدة، وهو ما يؤسِّس لمبدأ الإلزام القضائي للغرف التجارية لمصلحة الجمعية ليكون معمولاً به مع باقي الغرف التجارية الصناعية في المملكة.

لقد أصبحت مراقبة الأسواق في غاية الضرورة والأهمية، خصوصاً ما يتعلق بصحة ودواء وغذاء الأفراد والمجتمع، حيث لا يمكن تدارك الأضرار إلا بعد تفاقمها وتعدد ضحاياها واتساع رقعة الضرر فيها، وعندما تهتز الثقة بسلامة القوت اليومي للأسرة، فإن الأمر يتجاوز ارتفاع الأسعار إلى تعريض حياة الناس للخطر، وتم بالفعل تسليم الرسالة من جمعية حماية المستهلك إلى الجهة المختصة، حيث يجب أن يكون التحرُّك سريعاً ومناسباً للخطر المتوقع وطبيعته؛ فالغذاء قد يكون سبباً في وفيات وأمراض وتكاليف باهظة يمكن تفاديها.

الحرب الدنيئة على الأطفال

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 5 شوال 1435هـ - 1 أغسطس 2014م
اضغط هنا

أ.د. نجاح أحمد الظهار

إنَّ من أقذر الحروب وأحقرها في العالم القديم والحديث الحرب التي تخترق العمق الإنساني، وتصيبه في مقتل، عن طريق تكريس ترسانتها الحربية وقنابلها إلى صدور الأطفال الأبرياء، وتزداد دناءتها وخستها من اختيارها للزمان والمكان، وأكبر مثال على ذلك مجزرة وجريمة الحرب الدنيئة التي قام بها الكيان الصهيوني على محيط منتزه مخيم الشاطىء بغزة، ما أسفر عن مقتل 10 أطفال، في أيام العيد، وهم يلعبون ويمرحون محتفلين بعيد الفطر المبارك.

أي جريمة أبشع من قتل بسمةٍ على شفاه طفل، وهو يضحك مبتهجًا مسرورًا في ملعبه الآمن؟

إنَّ مجزرة أطفال مخيم الشاطيء لدليل على تدهور النفسية الصهيونية وانهزاميتها، وفشلها الذريع من الوقوف في وجه رجال المقاومة، فأخذت توجه صواريخها إلى صدور الأطفال الأبرياء حتى ترفع من عدد ضحاياها، لتوهم نفسها ومواطنيها الذين أصابهم الخوف والذعر بقوتها الوهمية .

وبلغت بهم النذالة أن أخذ بعض شبابهم يتغنَّى فرحًا بموت أطفال غزة، وتقول كلمات الأغنية التي يرددونها في نشوة شيطانية (لا دراسة في غزة غدًا لأنه لم يبق فيها أطفال).

إنَّ انهزام الصهيونية الأخلاقي سيظل عارًا يطاردها إلى الأبد،

فقد بلغ حجم الخسائر البشرية في غزة حتى يوم الأربعاء الفارط من هذا الأسبوع أي خلال 24 يوماً :1405 شهداء، منهم 287 طفلاً شهيداً، 130 امرأة شهيدة، 57مسناً شهيدًا، و756رجلاً شهيدًا وبلغ عدد الجرحى 7000جريح، منهم : 2164 طفلاً جريحًا ،و 1314امرأة جريحة، 262 مسنًا جريحًا، 3240رجلاً جريحاً، وهدمت بالكامل 7500 منزل، 74 مسجدًا، 152 منشأة تعليمية ما بين مدرسة وجامعة، 170 منشأة خدمية ،ولعل أخطرها ما قامت به مؤخرًا من تدمير محطة الكهرباء، واستهدفت50 طاقمًا طبيًا، وارتكبت 62 مجزرة من أبشع وأشنع مجازر الحروب، هذا إلى جانب 190 ألف متشرد بلا مأوى، وهذه الإحصائية تتنامى كل دقيقة.

أليس هذا كله يمثل في أجندة الحروب دليلاً رسميًّا على عجز الصهيونية الحاقدة، التي تصر في غباء محكم على التدمير الممنهج للإنسان والأرض؟

وإنِّي لاستغرب وأتساءل عن الموقف المتخاذل لجمعيات وهيئات حقوق الطفل وحقوق الإنسان في العالمين العربي والغربي، فإذا كان الغدر بأطفال فلسطين الأبرياء لم يحركها، فإنِّي أدعوها لغلق أبواب مكاتبها، لأنها جهات فارغة وانحيازية وعنصرية. فلو كان هؤلاء القتلى هم أطفال مستوطنة يهودية لخرجت بكل طاقمها، بل عن بكرة أبيها تُجرِّم هذا الفعل ضد الطفولة ووصف فاعليه بالإرهابيين .

شراكة المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 5 شوال 1435هـ - 1 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140801/Con20140801715443.htm

زين عنبر

على الرغم من أن المرأة السعودية في نظر النظام الأساسي للحكم وفي فكر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود هي مواطنة تتمتع بالمساواة ولها حقوق وواجبات كفلها النظام والقانون وفقا للشريعة الإسلامية التي يقوم عليها نظام الحكم في المملكة إلا أن من المستغرب أن نجد اليوم في مجتمعنا لدى بعض الشرائح من لايزال يقف حجر عثرة أمام تحقيق طموحات المرأة السعودية وتمكينها بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، دون أن يستندوا في هذا الرفض إلى أي عقل أو منطق أو حتى نصوص شرعية أو قانونية اللهم إلا ما يعتمل في نفوسهم من حب للسيطرة وفقا لأهوائهم الشخصية البحتة، هؤلاء الرافضون لتمكين المرأة قد نجدهم في مجتمعنا عبارة عن أفراد وجماعات يعملون ليل نهار على تهميش المرأة والنيل من حقوقها حيث يتجلى ذلك في بعض البيوت التي تشهد اضطهادا للمرأة دون أن يكون لهن حول ولا قوة في الدفاع عن حقوقهن داخل بيوتهن حيث تصل تلك الحرب ضدهن إلى ارتكاب جرائم من العنف الأسري اللفظي والمادي، كذلك يبرز هذا التهميش من خلال بعض التدوينات في مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت أو الصحف والمجلات والمحاضرات وحتى في الجلسات الخاصة.

يبقى من المهم أن يعرف هؤلاء الرافضون لشراكة المرأة أن ما يفعلونه مجرد عبث وحرث في بحر لن يصل بهم إلى نتيجة لأن عجلة تنمية المرأة السعودية دارت ولن تعود إلى الخلف مهما وضعت العقبات في طريقها لأن انطلاقتها قائمة على رؤية سيسجل التاريخ بأحرف من نور أنه كان السند الأول للمرأة السعودية في هذا العصر.

الحماية من البطالة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4004889

كلمة اليوم

البطالة في أي مجتمع من المجتمعات البشرية تمثل ظاهرة سيئة، ولها أكثر من أثر وخيم، وإزاء ذلك جاء المقترح الصائب بدفع نسبة ضئيلة للغاية من دخل الموظف؛ لحمايته من تلك الظاهرة. وتطبيق نظام "التأمين ضد التعطل عن العمل" الذي أقره مجلس الوزراء الموقر قبل نحو ستة أشهر، يضع النقاط على حروفها حيال تحقيق الحماية الاجتماعية المطلوبة للعاملين المواطنين، المشتركين في فرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية؛ لتوفير مصدر دخل شهري ثابت خلال فقد الوظيفة لأي سبب من الأسباب.

وهذه خطوة هامة وحيوية لحماية الموظفين من البطالة، وتعزيز فكرة الأمان الوظيفي لدى القطاع الخاص، حيث يبلغ تعداد المنضوين تحت لوائه حوالي مليون ونصف المليون موظف.

إنه نظام حيوي يستهدف الحماية الاجتماعية لتلك الفئة من فئات المجتمع السعودي، فثمة حالات من العجز والأخطار المهنية تحتم اللجوء إلى تلك الحماية المطلوبة، فصدور النظام ينطلق في أساسه من دعم القيادة الرشيدة لكل ما من شأنه مصلحة المواطن، على اعتبار أنه الثروة الحقيقية للوطن والمحرك الأساسي لتنميته الاقتصادية، فالنظام يجيء ليترجم الطريقة الفعلية لسد الفجوة الانتقالية بين الوظيفة وفرصة الحصول على وظيفة جديدة لموظفي القطاع الخاص والعام، المشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية، الذين فقدوا وظائفهم لأسباب خارجة عن إرادتهم.
إنه نظام حكيم يحمي الموظفين من البطالة، ويرسم لهم مستقبلا واعدا، ويمنحهم الأمان الوظيفي المنشود، ويكفل لهم الرعاية المطلوبة خلال التعطل عن العمل لأي سبب من الأسباب.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الاستقدام والحاجة إلى قواعد ملزمة للسلوك المهني

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/23/article_869910.html

كلمة الاقتصادية

أنهت اللجنة الوطنية للاستقدام انتخاباتها التي من المتوقع أن تدفع بدماء جديدة إلى اللجنة التي فقدت الكثير من بريقها مع الأزمات التي أصابت سوق العمالة في المملكة بشكل عام والمنزلية على وجه الخصوص، فاللجنة التي غرقت إلى أذنيها في مشكلات تفاوضية مع الدول التي تصدر العمالة للمملكة، لم تستطع أن تقدم نفسها بشكل جيد ومقنع لحل المشكلات القائمة من قبل أو المشكلات التي استجدت، فبرغم ارتفاع أسعار الاستقدام بشكل لافت جدا، وارتفاع الأجور، ومع أن المملكة لم تزل جاذبة اقتصاديا وأمنيا للعمالة الأجنبية من كل مكان في العالم، فضلا عن الجاذبية الدينية للانتقال إليها من عمال العالم الإسلامي، مع ذلك كله تعرضت عملية الاستقدام والتفاوض حولها إلى نكسات كبيرة وأقفلت الأسواق أمام طلبات العمل في المملكة، وانتهت المفاوضات الصعبة إلى حلول باهتة جدا لم تزد الموضوع إلا تأزما، ثم تحول الاستقدام إلى سوق سوداء ضخمة، وأصبح هناك من لديه أكثر من عاملة منزلية في الوقت نفسه ويتاجر بالكفالة، وهناك من يحتاج إلى عاملة بشكل ملح لخصوصيات أسرية، ويضطر لدفع مبالغ طائلة من أجل نزع كفالة خادمة من سماسرة الكفالات. لم تستطع اللجنة الوطنية للاستقدام وهي تتعامل مع مكاتب الاستقدام في المملكة أن تقدم حلولا واضحة لكل هذه المشكلات، وهذا ما جعل الكثير يفقد الثقة بدورها وقدرتها على تحقيق اتفاق ملزم بين المكاتب الوطنية.
من المؤمل إذا في اللجنة الوطنية للاستقدام خلال أعمال الدورة الجديدة أن تقر مجموعة من قواعد السلوك المهني، ومعايير أداء عامة بين جميع أصحاب المكاتب الأهلية في المملكة وخاصة مع بدء الشركات في تقديم خدمات تأجير العمالة، وأن تمارس ضغطا واضحا على أي مكتب يخالف تلك القواعد والأخلاق وأن توقع عليه عقوبات تصل إلى حد طلب تعليق عضويته في اللجنة والغرفة التجارية تماما وتعطيل أعماله بناء على ذلك، إذا لم تستطع أن اللجنة تحقق مثل هذه الخطوات المهنية المهمة بين المكاتب المحلية، فإن الظواهر السلبية ستزداد سوءا، وخاصة المزايدات على نقل الكفالة وظاهرة هروب العمالة وتأجيرها غير القانوني ومن منازل مشبوهة. فدور اللجنة الطبيعي وهو إصلاح السوق من جانب العرض، وأن تعمل جاهدة على إيجاد تنوع وجودة مناسبة وأن تعمل على المحافظة على مستويات أسعار تبقي الطلب فعالا وتحقق مستويات دخل مناسبة للعاملين في القطاع. وكل ذلك يتحقق فقط إذا عرفت اللجنة دورها الحقيقي ومارسته بكل شفافية ولم تتهرب من مسؤولياتها وتلقي بها على الآخرين.
فليس من المناسب أبدا أن تحمل اللجنة التذبذب في أسعار الاستقدام بين المكاتب والارتفاع المتواصل وغير المنطقي، بل غير المتناسب مع حجم الخدمة المقدمة، تحمل كل تلك المسؤولية للمواطن وجهله بالآلية الصحيحة للاستقدام، ذلك أن توضيح هذه الآلية للمواطن هو الدور الحقيقي للجنة، فيجب أن يكون لدى اللجنة معايير أساسية واضحة للاستقدام تقلل من

التفاوت في الخدمات بين المكاتب، والالتزام بهذه المعايير هو الذي سيحل مشكلة المواطن الذي يلجأ لاستقدام العمالة المنزلية بنفسه أو يلجأ لتجار الشنطة.
فالمعلوم في الاقتصاد بالضرورة أن العوائق الوهمية أمام العمل التجاري تتسبب حتما في نشاط السوق السوداء، ولأن العوائق الآن وهمية أمام الاستقدام فقط، نشأت سوق سوداء ضخمة للاستقدام وتسببت في فوضى عامة في السوق وارتفعت الأسعار بشكل كبير غير مبرر.

إشكالية التبليغ عن الفساد!!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/957945

ياسر بن علي المعارك

تعلن هيئة مكافحة الفساد مراراً أنها ستحمي المبلغين عن قضايا الفساد من أي ضغوطات إدارية تمارس عليهم والتي قد تصل إلى الفصل التعسفي من منشآتهم!
ولكن كيف ستوفر نزاهة الحماية للموظفين المبلغين عن الفساد الإداري أو المالي!؟ هذا سؤال يبحث عن إجابة خصوصا للمُبلغين العاملين في تلك المنشآت الخاضعة لنظام العمل والتي لديها مرونة كبيرة في إيقاع الضرر الجسيم بموظفيها!!
سأكون أكثر وضوحاً أن (نزاهة) لا تمتلك النصوص النظامية التي تسمح لها بقوة القانون أن تعيد الموظف المفصول إلى عمله أو حلحلة التضييق الوظيفي والإداري الذي يمارس على المبلغين!
وهذا يعزز مطالبتي لنزاهة بأن تتعهد برفع الأضرار المُباشرة عن المُبلغين بدءاً بصرف المميزات المالية لكل مُبلغ طالته يد الفصل إلى أن يتم إعادته إلى عمله ومن ثم تقوم نزاهة بمطالبة تلك الجهة بإعادة المبالغ المصروفة على الموظف المفصول لخزينتها! كما أقترح تشجيع عملية التبليغ عن الفساد بتخصيص نوط (نزاهة) الذي يمنح ترقية وظيفية مباشرة وترقية عند التقاعد!
ولطالما أثبتت الدراسات أن الفساد ينتشر في المستويات الإدارية العليا والوسطى.. وهو ما يعني أن ذراع الفساد لها اليد الطولى وتمتلك الصلاحيات القادرة على تسليط الأسواط الإدارية تجاه كل موظف يفكر في الإبلاغ عن مستنقعات الفساد.. بل لديهم القدرة على كشف هويات المُبلغين حتى لو كانت أسماؤهم سرية على اعتبار أن المُبلغين هم بالعادة الموظفون المتضررون من السياسات الإدارية والمالية وهذا يسهل تحديد هوياتهم لأيدي البطش والجبروت!
وهو ما يجعلنا نشاهد بصمت فساداً يومياً في سوء استخدام السلطة وانتشار المحسوبيات والاستنفاع من الوظيفة العامة حتى تحولت المنشآت إلى مزارع خاصة لمسؤولين لديهم قناعة كبيرة بأنهم بعيدون عن المساءلة والمحاسبة!
إن على نزاهة الارتكاز فوق أرضية صلبة من التشريعات تسمح لها بحماية الشهود وأن تكون التشريعات كفيلة بتشجيع كل مواطن على كشف مظاهر الفساد في وضح النهار.. بدلاً من الاكتفاء الخجول ب (البلاغات السرية)!

حصيلة الزكاة ومخصصات الضمان الاجتماعي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/958245

عابد خزندار

تقدر حصيلة الزكاة في المملكة العربية السعودية بمبلغ 36 مليار ريال، ووفقاً لما يقرره الخبراء فإنّ هذا المبلغ يمكن أن يزيد أضعافاً مضاعفة، لو توفرت الشفافية لدى الشركات والمؤسسات وأصحاب الأموال، ولو كانت هناك آلية فعالة ومحكمة لتحصيل الزكاة ومتابعة المتهربين من دفعها، ووضعت الأنظمة التي تحقق ذلك، ثمّ إنّ هناك من لا يدفع أيّ زكاة كأصحاب الأراضي البيضاء التي تكرّس للمضاربة، والمفروض أنّ أموال الزكاة تدفع للفقراء والمساكين وغيرهم من الذين عددهم وحددهم القرآن الكريم، ومن هؤلاء حتما من يتلقون مخصصات الضمان الاجتماعي، ووفقاً لميزانية الدولة فإنّ المبلغ المرصود لذلك في عام 1435/1436 هو 29 مليار ريال، أي أقلّ من الحصيلة الفعلية للزكاة، وأقل كثيراً من الحصيلة الممكن جمعها من الزكاة، أي أنّه لو تم تحصيل الزكاة من الكل الذين يتوجب عليهم دفعها، وتمّ تخصيصها لمستحقيها فإنه يمكن القضاء على الفقر في المملكة، هذا وقد طالب الجميع بما فيهم أعضاء في مجلس الشورى، بزيادة هذه المخصصات وربطها بالتضخم علما بأنها أقل كثيراً من المبلغ الشهري المقدر لحدّ الكفاية للأسرة السعودية وهو 1ر8926 ريالاً، وإذا كان الأمر بهذا الوضوح، كما أنه بالإمكان فلماذا لا يحسم ونقضي على الفقر في المملكة؟

لا للقانون.. نعم لإثارة الفتنة!!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/958250

د.هيا عبد العزيز المنيع

ما زلت أستغرب رفض البعض لقانون منع التحرش وتجريمه؛ أي التحرش بسلطة القانون.. خاصة وقد كان مبرر بعضهم أن في ذلك تشريعاً للاختلاط. في الوقت نفسه يصرخ بعض هؤلاء مدعين ارتفاع نسبة التحرش بين العاملين في الجهاز الصحي بل وصلت نسبة التحرش إلى 100٪ بين الأطباء والطبيبات كما يزعم من يسعون لإقصاء المرأة وإبعادها عن مناشط الحياة العامة وهنا كما قالت إحدى الأخوات وبعفوية وطرافة لقد تغلبت نسبتهم على ديتول في القضاء على البكتيريا..! عموماً لن نقف عند تلك النسبة ليس لأنها من بنات أفكارهم وحسب ولكن لأنها مخجلة أن تأتي من مسلم لمجتمع كله مسلم.. خاصة وأن نسبة المتدينين من الأطباء ليست قليله يقابلهم أيضا عدد من الطبيبات المتدينات، ممن دخلوا مجال الدعوة وتميزوا عن غيرهم بعمق طرحهم حيث الربط بين العلم الطبيعي والعلم الشرعي مما عمق الرؤية عند المتلقي دون حاجة لحشو إنشائي وخطاب حماسي وتسييس للإسلام أو تجيير الخطاب لمصالحهم.. بعيدا عن هذا وذاك نجد للأسف أننا نرفض أشياء لا تدخل في المحرمات من منظور شرعي لأسباب نفتعلها ولا نبخل عليها بفخامة الرداء الديني لضمان تمريرها على العامة وقبولها من الغالبية بهدوء وصمت لا يضيره صراخ من يحاول استخدام عقله

والتعبير عن رأيه.. باعتبار أن هناك شريحة ليست قليلة تعرف هذا الخطأ ولكنها تؤثر السلامة والبعد عن مناطق الاشتباك والاختلاف..
الإشكالية التي تهمني كسعودية أن الرفض لهذا أو ذاك لا يأتي من واقع التحليل والتحريم وفق ثوابت الدين.. بل يأتي من بوابة التشكيك في أخلاقنا وثقتنا في بعضنا البعض.. مفهوم الاختلاط ليس موجوداً في الإسلام الذي يحرم الخلوة وبضوابط ومع ذلك نجد أن بعضنا اخترع مفهوم الاختلاط ليتيح لنفسه رفض الكثير من ممارسات الحياة الطبيعية بحجة تحريم الاختلاط في الإسلام مع أنه - أي الاختلاط - يبلغ أعلى صوره في المسجد الحرام والنبوي في مشهد مهيب حيث الركوع والسجود لرب واحد وبطهارة قلب ونقاء سريره تتجلى فيه معاني الإيمان بالله.
في كل بلدان العالم الإسلامي حالة التعايش لا يخدشها إلا مريض أو منحرف والقانون يقف بالمرصاد له حيث يكون العقاب من جنس العمل وبشكل عادل وواضح للجميع..، لو أن الرفض جاء بحجة غياب القانون أو بحجة تطبيقه على البعض لقلنا نعم وتفكير موضوعي ولنفتح باب نقاش.. ولكن أن يأتي الرفض بحجة سوء مجتمعنا أو الادعاء أنه مجتمع مهووس بالجنس فهذه جريمة كبيرة في حقنا جميعا كأفراد وفكر وقيم ومؤسسات ونظم وقبل كل ذلك هو تجريدنا من ديننا الإسلامي الحنيف الذي يحث على العفة والطهارة بكل معانيها وأشكالها وهو تشكيك مرفوض.
طبيعة المجتمعات الإنسانية التعايش بين أعضائها عموماً ونحن لا نستطيع أن نشذ عن هذه القاعدة الإنسانية لمجرد أن قلة ترى مجتمعنا مشروع مجتمع غير سوي ولا يفكر إلا بمتعته الجسدية.. حاجتنا لقانون تحريم التحرش يعتبر جزءاً من تمدين المجتمع وتفعيل القانون لضبط غير الأسوياء وهم الاستثناء.. مع ردع من يتهمون مجتمعنا بالانجراف القيمي والسلوكي لمجرد تمرير مشروعهم الفكري الذي يستهدف إعاقة برامجنا التنموية وإقصاء المرأة وتكريس مفهوم الأمة قبل الوطن..

"نزاهة" تطالب بالشفافية ولكن...!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=22466

سطام المقرن

"نزاهة" طلبت من الجهات الحكومية تفعيل مواد اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات والمتعلقة بنشر أسماء الشركات والمؤسسات الفائزة بالعطاءات الحكومية مع توضيح أسباب الترسية عليها واستبعاد الشركات الأخرى، ولكن "لا حياة لمن تنادي"

نشرت "الوطن" خبراً عن قيام "نزاهة"، بمخاطبة الجهات الحكومية بضرورة تفعيل وتطبيق الفقرة (3) من البند (ثالثاً) من الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي تنص على "إقرار مبدأ الوضوح (الشفافية) وتعزيزه داخل مؤسسات الدولة" وذلك عن طريق "التأكيد على مسؤولي الدولة بأن الوضوح وسيلة فاعلة للوقاية من الفساد، وأن اعتماده كممارسة وتوجه أخلاقي يضفي على العمل الحكومي المصداقية والاحترام".
وقيام "نزاهة" بهذه الخطوة مهمة وجوهرية وخاصة في ظل ضعف أو غياب "الشفافية" والوضوح في تعاملات العديد من الجهات الحكومية، حيث أشارت نتائج إحدى الدراسات الصادرة عن "جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية" إلى بلوغ مؤشر متوسط حدة شيوع ثقافة سرية واحتكار المعلومات معدل (4.294 درجات من 5 درجات)، وبلغ مؤشر متوسط حدة عدم وجود الأنظمة والتشريعات الملزمة بتعزيز تطبيق "الشفافية" معدل (4.235 درجات من 5 درجات).
والمؤشرات السابقة تدل بشكل واضح على الانخفاض الشديد في مستوى الشفافية في الجهات الحكومية، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن الكيفية والآليات المناسبة لتطبيق الشفافية في التعاملات والأنشطة الحكومية.
فنزاهة طالبت الجهات الحكومية بتطبيق الشفافية في جميع الإدارات والأقسام، وأكدت على متابعة ذلك من قبل رؤساء الجهات شخصياً، ولكن تظل المخاطبات والمكاتبات مجرد حبر على ورق!، فمن عادة البيروقراطية عدم الاكتراث لمثل

هذه الخطابات، ومكانها الحفظ في أدراج المكاتب، فليس هناك قوانين أو أنظمة تلزمها بذلك، وإن وجدت فهي غير مفعلة أو ليس لها أثر قانوني في حال مخالفتها.
فإذا كانت "نزاهة" نفسها وكذلك الجهات الرقابية الأخرى تشتكي من حجب المعلومات من قبل الجهات الحكومية المشمولة برقابتهم، بالرغم من وجود الصلاحيات القانونية التي تمكن الجهات الرقابية من الحصول على المعلومات بحرية تامة!.
والغريب في هذا الموضوع، أن الجهات الرقابية نفسها، تتسم بعدم الوضوح والشفافية بالرغم من أن استراتيجياتها تنص على مبدأي المصداقية والشفافية!، ولكن ليس هناك آليات أو وسائل وقوانين تتضمن تطبيق مثل هذه المبادئ، وبالتالي فإن "فاقد الشيء لا يعطيه"، فكيف نطالب الجهات الحكومية بهذه المبادئ والجهات الرقابية لا تقوم بتطبيقها؟!.
قبل أن نتحدث عن تعزيز الشفافية، يجب في البداية أن نتعرف إلى واقع السرية واحتكار المعلومات في الجهات الحكومية، فتشخيص الداء أولاً هو السبيل إلى معرفة الدواء وعلاج المرض أو على الأقل التخفيف من حدته، والخطأ في تشخيص المشكلة يعني ضمناً الخطأ في الحلول والمعالجة، وربما زاد في تفاقم المشكلة، فنحن قد نطالب بتطبيق الشفافية، ومن جهة أخرى نسمح بالسرية والكتمان والاحتكار وحجب المعلومات.
والشفافية في المجال الإداري نوعان، الأول يتعلق بالتعامل داخل الجهة الحكومية نفسها مع الموظفين في جميع المستويات الإدارية، والثاني يتعلق بالتعاملات خارج الجهة مثل المواطنين ووسائل الإعلام والمقاولين والجهات الرقابية.
ففي داخل بعض الجهات الحكومية، نجد أن المستويات العليا في الإدارة تحجب المعلومات والقرارات الإدارية عن موظفيها، فعلى سبيل المثال "البرامج والدورات التدريبية"، فليس هناك شفافية بخصوص الترشيح لهذه الدورات، تتمثل في عدم وجود نماذج بخصوص ذلك تتضمن أسباب الموافقة أو عدم الموافقة على ترشيح الموظف بشكل مفصل، والاكتفاء بأن سبب عدم الترشيح لبعض الموظفين هو أنه لا تنطبق عليهم ضوابط وأسس الترشيح، دون وجود تفصيل لهذا المبرر أو توضيح لهذه الضوابط لأنه لا توجد معايير معلنة لها في الأساس، وهذا ما يثير الكثير من التساؤلات والشكوك حول آلية الترشيح في بعض الجهات، وخاصة إذا علمنا أن عمليات الترشيح والإعلان عن البرامج التدريبية تتم بسرية تامة، وبالتالي يقوم الرئيس أو المدير الإداري باختيار من يراه من الموظفين حسب الأهواء والمصالح الشخصية.
أما القرارات الإدارية المتعلقة بالموظفين وسير العمل، فإنها تتخذ بشكل مفاجئ ودون مشاركة من قبل الموظفين، وعند ظهور سلبيات هذه القرارات عند تطبيقها على أرض الواقع أو الاعتراض عليها، فإن الرئيس أو المدير الإداري من المستحيل أن يتراجع عن قراراته ويعترف بأخطائه، لذا تبدأ المنازعات الإدارية في مختلف المستويات.
أما فيما يتعلق بالتشريعات القانونية التي تلزم الجهات الحكومية بالإفصاح والشفافية، فإنها في الغالب يتم التحايل عليها، فعلى سبيل المثال تلزم لوائح الخدمة المدنية بتزويد الموظف بنسخة من تقويم أدائه الوظيفي للاطلاع عليه ومناقشته، فيتم تشكيل لجنة في الجهة لمراجعة بيانات تقييم أداء الموظفين، وتستمر أعمال هذه اللجنة لشهور طويلة وربما لم تجتمع أصلاً، فلا يحصل الموظف على تقييم أدائه!.
أما بخصوص الشفافية في التعامل مع الغير من خارج الجهة، فكما رأينا آنفاً كيف تحجب المعلومات عن الأجهزة الرقابية وكذلك الإعلام، فهناك احتكار شبه تام للمعلومات وليس من حق أحد الاطلاع عليها!، وتجدر الإشارة هنا إلى أن "نزاهة" طلبت في وقت سابق من الجهات الحكومية تفعيل مواد اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية والمتعلقة بنشر أسماء الشركات والمؤسسات الفائزة بالعطاءات الحكومية مع توضيح أسباب الترسية عليها واستبعاد الشركات الأخرى وذلك عن طريق الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت، ولكن "لا حياة لمن تنادي"، فحتى تاريخ كتابة هذه السطور لم تستجب الكثير من الجهات الحكومية لمطالب "نزاهة" بهذا الخصوص، ليبقى السؤال: كيف نستطيع تعزيز الشفافية في الجهات الحكومية؟.
لا تستطيع "نزاهة" أن تقوم بهذا الدور وحدها، رغم أن ذلك من اختصاصاتها الرئيسة، ولكنها تستطيع أن تراجع وتقترح الأنظمة والقوانين التي تعزز الشفافية في الجهات الحكومية بالتعاون مع الجهات الرقابية ووزارة الخدمة المدنية، كما ينبغي على الجهات الرقابية أن تسارع في تطبيق مبادئ الشفافية والمصداقية والمهنية التي أعلنت عنها في استراتيجياتها، على الأقل من باب القدوة الحسنة.

وزارة الإسكان والمحاور الأربعة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4005071

د. إحسان بوحليقة

هل أزمة الإسكان من نصيب وزارة الإسكان، وعليها منفردةً الإتيان بحلّ ناجع للمشكلة، بأن تجعل السكن في متناول طالبيه؟ بالتأكيد لا، فذاك مطلب صعب؛ فليس من اليسير أن تحققه وزارة بمفردها، بل لا فكاك لها من أن تَدخل في شراكات وترتيبات مع الأطراف كافة بغية الوصول لحل في أقصر وقت ممكن، فالتكاتف يوفر الوقت والجهد.

وكما ندرك جميعاً فلكل حَلّ تكلفة، والحلول الكفؤة هي التي تجمع بين الحفاظ على الموارد والوقت. أما المطلوب فحل لا يهدر الموارد النادرة ولا الوقت المحدود. وهذه اشتراطات ليست هينة، فهي تعني أنه لن يكون مقبولاً الإتيان بأي حل، وإلا لكان من السهل على أي منا أن يضع الاقتراح تلو الاقتراح دون كثير تفكير في إثبات صلاحية ما اقترح للتنفيذ أو حساب تكلفته. ومع ذلك فثمة مقترحات وأفكار تستحق التدبر، وخصوصاً تلك التي تنطلق من موارد متاحة وغير مستغلة لأسباب لا تتمتع بأي قدر من الوجاهة عند مضاهاتها بما يفوت على المجتمع من مصالح، لنأخذ مثلاً وهو العمل على الارتقاء باستغلال الأراضي السكنية "البيضاء"، انطلاقاً من أنها مورد جاهز لإقامة المساكن عليه نتيجة لتوافر الترخيص والخدمات والمرافق، ولذا لا يجوز إبقاؤها "بيضاء" نظراً لحاجة المجتمع المسيسة لها.

والمجال متاح أمام الجهات المعنية، وفي مقدمتها وزارة الإسكان لتضع المبادرات لتحويل تلك الأراضي "البيضاء" لمساكن. وليس القصد هنا، أن تقوم الوزارة ببنائها، ولكن بأن تبادر بطرح حلول وصياغة سياسات وتقديم محفزات وتصميم مبادرات ومقترحات تجعل أصحاب تلك الأراضي يعمرونها. وطلباً للتحديد ولتقريب القصد لأغراض العرض في هذا الحيز، فلعله من الملائم قيام صندوق التنمية العقارية بإعادة إحياء القروض الاستثمارية؛ لتمويل من يريد أن يقيم عمارة سكنية أو يبني وحدات متصلة أو منفصلة للتأجير أو للتمليك، شريطة أن تكون اقتصادية.

لماذا الاقتصار على الاقتصادية فقط؟ باعتبار أنها هي الفئة الأعلى طلباً وندرة. ومن خلال توفير قروض استثمارية ميسرة لبناء وحدات سكنية اقتصادية، فسندفع المجتمع برمته ليساهم في إنهاء أزمة الإسكان، لا أن يقف منتظراً ما الذي ستقوم به الوزارة!

وليس هناك ما يمنع من أن تساهم السوق المالية السعودية في ذلك الجهد عبر مؤسسات التمويل العقاري مستفيدة من أنظمة التمويل والرهن والتنفيذ التي صدرت مؤخراً، لاسيما أن مؤسسة النقد قد بدأت بالفعل بإصدار التراخيص للمؤسسات المؤهلة للممارسة بموجب تلك الأنظمة. ولا بأس من مراجعة لائحة الإقراض الإسكاني الاستثماري التي كان صندوق التنمية العقارية يعمل بموجبها قبل عقود لتتلاءم مع المتغيرات الكثيرة التي طرأت، ولا بأس أن يتأمل صندوق الاستثمارات العامة في جدوى تمويل برنامج جديد لتعزيز قدرة صندوق التنمية العقارية لتقديم القروض الاستثمارية بوتيرة مؤثرة وقادرة على تمويل بناء آلاف الوحدات في أنحاء المملكة.

وبالنظر للكم الهائل المتاح من الأراضي السكنية "البيضاء"، فبوسع وزارة الإسكان وضع الترتيبات واللوائح اللازمة لتنظيم تأجير الأراضي السكنية البيضاء لأغراض التملك والاستثمار، وبذلك تصبح الأرض متاحة لمن يرغب ولكن ضمن ضوابط ومعطيات محددة وعقود مقننة تنظرها محاكم التنفيذ في حال إخلال أحد أطراف العقد بالتزاماته، كما أن ذلك التقنين يدخل الأرض باعتبارها مصدراً للريع، وليس مجرد أصل مجمد يحقق لصاحبه مكاسب عند بيعه، كما أن التأجير (سواء انتهى بوعد للتمليك أم لا) يحقق مصلحة فيما يخص السكن لكل الأطراف بما فيها المجتمع.

وهناك أربعة محاور مترابطة تصنع فيما بينها منظومة لإدارة الموارد المتاحة ولاستقطابها من "خارج الحسبة"، وهي: 1-إدخال سياسات جديدة تُصلح "حال" السوق العقارية وترتقي بممارساتها السائدة، 2-حشد معطيات اقتصادنا الوطني ورغبة الحكومة الموقرة لإيجاد حلول لأزمة السكن بما في ذلك توفير الموارد من أراضٍ ومال من أجل ذلك، 3-توظيف السوق المالية بمواردها الهائلة، 4- استيعاب ما ستقدمه منظومة الرهن والتمويل العقاري من سيولة لا يستهان بها. بمعنى أن مرتكز حل أزمة السكن يقبع في إخراج الأراضي السكنية "البيضاء" من محابسها، وليس في مجرد تطوير الأراضي

الخام، التي لا يمكن أن تتجاوز كونها عاملاً مكملاً وليس محوراً ارتكازياً لحل أزمة السكن؛ والسبب أن تطويرها يتطلب وقتاً، وهو العنصر الأغلى والأكثر ندرةً. ومع ذلك، فليس ثمة تعارض للعمل بالتزامن على محورين: حشد الأراضي السكنية البيضاء وتعميرها بشتى الوسائل، بما في ذلك استحداث التشريعات وتوفير الأموال، وتنمية الأراضي الخام وتطويرها وتخطيطها وتوفير الخدمات والبنية التحتية لها.

رسوم العمالة المنزلية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140806/Con20140806716259.htm

عيسى الحليان

رغم أن رسوم العمالة المنزلية لم تعد تشكل قيمة تذكر بالنسبة لتكاليف الاستقدام التي تضاعفت عدة مرات خلال سنوات قليلة لتشوهات بنيوية عميقة في سوق العمالة المنزلية، إلا أنني رغم ذلك مع الـ «هاشتاق» الذي أطلقه الأستاذ حمد القاضي لإلغاء رسوم العمالة المنزلية، ليس لأسباب عاطفية، ولكن لأسباب تشريعية وموضوعية صرفة.

تشريع إقامة رسوم مالية يقصد به إما رفع إيرادات الدولة وهذا لا ينطبق على هذه الرسوم لأن الدولة غنية عنها، والدليل أن هذه الرسوم لا تذهب إلى الخزينة العامة ولكن لصندوق الموارد البشرية، أو أن يقصد به وضع قيود على توجهات استهلاكية سالبة وهو ما يندرج على هذه الرسوم، فقد كان القصد من رسوم التأشيرات عموما في ذلك الوقت الحد من الاستقدام وإتاحة الفرصة للسعوديين.

لكن هل ينسحب هذا الهدف على رسوم العمالة المنزلية، قطعا لا، وذلك لسببين أساسيين: الأول أنه لا يوجد سائقون أو عمالة منزلية سعوديون وبالتالي انتفى السبب الأساسي في مرجعية التشريع، والثاني أن عائدات هذا الصندوق تذهب أصلا للقطاع التجاري وطالبي التوظيف فقط، وليس لصاحب تأشيرة السائق أو الخادمة ناقة أو جمل في هذا السوق بالمطلق، وبالتالي فإنه أحق بهذا المبلغ من صاحب الشركة أو طالب التوظيف وهما العنصران الأساسيان اللذان يتم الإنفاق عليهما حاليا من رسوم التأشيرات..

في دول الخليج فرق المشرع بين التأشيرات التجارية والتأشيرات المنزلية لذلك فإن رسوم العمالة المنزلية إما مجانية كالبحرين أو شبه مجانية كالكويت (50 ريالا) أو لا تتجاوز 200 ريال كالإمارات وعمان مثلا.

حقيقة ليس للدولة صالح في استمرار هذا التشريع، ولو شئت لقلت إنها متضررة من ورائه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التحكيم التجاري يساعد القضاء ويدعمه

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/06/article_873866.html

كلمة الاقتصادية

مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي استطاع أن يحقق قفزة في طبيعة المنازعات التي ينظرها ويفصل فيها، حيث تصدى للفصل في بعض المنازعات العقارية والهندسية التي يرغب أطرافها في الخضوع لولاية التحكيم من خلال المركز الذي يحقق للخصوم السرعة والسرية في الفصل في المنازعات واكتساب أحكامه الصفة النهائية وحسم النزاع وهذه الخطوة تأتي بعد عزوف شديد عن اللجوء إلى التحكيم. وكان لا بد من النظر الجاد إلى وضع التحكيم ومدى اتفاقه إيجاباً مع الوضع القانوني في منظمة التجارة العالمية، وعلى الأخص ما قد يعد قصوراً في الجانب التنظيمي لقضاء التحكيم، والأهم تلك الحلول البديلة التي يبحث عنها الراغبون في اللجوء إلى التحكيم، حيث لا خيار أمامهم في اختيار التحكيم الدولي الخارجي.

إن الأمل معقود بالفعل على مركز التحكيم التجاري السعودي، فالقضاء التجاري يعاني كم القضايا التجارية ونوعها وبطئا شديدا يتنافى مع طبيعة التجارة التي تقوم أساسا على السرعة والاستثمار الأمثل للمال والوقت والجهد، فضلا عن عدم وضوح كافٍ للرؤية في بدء انتقال الدوائر التجارية في ديوان المظالم إلى جهة القضاء العادي، وتكوين المحاكم التجارية لتكون محاكم لها استقلال وذاتية متميزة من بين المحاكم، وكذلك بدء دوائر الاستئناف التجارية وفتح باب الترافع أمامها عمليا بدلا من نظام التدقيق المعمول به حاليا، حيث لا يمكن اعتباره استئنافا على أي حال. ولأهمية فعالية التحكيم وعدم تعرُّض قراراته للنقض إلا في أضيق نطاق متى مسّت العدالة بشكل واضح، فإن دورا مأمولا من وزارة العدل ينتظره التجار والشركات والمؤسسات التجارية.

إن أهم ما يمكن الإشارة إليه أن أحكام هيئات التحكيم ستكون نهائية مكتسبة لحجية الأمر المقضي به وتكون تلك الأحكام واجبة النفاذ حسب نص المادة 52 من النظام الجديد، وهذا يعني أنه لن تكون هناك ولاية للمحكمة المختصة على مراجعة أحكام التحكيم وفق سلطتها التقديرية المطلقة، وهذا في حد ذاته يعد نقلة نوعية كبيرة في قضاء التحكيم الذي كان يدور في حلقة مفرغة بين هيئات التحكيم والمحاكم المختصة حتى تضيع معالم القضية وتتحول إلى مجموعة من الأوراق في ملف دعوى خالية من أي قيمة تنفيذية لمحتوى ذلك الحكم الذي قد يستغرق وقتاً طويلا وجهدا ومالا غير مسترد في جميع الأحوال، فضلا عن أنه يغلق الطريق أمام من يريد اللجوء مباشرة إلى القضاء.

ومع كل الأمل في أن يكون التحكيم المحلي لدينا قد لبس ثوبا جديدا بصدور نظامه الجديد، إلا أن هناك دعوى أوردها النظام الجديد وسمّاها دعوى بطلان حكم التحكيم وقد تضمنها الباب السادس من النظام وفصل القول فيها في المواد 49 و50 و51 وهي الطريق الوحيد لمَن أراد أن يعترض على حكم التحكيم، فهذه الدعوى هي الوسيلة الوحيدة التي يسلكها مَن أراد إبطال حكم التحكيم. وما يجب قوله بكل مصارحة: إن قبول هذه الدعوى لا يكون إلا في حالات محدّدة، على سبيل الحصر، لكنها قد تعيدنا إلى الوضع السابق، حيث نصّت الفقرة الثانية من المادة 50 على أن "تقضي المحكمة المختصّة التي تنظر دعوى البطلان من تلقاء نفسها ببطلان حكم التحكيم إذا تضمن ما يخالف الشريعة الإسلامية والنظام العام في المملكة أو ما اتفق عليه طرفا التحكيم أو إذا وجدت أن موضوع النزاع من المسائل التي لا يجوز التحكيم فيها بموجب هذا النظام".

المهم أن قرار مجلس الوزراء إنشاء مركز باسم "المركز السعودي للتحكيم التجاري" تحت مظلة مجلس الغرف التجارية والصناعية، ويكون مقر المركز الرياض، ليتولى هذا المركز الإشراف على إجراءات التحكيم في المنازعات التجارية والمدنية التي يتفق الأطراف على تسويتها تحكيميا وفق ما تفي به الأنظمة واللوائح والمبادئ القضائية المستقرة، ولا يدخل في اختصاص هذا المركز المنازعات المتعلقة بالقضايا الإدارية والأحوال الشخصية والجزائية وما لا يجوز الصلح فيه.

الإسكان والشرائح الخمس!

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4005286

د. إحسان بوحليقة

سبق لمركز الحوار الوطني أن عقد جولات للحوار حول قضايا اجتماعية-اقتصادية مثل العمل والتعليم، ولعل من الملائم إطلاق جولة موسعة للحوار الوطني بعنوان «المأوى والاستقرار الاجتماعي». أما موجبات عقد الجولة وتخصيصها لتناول الإسكان بعمق، فهي متعددة، لعل أهمها إزالة الضبابية وتعزيز الشفافية من خلال وضع المجتمع السعودي في أجواء وزارة الإسكان وما تفكر فيه كخيارات لحلحلة أزمة السكن، وسيساهم ذلك في إشراك المجتمع بمستجدات وآفاق الإسكان في المملكة، والاجابة عن تساؤلات من نوع: هل ترى الوزارة أن هناك أزمة أو مشكلة أو صعوبة في توافر المسكن؟ وما منظور الوزارة ورؤيتها وخطتها العامة والتنفيذية للتعامل بما هو مناط بها؟ وما تراه الوزارة كنطاق عمل عليها هي القيام به وتنفيذه، وما الأدوار التي تراها للجهات الحكومية الأخرى بما في ذلك الصناديق التنموية والقطاع المالي والمصرفي وللقطاع الخاص وللمستثمرين وللمقاولين ولجمعيات النفع العام وللمواطنين؟

ولعل الوزارة تعرض في جولة الحوار تلك شريحة مرئية تحوي رسماً بيانياً، في بعد منه السنوات وفي البعد الثاني عدد الوحدات السكنية الجديدة التي ستدخل السوق سنوياً، وفي شريحة ثانية التغير السنوي في نسبة ملكية السعوديين للمسكن، وفي شريحة ثالثة التغيير السنوي في متوسط أعمار ملاك المساكن من السعوديين، وفي الشريحة الرابعة عدد الوحدات السكنية سنوياً مصنف لتلك التي ستبنيها الوزارة مقابل الوحدات التي سيطرحها القطاع الخاص والتي سيبنيها الأفراد، وشريحة خامسة للتغير السنوي الحالي والمتوقع من عجز/ فائض في الوحدات السكنية في حواضر المملكة لكل حاضرة على حدة، بحيث نعرف مثلاً هل يوجد عجز في نماص وكيف سيعالج مع مرور الوقت عاماً بعد عام، أو في البكيرية أو شرورة أو العمران أو بيشة أو رفحاء أو ضباء أو صفوى.

وبعد تقديم العرض المرئي ذي الخمس شرائح يطرح الأمر للنقاش أمام ثلة من المهتمين وأصحاب العلاقة، وبالقطع فصاحب العلاقة الأول هو المواطن ممن يسعى لامتلاك سكن والشاب الذي يدفع أجرة متصاعدة لمسكنٍ لا يملكه.

وستساهم جولة الحوار الوطني في إلقاء الضوء على جوانب ضبابية (ولا أقول مظلمة) من قضية السكن من خلال إبراز حقائق عنها بعد أن قضت الوزارة سنوات في دراسة الأوضاع، لعل ذلك يساهم في الفرز بين ما هو واقع وما هو مجرد انطباعات وافتراضات خاوية، وستتاح الفرصة للوزارة لتعرّف: بما لديها من حلول، وما أنجزته حتى الآن، وما ستنجزه –بحول الله تعالى- في السنوات القادمة. كل ذلك سيجعل المجتمع يفطن لما يدور في دهاليز الوزارة من مساعٍ لإيجاد حلول توفر مساكن للمواطنين، بما يجعل المشاركين على وعي بما يطرحونه من أسئلة ومقترحات وأفكار لتناقش مع مسئولي الوزارة.

وبالقطع فجولة الحوار الوطني حول الإسكان ستكون ثرية بالفعل؛ فجلسة منها ستخصص لوزارة الإسكان لتعرض ما لديها بما في ذلك الشرائح الخمس، وليخضع ذلك للنقاش من قبل الحضور، وجلسة ثانية للتجارب السعودية السابقة والقائمة بما في ذلك تجربة أرامكو السعودية والجبيل وينبع والقطاعات العسكرية والأمنية، وجلسة ثالثة حول الأراضي وتوافرها وأسعارها بحضور المختصين في الأمانات والبلديات وأرباب تجارة الأراضي في المملكة، وجلسة رابعة لمطوري الإسكان (أي من يبنون الوحدات السكنية) ومعهم المقاولون وأصحاب الخبرة الميدانية في السوق وأدواتها ومعوقات التنفيذ كما هي على أرض الواقع وليس كما يتصورها القابعون في مكاتبهم، وجلسة خامسة للحلول التمويلية تشمل القائم وما هو متوقع له أن يستجد نتيجة لتطبيق أنظمة التمويل والرهن، وبطبيعة الحال سيدعى لهذه الجلسة المختصون من الصناديق ذات الصلة ومن وزارة المالية ومؤسسة النقد والبنوك التجارية ومؤسسات التمويل العقاري. ولا

بأس من جلسة سادسة لتجمع شتات ما نوقش في الجلسات السابقة، فتبلور الجلسة الختامية الوضع الراهن وما ستؤول إليه قضية السكن في المملكة في القادم من السنوات.
من المهم عقد هذه الجولة في أقرب فرصة، فالحديث عن الإسكان يهم كل شخص، ففي نهاية المطاف لابد لأي منا من مأوى، واليافعون ممن هم في مقاعد الدراسة الجامعية سيطلبون امتلاك سكن أو استئجاره قبل نهاية الخطة الخمسية العاشرة، ولعل من المفيد التذكير أن الخطة الخمسية التاسعة صارحتنا بما نحتاجه من مساكن، لكنها انقضت دون أن نحقق ما كانت تنادي به.

لابد من تجريم عملية الإفك والتحرش

المصدر: جريدة الرياض الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/958644

شريفة الشملان

أصبحت كلمة تحرش متداولة كثيراً في الإعلام، وفيما لاحظت أنه تم تعميمها على واقع العلاقة بين الرجل والمرأة الأجنبيين عن بعض، بل وجدت من يخلط بينها وبين العنف ضد المرأة، وهي باب من أبواب العنف وليس كله، التحرش في مفهومنا العام محصور بالرغبة الجنسية المحرمة من امرأة وجدت بالمحيط، سواء في العمل أو السوق أو المستشفى أو أي مكان عام.
العلاقة التجاذبية بين المرأة والرجل علاقة أزلية وفطرية، قصد العلاقة إنجاب الأطفال وإعمار الأرض. هذه العلاقة تغيرت مع تغير الزمن والمفاهيم، وتغيرت كثيراً مع الفاهيم البشرية، فمن أسر تنسب للأمهات إلى أسر أبوية.. وهي التي عاشت واستمرت.
هذه العلاقة حيث توجد امرأة في المحيط، تم ضبطها كثيراً وتنظيمها، من خلال العلاقات الاجتماعية غالباً، في الكثير من دول العالم من خلال الثقافات المختلفة، وخاصة في التعليم والمراكز الاجتماعية. أغلب اللواتي درسن في أمكنة مختلطة من جيل الستينات والسبعينات لم يتعرضن لتحرش بمعناه اليوم، ربما بعض الكلمات من الاستلطاف لا غير، وربما شيء من المعاكسة في الطريق العام ليس في الحرم الجامعي.
لذا قد نجد أن الاستلطاف قد يكون بادرة لتكوين أسرة، وهذه تعرفها الأجيال وتتحدث عنها كنوع من الطرفة ليس إلا.
المعاكسة في الشارع العام وهي عادة تلجم من المرأة أو من المحيطين بها، وكانت الحمية سيدة الموقف.
هذه المعاكسة التي تبدأ وتتطور إلى استعمال اليد أو اللفظ كلمات بذيئة ونابية تكون عندئذٍ تحرشاً جنسياً.
في عمق الثقافة الاجتماعية الحاضرة تم التركيز على المرأة، كسبب مباشر للتحرش.. وكأن مجرد ظلها يدعو للتحرش، وتتهم هي، لذا كي تتحاشى المرأة هذا الاتهام سواء من أسرتها أو مجتمعها، فهي تصبر وتصمت.. ولعل أشد أنواع التحرش هو التحرش بمحيط العمل عندما يكون المتحرش رئيساً، يحمل بيده سلطات تخشاها المرأة.. غالباً تخشى المرأة الحديث عن ذلك لأسرتها كي لا تحرم من العمل.
التحرش عندما تشارك به جماعة ضد فتيات دون تدخل جهات أمنية لردعه يكون تطور فيما هو أكبر، ويهدد الأمن الاجتماعي.
أما محاولة الاغتصاب التي تتعرض لها النسوة سواء في محيط العمل أو في الفضاء الأسري أو العام هي جريمة، ولها عقابها الخاص بها وتعرفه المحاكم.
جريمة الاغتصاب أو محاولة الاغتصاب هي أكبر من التحرش، وهي تدخل ضمن الجرائم الكبرى، خاصة عندما تكون المرأة في موقع المفروض به حماية وأمان لها، مجمع، سوق، مستشفى، وموقع العمل..أو بكل أسف في بيت الأسرة..

اختصاراً: لابد من غسل تلك الثقافة المليئة بالأدران من المفهوم العام لدينا، وإعادة الفكر الذي يجعل المرأة مشاركة في البناء والعمل والعلم وهي فعلاً أثبتت وجودها، مع عدم التركيز على الأنثى كأداة متعة محصورة في أنوثتها، والارتفاع للنظر للمنجز العلمي والعملي دون نسيان عقلها وكل أمورها وحصرها في مساحة ضيقة من جسدها.
لذا الدولة ملزمة بإصدار قانون يجرم التحرش بكل أنواعه بما يذاع من أنواع الإفك ضد سيدات عاملات، واعتباره تشهيراً يستحق العقوبة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التعاون على العدل بين المهندسين ووزارة العدل

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/07/article_874119.html

كلمة الاقتصادية

لقد حث الإسلام على التعاون في كل ما من شأنه إقامة العدل والقضاء المنصف بين الناس بالحق وتسهيل وإنجاز الأعمال، وإذا ارتقى التعاون حتى يصل إلى مؤسسات الدولة كانت النتائج أفضل وخيرها أعم، وفي الآونة الأخيرة بدأت المملكة تشهد الكثير من النماذج الجيدة من التعاون بين المؤسسات، الأمر الذي انتهى إلى تحسين جودة المخرجات، وإنجاز الأعمال، ومواجهة التحديات بصورة أفضل، ومن ذلك التعاون بين وزارة العمل ووزرة الداخلية، واليوم نشهد تفاعلا مميزا بين وزارة العدل وديوان المظالم والهيئة السعودية للمهندسين، حيث إن الهيئة ووزارة العدل أنهتا قبل شهرين مذكرة تفاهم تمنح الشرعية القانونية لمركز التحكيم الهندسي في الهيئة، كما تطلق مشروع شهادات التحكيم الهندسي القضائي التي يتم إصدارها وتوثيقها من وزارة العدل. وتنص المذكرة على تشكيل لجنة ثلاثية من وزارة العدل وديوان المظالم والهيئة السعودية للمهندسين، وتقوم اللجنة بالمقابلة الشخصية للمتقدمين للحصول على شهادات التحكيم الهندسي القضائي، وإعداد اختبارات تحريرية لهم، والتأكد من شهاداتهم الهندسية.
وهذه نقلة مهمة في العمل القضائي في المملكة، فالتحكيم الهندسي ضرورة، خاصة مع توسع المملكة في نهضتها الحضارية، التي تشهد مشاركة واسعة جدا من القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي، وكطبيعة لازمة فإن النزاع وارد في الكثير من القضايا، ولقد كانت مسألة التحكيم الهندسي من الأمور الأكثر جدلا، خاصة عند كتابة العقود، والمرجعية القضائية في ذلك، حيث إن منظمة التجارة الدولية تشترط دائما أن يتم إدراج مركز التحكيم في العقود الإدارية والتجارية، وغالبا ما يتعرض المستثمر السعودي إلى ضغوط لاختيار مراكز خارجية، وهو أمر مقلق بلا شك، وذلك نظرا لأن المهنة في المملكة لم تتطور بما يكفي، ولم تحظ حتى الآن بدعم من مؤسسات الدولة القضائية، فالمطالبة بإنشاء مرجعية تحكيمية لها صفة شرعية وقضائية كانت مطلبا مهما، وخاصة بعد إنشاء الهيئة السعودية للمهندسين ومركز التحكيم فيها.
وإذا كان الطريق لم يزل طويلا لتطوير مهنة التحكيم الهندسي في المملكة، إلا أن مذكرة التفاهم بحد ذاتها تعد خطوة صحيحة على الطريق، فمن المهم تنظيم المهنة وتطوير شروط وضوابط المراكز التحكيمية، وأن تشارك وتسهم وزارة العدل وديوان الظالم في أنشطة مركز التحكيم الهندسي في الهيئة، بما يؤهله ليكون مرجعية للتحكيم الهندسي إقليميا ودوليا بإقامة محاضرات ومراجعة القوانين والأنظمة.
فالتعاون بين الجهات والمؤسسات القضائية والمهنيين أمر يدعم التطوير الإداري القضائي في المملكة، ويسهم في أن يعمل القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع مؤسسات الدولة في بناء الثقة بالاقتصاد السعودي، مما يعزز من فرص المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية، ويعزز من بناء سوق أكثر تنظيما، الأمر الذي يجد اهتماما واسعا من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين، فالمملكة بموقعها وقوتها الاقتصادية اليوم في مسار تعزيز ذلك البناء الإداري والقضائي المتكامل والمتناسب مع متطلبات العصر والمشاكل المستجدة بما يوفر بيئة آمنة للمستثمرين ومن فرص النمو الاقتصادي، وبالتالي

توفر الوظائف واستدامة التنمية .. وحتما فإن مذكرة التفاهم هذه، ينبغي أن يتم تفعيلها ليصبح التعاون نهجا عمليا وإطارا يحكم إيقاع التنمية للتفوق في مخرجاتها جودة ونوعية.

مواطن صالح، وحوار، وحقوق إنسان.. أين نحن؟!

المصدر: جريدة اليوم الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4005510

د. عبدالله الحريري

اليوم المملكة الحديثة تسعى إلى غرس مفهوم الدولة الوطنية التي تستوعب جميع الانتماءات المجتمعية كالانتماء الطبقي والقبلي والطائفي من منطلق مسئولية الحفاظ على الوحدة الوطنية وترسيخ مفاهيم المواطنة بعد أن تجاوزنا مرحلة الوطنية والانتماء للوطن.

وعلى نفس الاتجاه وبشكل متواز هناك مواطنون كما يبدو أنهم ما زالوا خارج السياق من خلال الكثير من الممارسات السلوكية والمسلكية والفكرية التي لا تؤمن بحقوق الانسان او بمعنى آخر بحقوق الآخر، وكما يبدو فإن هؤلاء استمرؤوا مثل هذه السلوكيات بشكل يومي في حياتهم العامة ولم يكن هناك مانع او وازع قيمي او أخلاقي او حضاري.

اليوم عندما يشوه أحدهم الصورة الحضارية والقيمية باستباحة قطع الاشارة المرورية والتعدي على حقوق الناس وكرامتهم وسمعتهم أو عكس الشارع ورمي النفايات من نافذة سيارته.. إلخ. من السلوكيات التي لا تعد ولا تحصى وفي نفس الوقت يمثل ذلك الرجل العابد التقي ويصلي ويصوم فأي نوع من أنواع الفصام والفساد الذي يعانون منه.

وعلى ضفة أخرى كدادة الفلوس وأحب أن أقول للملهوثين وراء الفلوس على حساب أنفسهم وقيمهم أنت لا تملكها فما تملك من الملايين لن يتعدى الأكل ومتطلباتك اليومية والباقي يروح للبنوك لتشغيلها وتضخيمها وبناء مقراتها ودفع رواتب موظفيها وفي الأخير أنت تعمل للآخرين، وينطبق ذلك على المهووسين بالمناصب والبحث عن القوة لاستخدامها في غير هدفها وجميعهم ستكون سلة مهملات التاريخ في انتظارهم إذا لم يكن لهم دور وطني ملموس ويمارسون الوطنية الحقيقية.

المملكة والمجتمع السعودي يواجه اليوم الكثير من التحديات الاجتماعية والفكرية والسلوكية والإقليمية وأكبر تحد هو تحدي المواطنة ومقاومتها لأنها هي التهديد الحقيقي للهوية الثقافية وزعزعة الاستقرار، وهي ما يعزز ضعف هيبة القانون والنظام وعدم تقبل مبدأ الثواب والعقاب وضعف الإنتاجية والتعدي على حقوق الناس وعدم احترامهم.. ومن يعتقد بهذا التوجه أو يتبناه سلوكيا ربما يعاني من السفه وعدم النضج العقلي والانفعالي لأنه يتعدى ويتجاهل قيمه الاجتماعية المتوارثة من الأصل التي تدعو إلى تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وإلى احترام الثوابت والأعراف الاجتماعية.

نحن اليوم نواجه التحديات بالكثير من الآليات والادوات ومنها الحوار انطلاقا من مركز الملك عبدالله للحوار الوطني، كون الحوار هو الوسيلة والاداة لتحقيق اكتساب الفرد المعرفة المدنية من خلال التعليم والتدريب والقانون وحقوق الانسان وتنمية القيم والاتجاهات التي يحتاجها الفرد ليكون مسئولا وصالحا بحقوق ذاته والاخرين ويؤمن بالمساواة والكرامة والمشاركة المسؤولة.

ولكن إذا أردنا ان يحقق الحوار أهدافه فلا بد أن نعزز ونرسخ ونزرع الجانب القيمي لدى الأفراد منذ الصغر وهناك العديد من الوسائل كون تعزيز القيم الوطنية يحتاج إلى الإجابة عن تساؤلات عديدة ومنها كم من المواطنين يعرفون تفاصيل تاريخ المملكة والنظام الاساسي للحكم الذي هو دستورنا المدني بعد الكتاب والسنة والانظمة العدلية وأنظمة حقوق الانسان والمرور... إلخ. من الانظمة والقوانين الوطنية. وما مستوى فهم المواطن بالمشكلات الاجتماعية

والتحديات والحقوق والواجبات؟ وما مدى التزامه بجوانب التنمية والمهارات الاجتماعية والمشاركة في الاعمال التطوعية والمشاركة الايجابية في تقدم المجتمع واحترام معتقدات الاخرين والتحلي بقيم التسامح والسلام وحقوق الانسان؟.. أعتقد هذه ببساطة مواصفات المواطن الصالح.

حقوق الإنسان في العالم

القاهرة تتساءل: أين حقوق الإنسان في فلسطين؟

المصدر: جريدة الوطن الاحد 7 شوال 1435هـ - 3 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=196043&CategoryID=1

القاهرة: هاني زايد
رحبت مصر أمس بالدعوة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لمقاومة الإرهاب، معتبرة أنها دعوة "مخلصة".
وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري، في تصريحات صحفية خلال لقائه بالصحفيين المتعمدين لدى وزارة الخارجية، إن "مصر قدمت مبادرة للتنسيق في هذا الشأن عندما طالبت باجتماع لوزراء الداخلية والعدل العرب للعمل معا بكل آليات التعامل لتخليص المنطقة من هذه الظاهرة الخطيرة، ومصر تقف مع كل الدعوات المخلصة لمقاومة الإرهاب".
وردا على سؤال بشأن وصف خادم الحرمين لما يحدث في غزة بالجرائم الإنسانية والصمت الدولي حيالها، قال شكري إنه "من دون شك لا بد وأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته وأن يضطلع بمهامه لحفظ الأمن والسلم الدوليين وأن يتخذ إجراءات واضحة وسريعة تؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال"، متسائلا "أين حقوق الإنسان التي يتحدث عنها البعض إذا كان هناك أكثر من ستة ملايين نسمة دون حقوق؟ وعليه نطالب بحق الإنسان الفلسطيني في إقامة دولته والعيش في سلام"، مشدداً على أهمية إعطاء الشعب الفلسطيني أولوية لحل أزمته المزمنة.

بان كي مون: الهجوم على مدرسة غزة عار أخلاقي وعمل إجرامي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/04/article_873304.html

«الاقتصادية» من الرياض
أدان بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، هجوما قاتلا على مدرسة في غزة تابعة للمنظمة الدولية، أمس، وقال: "إنه عار أخلاقي وعمل إجرامي"، داعيا إلى محاسبة المسؤولين عن "الانتهاك الجسيم للقانون الإنساني الدولي"، بحسب "رويترز".
وقالت الأمم المتحدة: إن قصف المدرسة الواقعة في رفح في جنوب قطاع غزة قتل عشرة مدنيين على الأقل، وهذا ثالث هجوم قاتل على مدرسة للأمم المتحدة تؤوي فلسطينيين أثناء الصراع المندلع منذ 27 يوما بين إسرائيل ونشطاء حركة حماس.

ويجري التحقيق في الحوادث الثلاثة؛ لكن الأمم المتحدة ألقت باللوم بصورة مبدئية على إسرائيل عن هجوم الأمس، وعن ضربة أخرى الأربعاء الماضي لمدرسة تديرها المنظمة الدولية في مخيم جباليا أدت إلى مقتل 15 مدنيا على الأقل. وقال متحدث باسم بان في بيان: إن "قوات جيش الدفاع الإسرائيلي أبلغت مرارا بموقع تلك الأماكن"، مضيفا: "هذا الهجوم إلى جانب انتهاكات أخرى للقانون الدولي يجب التحقيق فيها بسرعة ومحاسبة المسؤولين. إنه عار أخلاقي وعمل اجرامي".
وبدأت إسرائيل هجومها على غزة يوم الثامن من يوليو بعد تصاعد إطلاق الصواريخ عبر الحدود من جانب حماس ونشطاء جماعات أخرى.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

"هيومن ووتش": قتل مدنيين "جريمة حرب"

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/05/article_873614.html

«الاقتصادية» من الرياض
اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش، أمس، الجيش الإسرائيلي بقتل مدنيين أثناء فرارهم من القصف في إحدى مناطق جنوب قطاع غزة، الأمر الذي يشكل جريمة حرب حسب المنظمة التي مقرها في نيويورك.
ونقلت المنظمة في تقريرها شهادات فلسطينيين نجحوا في نهاية تموز (يوليو) في الفرار من قصف طال قرية خزاعة قرب مدينة خان يونس، حسب "الفرنسية".
وقالت إن "القوات الإسرائيلية في خزاعة بجنوب قطاع غزة أطلقت النار على مدنيين وقتلتهم، ما يشكل انتهاكا واضحا لقوانين الحرب، وذلك في حوادث عدة بين 23 و25 تموز (يوليو)".
وأضافت إن "الهجمات المتعمدة على مدنيين لا يشاركون في المعارك هي جرائم حرب".
وأوضح تقرير المنظمة أن المدنيين واجهوا "أخطارا كبيرة" في خزاعة حيث تعرضوا خصوصا لقصف متكرر ولم تصل إليهم المساعدات الطبية فضلا عن تعرضهم لهجمات من جانب الجيش الإسرائيلي فيما كانوا يحاولون الهروب إلى خان يونس.
وشددت على أنه إذا كان الجيش الإسرائيلي قد حذر السكان داعيا إياهم إلى مغادرة خزاعة قبل 21 تموز (يوليو)، "فإن عدم امتثال المدنيين (لهذا الأمر) لا يجعل منهم أهدافا مشروعة لهجمات".

الحياة AL HAYAT

العفو الدولية" تتهم الجيش النيجيري بانتهاك حقوق" الانسان

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 شوال 1435هـ - 6 أغسطس 2014م
اضغط هنا

لاغوس - أ ف ب
اتهمت منظمة العفو الدولية الثلثاء الجيش النيجيري والميليشيات المدنية التي تؤازره بارتكاب "انتهاكات واسعة لحقوق الانسان" في حربه ضد حركة "بوكو حرام" المتطرفة في شمال شرق البلاد.

وقالت المنظمة الحقوقية غير الحكومية، انها حصلت خلال مهمة قامت بها اخيرا في ولاية بورنو على اشرطة فيديو وصور وافادات شهود توفر "ادلة جديدة على عمليات إعدام خارج اطار القضاء وانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان" ارتكبها جنود مفترضون ومجموعات مسلحة اخرى.
وأوضحت المنظمة ان "التسجيلات تتضمن صوراً لمعتقلين ذبحوا والقيت جثثهم في مقابر جماعية على ايدي رجال ينتمون على ما يبدو الى الجيش النيجيري وميليشيات القوة العملانية المدنية للجيش المدعومة من الدولة". وقال سليل شيتي الامين العام للمنظمة "هذه ليست صورا نتوقعها من حكومة تعتزم أداء ابرز الادوار في افريقيا".
واضاف ان "المنظمة حصلت من جهة اخرى على شريط فيديو يظهر نتائج غارة شنتها بوكو حرام على قرية قتلت خلالها حوالى 100 شخص ودمرت عددا كبيرا من المساكن".
وسارع الجيش الى التعليق على بيان منظمة العفو. وقال الجيش في بيان انه يأخذ "بكثير من الجدية المزاعم الخطرة" لمنظمة العفو والتي تمس بـ"نزاهة عملية مكافحة الارهاب الجارية".
وأكد انه شكل لجنة تضم عدداً من كبار الضباط وخبراء القانون والطب الشرعي لدرس التسجيلات و"مزاعم الانتهاكات بغية التحقق من صحة هذه التأكيدات وتحديد المسؤولين عن هذه الافعال".
وأضاف البيان العسكري ان "غالبية المشاهد الواردة في تسجيلات الفيديو غريبة عن عمليتنا ويجب ان تدرس لضمان ان مثل هكذا ممارسات لا تدس خلسة في النظام".
وبحسب منظمة العفو الدولية فإن "اكثر من اربعة الاف شخص قتلوا منذ مطلع العام في النزاع الدائر بين بوكو حرام والجيش النيجيري. ولا تتضمن هذه الحصيلة اكثر من 600 شخص اعدموا تعسفيا بعد هجوم على ثكنة في 14 آذار (مارس) في مايدوغوري عاصمة ولاية بورنو".
وسبق لمنظمة العفو ومنظمات حقوقية محلية ان اتهمت الجيش والشرطة النيجيريين بتنفيذ عمليات اعدام ميدانية وبارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان في السنوات الاخيرة، ولكن السلطات تنفي دوما هذه الاتهامات.
ومؤخرا اعلنت الشرطة النيجيرية انها ادخلت في مناهج كلياتها مواد تتناول حقوق الانسان.

اليوم السابع

وزير خارجية تونس:قرار عقد مجلس حقوق الإنسان فى جنيف لفضح إسرائيل

المصدر: جريدة اليوم السابع الخميس 11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1806522#.U-MYGxZh_IU

كتب أحمد زيادة
قال وزير الخارجية التونسى منجى الحامدى، إن تونس دعت لعقد مجلس لحقوق الإنسان فى جنيف وتشكيل لجنة أممية لتحميل إسرائيل مسئوليتها عن الجرائم التى ترتكب فى غزة، وبالفعل تم عقد المجلس، وكان فيه قرار من شأنه فضح العمليات التى تقوم بها إسرائيل فى غزة.
وأضاف الحامدى، فى تصريحات إعلامية، أن ما حدث فى غزة هو إرهاب دولة وجرائم حرب حسب القانون الدولى وإسرائيل تتحمل مسئوليتها الأخلاقية والقانونية والدولية أمام كل ما يجرى فى غزة الآن من انتهاكات.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة السبت 6 شوال 1435هـ - 2 أغسطس 2014م
اضغط هنا

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 7 شوال 1435هـ - 3 أغسطس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140803/Cartoon201408035941.htm

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م

اضغط هنا

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 8 شوال 1435هـ - 4 أغسطس 2014م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5536

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 9 شوال 1435هـ - 5 أغسطس 2014م

http://www.alsharq.net.sa/2014/08/05/1198699

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء
10 شوال 1435هـ - 6
أغسطس 2014م

http://www.alyaum.com/article/4005403

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء
10 شوال 1435هـ - 6
أغسطس 2014م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الحياة الخميس
11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م
اضغط هنا

المصدر: جريدة اليوم الخميس
11 شوال 1435هـ - 7 أغسطس 2014م

http://www.alyaum.com/article/4005590